

الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الزاكرة لعام ١٩٥٤

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الثامن - العقد العادي الأول

محضر الجلسة الثانية

المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع

في ١٨ آذار سنة ١٩٥٤

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تصديق مشروع قانون مربوط بالمرسوم رقم ٤٤٥٦ (صرف نفقات شهر نيسان سنة ١٩٥٤ على القاعدة الاثني عشرية).
 - ٢ - متابعة النظر بالمشروع المربوط بالمرسوم رقم ٣٤٦٦ المتعلق بالتصريح عن أموال القائمين بخدمة عامة.
 - ٣ - تصديق مشروع القانون المربوط بالمرسوم رقم ٤٣٨٦ (بقطع حسابات الهاتف عن سنة ١٩٥٢).
 - ٤ - تصديق مشروع القانون المربوط بالمرسوم رقم ٤٠٩١ (موازنة الهاتف عن سنة ١٩٥٤).
 - ٥ - تصديق مشروع القانون المربوط بالمرسوم رقم ٣٧٦٣ (اعتماد ١٥٠ ألف ليرة لسوق دولي في مطار بيروت).
 - ٦ - تصديق مشروع القانون المربوط بالمرسوم رقم ٢٨٨٢ (اتفاق لبنان القضائي والمملكة الأردنية الهاشمية).
 - ٧ - تصديق مشروع القانون المربوط بالمرسوم رقم ٢٧٠٧ (الاتفاق بين لبنان ويوغوسلافيا).
- عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد العادي الأول في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ١٨ آذار سنة ١٩٥٤ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.
- تغيب السادة: بشير الأعور، إميل البستاني، نعيم مغبغب، كامل الأسعد، جوزف سكاف، ناظم القادري، فؤاد غصن.
- واعتمد السادة: كمال جنبلاط، بشير العثمان.
- وتمثلت الحكومة بالسادة: رئيس مجلس الوزراء السيد عبد الله اليافي، والوزراء السادة: سالم، الخليل، المر، النقاش، كرامه، هراوي.

الرئيس: فتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

المعتذرون تتلى أسماؤهم

تليت

الغائبون تتلى أسماؤهم

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

تلي ملخص المحضر التالي:

ملخص محضر الجلسة الأولى

المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٦ آذار سنة ١٩٥٤.

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تلاوة ملخص المحضر السابق والتصديق عليه.
 - ٢ - كلمة رئاسة المجلس في تأبين حضرة النائب المرحوم إميل لحود.
 - ٣ - اعلان وتنفيذ ثلاث دقائق حداداً وقوفاً لذكرى الفقيد.
 - ٤ - انتخاب لجان المجلس.
- عقد مجلس النواب جلسته الأولى من العقد العادي الأول في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٦ آذار سنة ١٩٥٤ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيان.
- تغيب السيد بشير الأعور.
- واعتذر السيد كمال جنبلاط.
- وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد عبد الله اليافي وحضرات الوزراء السادة: جورج هراوي، كاظم الخليل، نقولا سالم، ألفرد نقاش، جبرائيل المر، مجيد أرسلان، ورشيد كرامه.
- صدق محضر الجلسة السابقة وألقى حضرة الرئيس كلمة تأبين للفقيد النائب المرحوم إميل لحود وأعلن ثلاث دقائق وقوفاً حداداً واحتراماً لذكراه فنفذها المجلس وتكلم من ثم حضرة رئيس الحكومة مؤبناً الفقيد وتكلم بنفس الموضوع وعلى المتتابع حضرات السادة النواب أديب فرزلي وبيار إده وجوزف شادر.
- ثم انتقل المجلس إلى انتخاب لجانه وفقاً للمادة ١٨ من النظام الداخلي وبعد الانتهاء من ذلك وعلان النتائج دعا حضرة الرئيس أعضاء اللجان إلى الاجتماع بأقرب موعد لانتخاب رئيس ومقرر لكل لجنة.

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة مساءً بعد أن تقرر يوم الخميس في ١٨ آذار سنة ١٩٥٤ موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: أتوجه باسم زملائي الكرام إلى عطوفة الرئيس فنطلب أن يطبق القانون الداخلي على الذين يتغيبون عن الجلسات بإذن أو بغير إذن.

الرئيس: ستأخذ الرئاسة هذا الطلب بعين الاعتبار.

هل من اعتراض آخر على المحضر؟ إذا لم يكن صدق المحضر.

ننتقل الآن إلى جدول الأعمال: بما أن الأوراق الواردة قليلة وجدول الأعمال طويل فنؤجل الأوراق الواردة إلى الجلسة القادمة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم بيار إده.

بيار إده: إني أتوجه إلى الرئاسة متسائلاً بما يخص قضية موظفي هذا المجلس وإلى متى تبقى حالتهم هكذا ومتى يقبضون رواتبهم.

الرئيس: جلسة نهار الثلاثاء مخصصة للأسئلة والأجوبة وسنجيب نهار الثلاثاء على هذا السؤال.

بيار إده: إن هذه القضية قضية بحث مجلسية ولا علاقة لها بصلب الموضوع وسؤالي يتعلق بناحية صرف رواتب الموظفين.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: فيما يتعلق بالسؤال الموجه من الأستاذ بيار إده أريد أن أقول إن هذا السؤال مجلسي صرف، والحكومة تدرس مع رئاسة المجلس هذا الأمر وعساها أن تصل إلى نتيجة في وقت قريب.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم سليم حيدر.

سليم حيدر: أعفد أن سؤال الزميل إده قد حصر في ناحية صرف رواتب الموظفين، ونتمنى على الرئيس أن يصرف الرواتب في أقرب فرصة. أما أساس الموضوع فنؤجله إلى موعد آخر.

الرئيس: أخذت الرئاسة علماً بذلك.

ننتقل إلى جدول الأعمال.

المرسوم رقم ٤٤٥٦ المتعلق بصرف نفقات شهر نيسان سنة ١٩٥٤ وجباية الضرائب على أساس القاعدة الإثني عشرية.

الرئيس: تتلى الأسباب الموجبة.

تليت الأسباب الموجبة التالية:

الأسباب الموجبة

بما أن مشروع موازنة سنة ١٩٥٤ هو الآن قيد الدرس في مجلس النواب.

وبما أنه يتوجب على الحكومة جباية الضرائب وصرف النفقات خلال مدة الدراسة.

فقد وضعت مشروع القانون المربوط الرامي إلى إجازة التحصيل والصرف خلال شهر نيسان سنة ١٩٥٤ وإحالته إلى السلطة التشريعية للمناقشة.

الرئيس: يتلى تقرير لجنة المالية والموازنة.

تلي التقرير التالي:

تقرير لجنة المالية والموازنة

على مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٤٤٥٦ تاريخ ١٥ آذار سنة ١٩٥٤

بتاريخ ١٥ آذار سنة ١٩٥٤ عقدت لجنة المالية والموازنة جلسة برئاسة مقررها الأستاذ جوزف شادر بحضور مدير عام المالية وبعد أن أعلنت دقيقتي صمت لذكرى رئيسها المرحوم إميل لحود باشرت درس مشروع القانون المعجل الوارد إلى المجلس بالمرسوم رقم ٤٤٥٦ بتاريخ ١٥ آذار ١٩٥٤ القاضي بإعطاء الحكومة إجازة لصرف نفقات شهر نيسان سنة ١٩٥٤ وجباية الضرائب على أساس القاعدة الاثني عشرية.

وبما أن مشروع موازنة سنة ١٩٥٤ هو الآن قيد الدرس في المجلس فقد وافقت اللجنة بالإجماع على مشروع القانون وهي ترجو المجلس الكريم التصديق عليه كما ورد.

بيروت في ١٦ آذار سنة ١٩٥٤

مقرر اللجنة

جوزف شادر

الرئيس: هل من بحث في القانون.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده: أود أن أسأل وزير المالية متى تصل فذلكة الموازنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: إن الفدلكة التي أشار إليها الزميل الكريم هي قيد الطبع وقد عرضت وأدخلت عليها تعديلات جديدة. وستطبع وتوزع على النواب قبل أن يباشر المجلس بتصديق الموازنة.

الرئيس: هل من بحث آخر في القانون.

من يوافق على مشروع القانون المعجل بصرف نفقات شهر نيسان ١٩٥٤ وجباية الضرائب على أساس القاعدة الاثني عشرية.

الرئيس: ليتل القانون مادة مادة.

المادة الأولى تتلى. فتليت المادة التالية:

مشروع قانون معجل

المادة الأولى - يجاز للحكومة أن تصرف نفقات شهر نيسان سنة ١٩٥٤ على أساس القاعدة الاثني عشرية كما هي معرفة في المادة ٨٦ من الدستور.

الرئيس: من يوافق على هذه المادة يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة.

لتتل المادة الثانية. فتليت المادة التالية:

المادة الثانية - يجاز للحكومة جباية مختلف الضرائب والتكاليف والرسوم والمكوس والحاصلات والعائدات خلال شهر نيسان سنة ١٩٥٤ وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: بمناسبة جباية الضرائب ألفت نظر الحكومة إلى الذي أعرف أن ضميرها غير مرتاح إذ أن بعض المناطق لا تصل إليها أيدي الجباية فألفت نظر الحكومة إلى ذلك.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: لا أعلم المناطق التي يعنيها حضرة النائب المحترم ولكن أقول أن الذي يحصل الآن يبلغ ٩٨,٥٪.

الرئيس: من يوافق على المادة الثانية يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة.

المشروع مطروح للتصويت بالمناداة بالأسماء.

نودي على النواب بأسمائهم وقبل القانون بالإجماع.

الرئيس: قبل القانون بالإجماع

الرئيس: ننتقل الآن إلى بحث مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٤٣٨٦ المتعلق بقطع حسابات موازنة

مديرية الهاتف العامة لسنة ١٩٥٢.

يتلى مشروع القانون بمادته الوحيدة،

فتلى مشروع القانون التالي:

مشروع قانون

بقطع حسابات مديرية الهاتف العامة لسنة ١٩٥٢

مادة وحيدة - تقطع حسابات موازنة إدارة الهاتف العامة عن سنة ١٩٥٢ كما يلي:

أ - بلغ مجموع الرسوم والإيرادات المحصلة ٨٢٥٥٨٦١,٤٦

ب - وبلغ مجموع حوالات الدفع الصادرة ٩١٠٨٢٣٧,٠٥

ج - يكون العجز الحاصل ما بين الإيرادات والمدفوعات ٨٥٢٣٧٥,٥٩

د - يغطي العجز المذكور في البند (ج) من هذا القانون وقدره ثمانمائة واثنان وخمسون ألفاً وثلاثمائة وخمسة وسبعون ليرة لبنانية وتسعة وخمسون قرشاً أخذت من الاحتياط العام.

الرئيس: يتلى تقرير لجنة المالية والموازنة.

أديب الفرزلي: (مقاطعاً) - أرجو الاكتفاء بعدم تلاوة التقرير لأننا تلوناه.

الرئيس: كلا، ليتل التقرير.

فتلى التقرير التالي:

تقرير لجنة المالية والموازنة

على مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٤٣٨٦ تاريخ ١٢ آذار سنة ١٩٥٤

بتاريخ ١٥ آذار سنة ١٩٥٤ تابعت لجنة المالية والموازنة درس المشاريع المقيدة في جدول أعمالها ومنها مشروع القانون الوارد إلى المجلس بالمرسوم رقم ٤٣٨٦ تاريخ ١٢ آذار سنة ١٩٥٤ القاضي بقطع حسابات موازنة مديرية الهاتف العامة عن سنة ١٩٥٢.

ولدى البحث تبين أن مجموع الرسوم والإيرادات المحصلة بعد إعادة السلفة إلى الخزينة، بلغ خلال السنة المذكورة ٨٢٥٥٨٦١ ليرة و٤٦ غ

في حين أن مجموع النفقات المصفاة والمصرفية بلغ ٩١٠٨٢٣٧ ليرة و٥ غ

منها ٤٢٨٥٢ ليرة و٨٣ غرماً قيمة الحوالات التي صدرت خلال السنة ولم يتقدم أصحابها لقبضها قبل آخر أيار سنة ١٩٥٣، فيكون العجز الحاصل ما بين الإيرادات والنفقات المصروفة ٨٥٢٣٧٥ ليرة و٥٩ غ على أن يغطي هذا العجز أخذاً من مال الاحتياط أسوة بالعجز السابق ومجموعه ١٩٦٠٩٩٩ ليرة و٦١ غ وقد تبين أيضاً أن الاعتمادات النهائية (الأساسية والإضافية لعام ١٩٥٢ بلغت ١٠٤٨٤٩٢٠ ليرة.

والنفقات المعقودة ١٠٤٠٧٢٧٤ ليرة و٨ غ

منها نفقات مصفاة ومصرفية ٩١٠٨٢٣٧ ليرة و٥ غ

منها نفقات مدفوعة ٩٠٦٥٣٨٤ ليرة و٢٢ غ

ونفقات مدورة لسنة ١٩٥٣ ٨٤٥١٥٦ ليرة و٧٨ غ

وبمناسبة درس هذا المشروع أبدت اللجنة إلى الحكومة رغبتها في أن تقف على نتيجة التحقيقات التي قامت بها الإدارة بصدد تصرفات المسؤولين عن إدارة الهاتف سابقاً.

نص مشروع قانون

لقد لاحظت اللجنة أن ديوان المحاسبة لم يدرس بعد مشروع القانون لذا وجب الاحتفاظ بإمكانية تصحيح الأخطاء المادية التي يقررها ديوان المحاسبة فيما بعد، كما لاحظت أن الـ ٩١٠٨٢٣٧ ليرة والخمسة غروش هي مجموع النفقات المصروفة منها ٤٢٨٥٢ ليرة و٨٣ غرماً قيمة الحوالات التي صدرت خلال السنة ولم يتقدم أصحابها لقبضها قبل آخر أيار سنة ١٩٥٣ وأن العجز هو ما بين الإيرادات المحصلة والنفقات المصروفة لا بين الإيرادات والمدفوعات.

وقد أضافت اللجنة مادة ثانية إلى المشروع يميز نقل المبلغ المذكور أعلاه وقدره ٤٢٨٥٢ ليرة و٨٣ غرماً إلى حساب خصوصي تدفع من قيمة الحوالات التي صدرت خلال السنة ولم يتقدم أصحابها لقبضها قبل آخر أيار سنة ١٩٥٣ ولذلك لغاية سقوطها بمرور الزمن.

وبعد إدخال التعديلات المشار إليها أعلاه.

وبعد تصحيح السنة المذكورة في العامود الأخير من جدول النفقات المرفق بالقانون بجعلها ١٩٥٣ بدلاً من ١٩٥٢ أصبح مشروع القانون كما يلي:

المادة الأولى - تقطع حسابات موازنة إدارة الهاتف العامة عن سنة ١٩٥٢ كما يلي، مع الاحتفاظ بعمليات تصحيح الأخطاء المادية التي يقررها ديوان المحاسبة:

بلغ مجموع الرسوم والإيرادات المحصلة بما فيها السلفة المعطاة من الخزينة العامة: ٩,١٠٨,٢٣٧,٠٥

يخرج منه قيمة السلفة ٨٥٢,٣٧٥,٥٩

الباقي ٨,٢٥٥,٨٦١,٤٦

وبلغ مجموع النفقات المصروفة (منها ٤٢٨٥٢ ليرة و ٨٣ غرشاً، قيمة الحوالات التي صدرت خلال السنة ولم يتقدم أصحابها لقبضها قبل آخر أيار سنة ١٩٥٣) ٩,١٠٨,٢٣٧,٠٥

فيكون العجز الحاصل ما بين الإيرادات والنفقات المصروفة ٨٥٢,٣٧٥,٥٩

يغطي هذا العجز أخذاً من الاحتياط العام.

المادة الثانية - ينقل إلى المبلغ المذكور في المادة الأولى من هذا القانون وقدره ٤٢٨٥٢ ليرة و ٨٣ غرشاً إلى حساب خصوصي تدفع منه قيمة الحوالات التي صدرت خلال السنة ولم يتقدم أصحابها لقبضها قبل آخر أيار سنة ١٩٥٣ وذلك لغاية سقوطها بمرور الزمن.

ولدى طرح هذا المشروع على التصويت وافقت اللجنة عليه بالأكثرية وكان المخالف الأستاذ ناظم القادري الذي عارض لأن الحكومة لم تعطه الايضاحات اللازمة المتعلقة بكيفية صرف الاعتمادات.

واللجنة، إذ تقرر المشروع معدلاً، ترحو المجلس الكريم التصديق عليه كما عدل.

بيروت في ١٦ آذار سنة ١٩٥٤

مقرر اللجنة

جوزف شادر

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

ورد في تقرير لجنة المالية والموازنة أن ديوان المحاسبة لم يدرس بعد مشروع القانون كما جاء في التقرير المذكور. إنه يجب الاحتفاظ بإمكانية تصحيح الأخطاء المادية التي يقررها ديوان المحاسبة فيما بعد، وإني أقول أنه يمكن أن يظهر التدقيق أخطاء غير الأخطاء المادية، فلا يجب أن يقطع

بيار إده:

النص الوارد في تقرير لجنة المالية الطريق على التدقيق في باقي الأخطاء التي يمكن أن تكون غير مادية لذلك أرجو أن يصار إلى زيادة كلمة «والأخطاء غير المادية» التي يظهرها التدقيق.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: إني أوافق على ما قاله الزميل إده ويمكن أن نذكر فقط عبارة «مع الاحتفاظ بعمليات التصحيح التي يقررها ديوان المحاسبة» وهذا النص موافق للمادة ٨ من المرسوم الاشتراعي رقم ٩ المتعلق بتنظيم ديوان المحاسبة.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير البرق والبريد.

وزير البرق والبريد: في هذه النقطة أود أن أزيد أن هناك تحقيقاً: فهناك تقرير بارود وهناك تقرير المفتشين في المصنع. فبخصوص المصنع وضع فيه التقرير وتحول القائمون عليه سابقاً إلى المجلس التأديبي. أما فيما يخص التحقيق الأول فإنه لم يتناول أشخاصاً معينين، فمن سوف نحيلهم إلى العدالة إذ ليسوا من الموظفين حتى تصار إحالتهم إلى المجلس التأديبي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج عقل.

جورج عقل: هذا الايضاح الذي قدمه وزير البرق والبريد لا يزيدنا شغفاً بتدارسه، وأرجو المجلس أن يشاركني بحب الإطلاع على حقيقة ما جرى وما تناوله التحقيق في هذا الموضوع إذ لا يجوز ونحن بصدد قطع الحساب أن نكون غير عالمين بما جرى حتى ولو على سبيل المعلومات. أسأل ما هي الأرقام التي صار التلاعب بها وأنا أعتقد أن المجلس لا يستطيع وهو جاهل جميع هذه المعلومات أن يقطع الحساب. كنت طلبت في اللجنة المالية أن يحضر اجتماعنا مندوب عن الوزارة لنستفسر منه ويعطي هذه اللجنة المعلومات الكافية، ولكن اللجنة أرادت أن تسرع في التصديق وفي إحالة القانون إلى المجلس. أكرر أننا نريد أن نعرف من هم الأشخاص الذين عناهم التقرير وهل أن تلك التحقيقات هي التي أفضت إلى معرفة هذه الأرقام والأشخاص. وإني أرى أنه يتحتم على المجلس أن يرحىء البت بهذا الموضوع حتى نتمكن من الإطلاع على التحقيقات التي أجرتها الحكومة والتي لا تزال نائمة في أدراجها.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير البرق والبريد.

وزير البرق والبريد: إني أكرر بأنه ليس هناك من سرية في التحقيق، بل إن هذا التحقيق متوقف على تقريرين: تقرير بارود وتقرير المفتشين. فتقرير بارود نشرته الصحف وهو لم يتناول أشخاصاً لذلك أحلناه إلى دائرة التفتيش لإكمال التحقيق والثاني لم ينته بعد وعلى كل يمكنكم الإطلاع على هذه التحقيقات ساعة تشاؤون.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جوزف شادر.

جوزف شادر: إنني إذا كنت أصر على وجوب قطع الحساب فهو لتمكن من المصادقة على موازنة الهاتف لسنة ١٩٥٤ إذ لا يمكننا بحث الموازنة قبل الانتهاء من قطع الحساب.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد غسان تويني.

غسان تويني:

أعتقد أنني أعبر عن شعور المجلس الكريم بوجوب قطع الحساب طالما أن التصديق ضروري لبحث موازنة سنة ١٩٥٤، ولكن شرط أن يشيع درساً والحقيقة أن القضية ذات وجهين: وجه سلبي ووجه إيجابي.

أما السلبي فيتعلق بالتحقيقات وهنا يقول وزير البرق والبريد أن هناك تقريراً هو تقرير بارود لا يتناول لا أرقاماً ولا أشخاصاً. فعلى ماذا يحتوي إذن، ومن يتناول. يقول الوزير إن هذا التقرير موضوع تحت تصرف من يشاء الاطلاع عليه. واللجنة ختمت تقريرها برغبتها في الاطلاع على هذا التقرير، وهي بذلك تعبر عن الرأي العام بأجمعه.

لقد تحدث الناس كثيراً عن فضائح التلغون وباتوا ينتظرون أن يصار إلى محاسبة الذين ارتكبوا هذه الفضائح، فإذا بالتحقيقات تطول وتطول حتى تتلخس أن تحتفي تقارير التحقيق وهذه فضيحة أعظم من تلك الفضائح. وإني أخشى أن يكون قد طار كما لا يهمننا أن نأتي إلى مكتب الوزير لنطلع على التقرير كما نطلع على كتاب أو مجلة بل أود أن أعرف ما هي التدابير التي اتخذت في هذا الموضوع لأن الشعب قد مل هذا التطويل وهو ينتظر أن تطل العقوبات جميع المسؤولين عن هذه الفضائح مهما علت مراكزهم.

وهناك سؤال آخر أطرحه على معالي الوزير كي ينبني فيما إذا كانت تلك الفضائح التي جرت بشأنها التحقيقات هي التي أوقعت مصلحة التلغون في عجز أم أن العجز متأت عن أسباب أخرى خصوصاً وأن مصلحة التلغون في العالم تعد من المصالح الاستثمارية التي تؤمن للحكومة دخلاً ولا ترتب على خزيتها عجزاً. ولا أقول شيئاً عن التلغون الأوتوماتيكي فهو توظيف لأموال ترصد اليوم لتنتج فيما بعد. لا أعرف فيما إذ عبرت كفاية عما أريد فأختصر قائلاً هل للفضائح التي تناولها التقرير علاقة بالعجز.

الرئيس:

الكلمة لحضرة وزير البرق والبريد.

وزير البرق والبريد: إن العجز واقع وناتج فقط عن التجهيزات، وهو بالأكثر ناتج عن التلغون الآلي وليس هناك عجز بالمعنى الصحيح، وقد أفادت حزينة الدولة هذه السنة مبلغ أربعمئة ألف ليرة كسبتها من التلغون. وأن سوء الاستعمال ليس له علاقة بهذا العجز.

الرئيس: لتتل المادة الأولى من مشروع القانون الحاضر.

فتليت المادة التالية:

المادة الأولى - تقطع حسابات موازنة إدارة الهاتف العامة عن سنة ١٩٥٢ كما يلي، مع الاحتفاظ بعمليات تصحيح الأخطاء المادية التي يقررها ديوان المحاسبة:

بلغ مجموع الرسوم والإيرادات المحصلة بما فيها السلفة المعطاة من الخزينة العامة:

٨٥٢,٣٧٥,٥٩ يخرج منه قيمة السلفة

الباقى

وبلغ مجموع النفقات المصروفة (منها ٤٢٨٥٢ ليرة و ٨٣ غرشاً، قيمة الحوالات التي صدرت خلال السنة ولم يتقدم أصحابها لقبضها قبل آخر أيار سنة ١٩٥٣)

فيكون العجز الحاصل ما بين الإيرادات والنفقات المصروفة

يغطى هذا العجز أخذاً من الاحتياط العام.

الرئيس: من يوافق على هذه المادة كما تليت عليكم يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة.

لتتل المادة الثانية.

فتليت المادة التالية:

المادة الثانية - ينقل المبلغ المذكور في المادة الأولى من هذا القانون وقدره ٤٢٨٥٢ ليرة و ٨٣ غرشاً إلى حساب خصوصي تدفع منه قيمة الحوالات التي صدرت خلال السنة ولم يتقدم أصحابها لقبضها قبل آخر أيار سنة ١٩٥٣ وذلك لغاية سقوطها بمرور الزمن.

الرئيس: من يوافق على هذه المادة يرفع يده.

أكثرية.

الرئيس: قبلت المادة.

مشروع القانون مطروح للتصويت بالمناداة بالأسماء.
(فنادى الكاتب على النواب بأسمائهم وصدق القانون بالإجماع).

الرئيس: قبل القانون بالإجماع.

والآن ننتقل إلى مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٤٠٩١ المتعلق بتحديد موازنة مديرية الهاتف العامة عن سنة ١٩٥٤.

ليتل مشروع القانون.

فتلي مشروع القانون التالي:

مشروع قانون

بتحديد موازنة مديرية الهاتف العامة لسنة ١٩٥٤

المادة الأولى - حددت موازنة مديرية الهاتف العامة عن السنة المالية التي تنتهي في أول كانون الثاني سنة ١٩٥٤ وتنتهي في ٣١ كانون الأول سنة ١٩٥٤ وفقاً للأحكام التالية:

المادة الثانية - قدرت واردات موازنة مديرية الهاتف العامة عن سنة ١٩٥٤ بمبلغ ٨٧٣٧٠٠٠ ثمانية ملايين وسبعمائة وسبع وثلاثين ألف ليرة لبنانية وفقاً للجدول (أ) الملحق بهذا القانون.

المادة الثالثة - تفتح اعتمادات مجموعها ٨٧٣٧٠٠٠ ثمانية ملايين وسبعمائة وسبع وثلاثون ألف ليرة لبنانية للمصفي وللأمر بصرف موازنة مديرية الهاتف العامة وفقاً للجدول (ب) الملحق بهذا القانون.

المادة الرابعة - تجاز وفقاً لأحكام هذا القانون وللقوانين والأنظمة النافذة أو التي ستشر فيما بعد جباية مختلف الرسوم والحاصلات والعائدات المبينة في الجدول (أ) الملحق بهذا القانون.

الرئيس: يتلى تقرير لجنة المالية والموازنة.

فتلي التقرير التالي:

تقرير لجنة المالية والموازنة على مشروع القانون

الوارد بالمرسوم رقم ٤٠٩١ تاريخ ١٠ شباط سنة ١٩٥٤

بتاريخ ٢٣ شباط سنة ١٩٥٤ عقدت لجنة المالية والموازنة جلسة برئاسة رئيسها الأستاذ إميل لحود وبحضور مدير المالية العام ومدير إدارة الهاتف العام ودرست مشروع القانون الوارد إلى المجلس بالمرسوم رقم ٤٠٩١ تاريخ ١٠ شباط سنة ١٩٥٤ الرامي إلى تحديد موازنة مديرية الهاتف عن سنة ١٩٥٤.

قبل البحث بالمشروع لفت مقرر اللجنة نظر مدير المالية العام إلى أن مشروع قانون قطع حساب الهاتف عن سنة ١٩٥٢ لم يرد بعد إلى المجلس وأن الدستور يحظر على المجلس التصديق على موازنة سنة ١٩٥٤ قبل إقرار قانون قطع حساب موازنة الهاتف عن عام ١٩٥٢.

وقد درست اللجنة مشروع الموازنة المقدم من الحكومة وأقرته مع بعض التعديلات على أن لا ينظر المجلس فيه إلا بعد التصديق على قانون قطع الحساب المذكور.

أولاً - درس قسم النفقات

تختلف موازنة الهاتف لعام ١٩٥٤ اختلافاً هاماً عن الموازنات السابقة باعتبار أن النفقات المنتجة فيها قد زادت زيادة محسوسة بينما النفقات العادية المخصصة للموظفين وللنفقات الإدارية ونفقات الاستثمار لم تجر عليها أية إضافة إلا ما يحتمه القانون من ترقيات وبعض الضرورات الملحة.

وهكذا فإن المشروع قد خصص في بند الإنشاءات الجديدة الاعتمادات اللازمة لزيادة ٧٥٠٠ خطاً جديداً في مركز العاصمة (يتم تركيبها بعد مدة سنتين ولإنشاء موزع خاص في بيروت يستوعب ويوحد خطوط جميع الدوائر الرسمية فيستغنى بذلك عن المراكز الفرعية الموجودة حالياً لدى كل مركز حكومي) أما في المحافظات الباقية فقد قضى المشروع بتحسين حالة الهاتف فيها وزيادة شبكاتها الداخلية وترميم وتجديد شبكاتها الخارجية التي تصلها بالعاصمة ومن المقرر زيادة خطوط طرابلس وصيدا وزحلة وفرن الشباك والدورة والشيخ.

ملاحظة: إن تركيب الهاتف الآلي سيمكن الإدارة من الاستغناء عن مائة موزعة ولكن ستحتاج الإدارة إلى معظمهن في المناطق بعد الزيادات المقررة على شبكاتها.

وقد طلب أحد أعضاء ربط القرى البعيدة بجهاز الهاتف دون دفع نصف الأكلاف فكان جواب مدير الهاتف العام أنه يفضل أن تبقى إدارته متمسكة بالقاعدة المقررة على أن تطلب الوزارات المختصة (وزارة الداخلية مثلاً) الاعتمادات اللازمة لمد خطوط جديدة عند الحاجة (لضرورات الأمن مثلاً).

التعديلات التي أدخلتها اللجنة على الجدول (ب) (النفقات):

البند ١٦ - صيانة التجهيزات والأدوات - لقد خفضت اللجنة اعتماد الفقرة الأولى من ٣٠٠ ألف ليرة إلى ٢٦٠ ألف ليرة بناءً لطلب مدير الهاتف العام فأصبح مجموع البند ٤٠٠ ألف ليرة بدلاً من ٤٤٠ ألف ليرة.

البند ١٧ - صيانة الإنشاءات - طلب مدير الهاتف العام زيادة الاعتماد وجعله ١٠٠ ألف ليرة بدلاً من ٦٠ ألف ليرة لأن الاعتمادات المخصصة لهذه الغاية لموازنة ١٩٥٣ لم تستعمل كلها وقد وافقت الحكومة واللجنة على هذه الزيادة.

ثانياً - درس قسم الواردات:

تبين أن الإيرادات زادت عن العام الماضي ٤٠٠ ألف ليرة وسبب ذلك زيادة عدد المشتركين على الشبكة الآلية في بيروت وعلى الشبكات القديمة في المناطق.

التعديلات الشكلية التي أدخلتها اللجنة على الجدول (أ).

القسم الأول الفصل الثاني - حذف البند ١ : مأخوذات من القرض لأنه لم يؤخذ أي مبلغ منه فأصبح البند ٢
بند ١ : مأخوذات من الخزنة العامة - ٣٧٣٧٠٠٠ ليرة.

القسم الثاني (فصل وحيد - حذف البند ٥ (إيجارات الأجهزة) بعد إلغاء بدلات الإيجار التي كانت تستوفى عن الأجهزة المسلمة إلى المشتركين.

فيصبح البند ٦ بند ٥ والبند ٧ بند ٦ دون تغيير في الأرقام. وقد حذفت اللجنة أيضاً من الجدول (أ) ما أضيف إليه للتفسير فأصبح كالجدول المربوط بهذا التقرير.

ثالثاً - نص مشروع القانون:

لقد صدقته اللجنة بالإجماع كما ورد:

واللجنة، إذ تقر مشروع القانون والجدولين المرفقين به بعد تعديلهما على الوجه المبين أعلاه ترحو المجلس الكريم التصديق عليها معدلة.

بيروت في آذار سنة ١٩٥٤

مقرر اللجنة

جوزف شادر

الرئيس: القانون مطروح للبحث بصورة عامة.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سامي الصلح.

الرئيس: القانون مطروح للبحث بصورة عامة.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سامي الصلح.

سامي الصلح: أود أن أسأل أولاً لماذا أخرت الحكومة الموازنة، وثانياً هل فكرت الحكومة بالسراي الكبير أم لا، وثالثاً ما هي النفقات التي تدفعها الحكومة عن المخابرات الخارجية وخلافها. تقولون إن موازنة الهاتف ثمانية ملايين ليرة فأود أن أعرف ما هي النفقات التي تدفعها الحكومة من أصل هذه القيمة؟

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج عقل.

جورج عقل:

ليس لي إلا أن أطلب وأرجو من وزارة البرق والبريد أن تعالج قضية تعميم الهاتف، وقد أشرت بحث هذه القضية قبلاً ولم نصل إلى نتيجة. والمعلوم أن فقر القرى يمنعها في غالب الأحيان أن تتحمل مصاريف الانتقال إلى الخارج في سبيل قضاء حاجيات طارئة.

وإنني أعتقد أن مصلحة الدول والأمن العام توجب تعميم الهاتف ليسهل الاتصال بالقرى فيتوجب على الحكومة أن ترصد اعتماداً خاصاً لهذه الغاية، فالقرى فقيرة وليس فيها من يتبرع بالمبالغ المطلوبة. وكثيراً ما نرى في القرى المحرومة من الهاتف مريضاً لا يتمكن من استدعاء الطبيب وهو يشرف على الموت، لذلك أكرر رجائي في أرصاد اعتماد خاص في موازنة سنة ١٩٥٤ لتعميم الهاتف.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد موريس زوين.

موريس زوين: إني أضم صوتي لصوت الزميل الأستاذ جورج عقل بوجوب التعميم العاجل للهاتف في القرى.

الرئيس:

الكلمة لحضرة وزير البرق والبريد.

وزير البرق والبريد: إن الحكومة ترحب كل الترحيب بهذا التدبير المطلوب، ولكن أود أن أقول أن هناك مرسوماً اشتراعياً حدد لنا إمكانيات العمل في هذا الصدد، وعليكم إذن قبل البحث بهذا التعميم أن تعتمدوا إلى تعديل المراسيم الاشتراعية.

النواب:

(مقاطعين) - عدلوا المراسيم.

وزير البرق والبريد: (متابعاً) - نعم، ولكن نحن بصدد قضية موازنة وعلى كل حال تأخذ الحكومة بعين الاعتبار كل ما أبدىتموه من ملاحظات وستبحثه عند تعديل المراسيم الاشتراعية. أما من جهة السراي فإني أقول بأن الحكومة لا يمكنها في الوقت الحاضر أن تستغني عنها لأن هناك سيارات وقطع ومعدات وغيرها وليس عندنا أمكنة واسعة لها.

سامي الصلح: (مقاطعاً) - «روحوا خارج المدينة».

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سامي الصلح.

سامي الصلح: الحكومة تدفع أربعة ملايين ونصف ليرة ونسأل لماذا تتحمل الحكومة كل هذه النفقات؟ يقال «المخبرات». أود أن تعين الأسباب لذلك.

الرئيس:

الكلمة لحضرة وزير البرق والبريد.

وزير البرق والبريد: إني آخذ بعين الاعتبار هذا الاستفسار ويمكنني أن أجيبك بالتفصيل على كل ذلك في جلسة مقبلة.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور هاشم الحسيني.

هاشم الحسيني: من المعروف أن مصلحة الهاتف هي مصلحة تزود الخزينة بواردات إضافية ومدخول وإني أستغرب أن تبقى مع ذلك الوزارة الخطوط ناقصة جداً حتى في بعض المدن الكبيرة، ومن الحيف أن نرى طلبات تنهال من الأهالي في بعض المدن وليس هناك من خطوط كافية تسد هذه الحاجة.

ثم لي ملاحظة ثانية وهي تتعلق بالأجهزة الموجودة في بعض المدن وخاصة في طرابلس. فتاريخ صنع تلك الأجهزة يعود في طرابلس إلى عشرين أو خمس وعشرين سنة وأغلبها عاطلة وكثيراً ما يحدث أن تتوقف المخابرة عندما يتكلم شخص مع آخر لأن الخطوط معطلة غالباً وغير صالحة، لذلك نطلب إصلاح الأجهزة وزيادة الخطوط.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: إني ألاحظ أن طلباتنا تأخذ بعين الإهمال مع أن هذه الطلبات لها قيمتها المعنوية والإنشائية لست أفهم أن يطلب زميلي الأستاذ عقل فيثني على طلبه ولا يعتمد إلى تحقيقه. يطلب النواب الكرام أن يعمم الهاتف على القرى للحوادث المفاجئة ولصيانة الأمن ولمساعدة الناس والدرك.

في شرقي الأردن عمم الهاتف وفي العراق كذلك ويكاد أن يتم تعميمه في سوريا، ولست أدري كيف يطلب ذلك نائب ويشن على طلبه ثم يهمل كأنه من سفاسف الأمور. الطلب مقيد بالمادة ٩٩ من النظام الداخلي التي تقول بأنه لا يجوز للمجلس زيادة النفقات في المشاريع الواردة إليه إلا بموافقة الحكومة، فالاعتماد الإضافي إذن هو غير ممكن إلا بعد موافقة الحكومة، إذ لا ندري كم هي المصاريف اللازمة لتعميم الهاتف، لأنها لم تدرس جيداً من قبلنا، والطريق الوحيد الذي يمكن للنواب أن يفكروا به هو أن يطلبوا من الحكومة أن تتقدم هي بذاتها بمشروع لتعميم الهاتف.

أهالي القرى لبنانيون، يدفعون الضرائب كسواهم من اللبنانيين، فهل يجوز أن يهمل أولئك الذين يكدحون ويملحون ويزرعون لدرجة أنه يقف نائب ويطلب من أجلهم طلباً وجيهاً فيصرف النظر عن ذلك الطلب ويهمل. أطلب من وزير الداخلية إذا شاء أن يتصل اليوم بالقرى، إنه لا يوجد لدى أهاليها السيارات التي تؤمن الاتصال بالقرى بسرعة، وليس لديهم تلفون، وأنا لا يمكنني التصويت على الميزانية إلا إذا وقف وزير الهاتف ووعدنا بذلك، وإلا تقيدنا بنص المادة ٤٦ من النظام الداخلي.

الرئيس:

الكلمة لحضرة وزير البرق والبريد.

وزير البرق والبريد: إننا نرحب بما قاله الزميل الفرزلي وإننا سنتقدم بتعديل المرسوم الاشتراعي الذي يحدد الطريقة التي يجب أن تستعمل.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: كان في السابق يركب التلفون في القرى بالمجان ثم أتى المرسوم الاشتراعي الذي قال إن تركيب التلفون في القرى يجب أن يخضع للرسومات وأصبحت القرى ممتنعاً عليها أن تحصل على التلفون فيجب تعديل المرسوم الاشتراعي لأن القرى التي بإمكانها أن تدفع معدودة فيمكن أن يعمم التلفون مجاناً بعد تعديل المرسوم الاشتراعي. وقد وقعت مرسوماً بتأليف لجنة للنظر في المراسيم الاشتراعية التي صدرت من الحكومة السابقة، وسنقوم بهذا العمل بأقرب وقت.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم جورج عقل.

جورج عقل: دولة الرئيس إنه لم يبق هنالك سوى فئة واحدة عن القرى المدومة التي لم يصل إليها التلفون. وهناك قرى باع أهلها بعض ما يملكون حتى تمكنوا من مد التلفون. أما الناس الذين لم يقدروا أن يمدوا التلفون لقراهم من ٣٠ سنة فأنهم لن يقدروا أن يمدوا التلفون الآن.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم سامي الصلح.

سامي الصلح: أن الأربع ملايين ليرة التي تدفع كل سنة لو وفرنا منها كل سنة شيئاً كان باستطاعة الحكومة أن تبني كل سنة بناية. أكثر الموظفين يقون طوال النهار يتصلون اتصالات خارج عن بيروت بالتلفون. أجل نحن نريد أن يعمم التلفون ولكن حسب الإمكانيات بالموازنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: عندما قال دولة الرئيس أن من مصلحة الدولة أن يعمم التلفون. هذا حق أرجو منكم أن تضعوا ميزانية تدريجية لمدة بضع سنوات كل سنة تنفذون قسماً منها.

الرئيس: الآن نتقل لدراسة القانون مادة مادة والرئاسة تعتقد أن أعضاء المجلس قرأوا الفذلكة واطلعوا على القانون.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ بيار إده.

بيار إده: يجب التصويت على كل بند من البنود الواردة.

الرئيس: الفصل الأول: الإدارة.

البند الثاني رواتب الموظفين الدائمين ٢٦٢٩٧٢٠

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

أكثرية. أ.خ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم غسان تويني.

غسان تويني: أود لفت نظر الحكومة إلى ما توصيه أحياناً عند حفر الطرقات لمد التلفون وجميعنا سواء كنا في بيروت أو من بيروت نتضايق من الحفر والغبار والخفريات التي تجري للتلفون وللمياه ولل كهرباء وهذا ما يهدد مصالحنا وحياتنا فأرجو وأتمنى من وزير الداخلية أن يأمر بأن يكون الحفر في آن واحد لخط التلفون والمياه والكهرباء.

الرئيس: الفصل الأول البند السابع عشر.

صيانة الإنشاءات عدل فأصبح ١٠٠٠٠٠

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

(أكثرية) . الخ . . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم بيار إده.

بيار إده: حضرة الرئيس بمناسبة تصديق قسم من القرض فهل القرض كاف للتلفون والتجهيزات الجديدة

وخصوصاً بعد أن أبدت الحكومة رغبتها في توسيع هذه الشبكة إلى القرى .

وإني ألفت نظر الحكومة إلى أن الفائدة التي كانت على القرض أعتقد أنها كانت باهظة فأرجو أن تصبح على أسس جديدة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد مارون كنعان.

مارون كنعان: نشكر معالي الوزير الجديد ونطلب أن يوجه اهتمامه إلى القرى النائية.

الرئيس: ننتقل الآن إلى الفصل الثاني.

الكلمة لحضرة النائب المحترم جوزف شادر.

جوزف شادر: ألفت نظر أمانة سر المجلس إلى وجوب وجود جدول (ب) الذي صححته والذي ربطته بتقرير

ولاحظت أن الجدول الوحيد المربوط بتقرير هو جدول (أ) وجدول (ب) لم يربط ولكن

القانون ينص على أن الواجب أن يربط بالتقرير جدولان (أ) و(ب) ألفت نظركم إلى هذه الملاحظة.

الرئيس: ننتقل الآن إلى الفصل الأول بما يختص بالواردات.

الفصل الأول البند الأول.

واردات الغرف ١٠٠٠٠٠

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

أكثرية. الخ . . .

الرئيس: القانون مطروح للتصويت بالمناداة بالأسماء.

نودي على النواب بأسمائهم وقبل القانون بالإجماع.

الرئيس: قبل القانون بالإجماع

الرئيس: ليتل ملخص محضر هذه الجلسة.

فتلي الملخص.

الرئيس: هل من اعتراض على ما ورد في هذا المحضر.

سكوت

الرئيس: إذا لم يكن من اعتراض، فقد صدق المحضر.

الرئيس: إني أرفع الجلسة على أن تعقد الجلسة المقبلة في يوم الثلاثاء الواقع في ٢٣ آذار سنة ١٩٥٤ الساعة

الرابعة بعد الظهر، وهذه الجلسة مخصصة لمناقشة تقرير لجنة الطعون.

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة بعد الظهر بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ٢٣ آذار سنة ١٩٥٤ الساعة ٤ بعد

الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

عادل عسيان

أمين السر

كلوفيس الخازن

ناظم القادري

مدير عام المجلس النيابي

رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

انطوان عارج

الجلسة الحادية عشرة

المنعقدة في الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع

في ١٤ نيسان سنة ١٩٥٤

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.
 - ٢ - مشروع القانون المربوط بالمرسوم رقم ٣٣٤٤ (قطع حساب موازنة سنة ١٩٥٢).
 - ٣ - اقتراح قانون النائب المحترم السيد سامي الصلح (تحصيل الديون الثابتة بالكتاب).
- عقد مجلس النواب جلسته الحادية عشرة من العقد العادي الأول في الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في ١٤ نيسان سنة ١٩٥٤ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.
- تغيب السادة: غسان تويني، كمال جنبلاط، مورييس زوين، كامل الأسعد، أحمد الأسعد، ناظم القادري، صبري حمادة، حميد فرنجية.
- واعتذر السيد: بيار إده.
- وتمثلت الحكومة بالسادة: حضرة رئيس مجلس الوزراء السيد عبد الله اليافي وبحضرة الوزراء السادة جورج هراوي، كاظم الخليل، جبرائيل المر، نقولا سالم.
- الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.
- الغائبون تتلى أسماؤهم.
- تليت
- الرئيس: المعتذرون تتلى أسماؤهم.
- تليت
- الرئيس: يتلى ملخص الجلسة السابقة.
- فيتلى الملخص التالي:
- المواضيع المبحوثة:
- ١ - تلاوة ملخص المحضر السابق.

٢ - منح النائب المحترم السيد عبد الله الحاج إجازة مرضية لمدة شهرين .

٣ - مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٣٢٩٦ .

٤ - مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٤٤٩٠ .

٥ - مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٣٣٩٩ .

٦ - مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٣٨٠٥ .

عقد مجلس النواب جلسته العاشرة من العقد العادي الأول في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٣/٤/١٩٥٤ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيان .

تغيّب السادة: بشير الأعور، إميل البستاني، نعيم مغبغب وحيد فرنجية .

واعتذر السادة: صبري حمادة، فؤاد غصن ورؤوف حنا .

وتمثلت الحكومة بالسادة: رئيس مجلس الوزراء السيد عبد الله اليافي وحضرات الوزراء السادة: المر، سالم، كرامة، الخليل، أرسلان والهرابي .

صدق محضر الجلسة السابقة وبادر المجلس إلى البحث بجدول الأعمال حسبما يلي ملخصه :

فتلي طلب النائب المحترم السيد عبد الله الحاج بمنحه إجازة لمدة شهرين فوافق المجلس عليه . ثم انتقل إلى متابعة النظر بمشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٣٢٩٦ والذي يتعلق بتحديد موازنة مكتب القمح عن سنة ١٩٥٣ وبعد مناقشة دارت بين أعضاء الحكومة وحضرات النواب المحترمين وافق المجلس على هذا المشروع . ثم أخذ المجلس بدرس ومناقشة مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٤٤٩٠ والذي يتعلق بتصنيف الوزراء المفوضين في وزارة الخارجية وأخيراً صادق عليه .

كما أقرّ المجلس مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم ٣٣٩٩ المتعلق بفرض نفقات إيجار المدارس الرسمية على البلدية والأهلين .

وأخيراً انتقل المجلس إلى مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٣٨٠٥ والمتعلق بتشديد العقوبات على مخالفات صيد السمك فوافق المجلس عليه معدلاً .

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة مساءً بعد أن تقرر يوم الأربعاء في ١٤ نيسان سنة ١٩٥٤ الساعة الرابعة مساءً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة .

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر .

سكوت

الرئيس: إذا لم يكن من اعتراض صدق المحضر . الأوراق الواردة ستتلوها في الجلسة المقبلة أي في جلسة الأسئلة والأجوبة . وأرجو من حضرات النواب المحترمين أن يحضروا الجلسات لكي ننجز ما

أمكن من المشاريع لتتفرغ لدرس الميزانية ويجب الملاحظة أن فخامة الرئيس الأول سيسافر إلى الخارج لذلك يجب أن تنتهي من الميزانية في وقت قريب .
والكلمة الآن لحضرة النائب المحترم السيد جوزف شادر .

جوزف شادر : في بدء هذه الجلسة نرجو من حضرات الوزراء أن يحضروا جلسات اللجان شخصياً ليساعدونا في إنجاز الموازنة في مدة معينة ونحن نعقد الجلسات قبل الظهر وبعد الظهر ولكننا نصطدم ببعض الصعوبات لعدم حضور الوزراء .

كاظم الخليل : مقاطعاً - نحن مستعدون للحضور في أي وقت عندما يطلب منا ذلك .

الرئيس : نبدأ بمشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٣٣٤٤ والمتعلق بقطع حساب موازنة سنة ١٩٥٢ .

سليم حيدر : مقاطعاً - هذا المشروع وزع علينا اليوم ولم نتمكن من دراسته لذلك أرجو تأجيل النظر فيه .

الرئيس : نحن مضطرون للعجلة ، يتلى مشروع القانون .

فتلا الكاتب مشروع القانون التالي :

قانون بقطع حساب موازنة ١٩٥٢

المادة الأولى - يقطع حساب موازنة سنة ١٩٥٢ كما يلي :

أ - بلغ مجموع الرسوم والإيرادات الموضوعة قيد التحصيل والمأخوذات من مال الاحتياط بما فيها البقايا المدورة من السنة السابقة بعد تنزيل المبالغ الساقطة بمرور الزمن .

بلغ مجموع الواردات

وبلغت الأموال الباقية بدون تحصيل في ختام السنة وقد حوّلت إلى حساب سنة ١٩٥٣ .

ب - ومن أصل مجموع الواردات المبين أعلاه وقدره

بلغ مجموع المدفوعات بما فيها (٣٨٣٠٠٩,٣٩) ليرة لبنانية هي قيمة الحوالات التي صدرت خلال السنة ولم يتقدم أصحابها لقبضها قبل آخر حزيران سنة ١٩٥٣

فتكون زيادة الواردات على المدفوعات

بناء عليه ينقل مبلغ (٣٨٣٠٠٩,٣٩) ليرة لبنانية المين أعلاه إلى حساب خصوصي تدفع منه نفقات السنين السابقة لغاية سقوطها بمرور الزمن.

المادة الثانية - إن الفرق بين مجموع الواردات ومجموع المدفوعات وقدره ٥٨٩٠٤٦١٥,٥٤ ليرة لبنانية يؤخذ إيراداً في الحساب الخصوصي المسمى «مال الاحتياط».

المادة الثالثة - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

الرئيس: يتلى تقرير لجنة المالية والموازنة.

فتلا الكاتب التقرير الآتي:

تقرير لجنة المالية والموازنة

على قانون قطع حساب موازنة سنة ١٩٥٢

بتاريخ ٢٩ آذار سنة ١٩٥٤ عقدت لجنة المالية جلسة برئاسة الأستاذ جوزف شادر وبحضور رئيس الحكومة وزير المالية ومديرها العام ودرست مشروع القانون الوارد إلى المجلس بالمرسوم رقم ٣٣٤٤ تاريخ ١٧/١٢/٥٣ والقاضي بقطع حساب موازنة سنة ١٩٥٢.

الأرقام بعد تصحيحها وترتيبها من قبل وزارة المالية أثناء درس المشروع

ثانياً - النفقات: أ. الخ. . .

ملاحظات على قطع حساب سنة ١٩٥٢

أولاً - في باب الواردات:

مما يلفت النظر في هذا الباب جساممة البقايا دون تحصيل في بندي ضريبة الأملاك المبنية، والأملاك غير المبنية فإنه من أصل مبلغ ٥٦٥١٣٥٦ ليرة من ضريبة الأملاك المبنية الباقية قيد التحصيل في خلال سنة ١٩٥٢ لم يحصل إلا مبلغ ٣٧١٦٤٢٥ ليرة وبقي نحو مليوني ليرة دون تحصيل أي نحو ٣٥ بالمائة من أصل هذه الضريبة. ومن أصل مبلغ ٢١٠٦٣٥١ باقية تحت التحصيل من ضريبة الأملاك غير المبنية لم يحصل إلا مبلغ ٥٦٧١٠٢ وبقي مبلغ ١٥٣٩٢٤٨ ليرة دون تحصيل أي نحو ثلاثة أرباع هذه الضريبة.

ولا بد من لفت النظر أيضاً إلى أن ضريبة الأغنام التي ألغيت اعتباراً من سنة ١٩٥٢ والتي كان باقياً منها دون تحصيل عن السنين السابقة مبلغ ١٩٧٠٤٦ ليرة تلاشى منها لمرور الزمن مبلغ ٥٠٥١٢ وبقي قيد التحصيل مبلغ ١٤٦٥٣٣ ليرة لم يحصل منه إلا ١١٦٩١ ليرة وبقي مبلغ ١٣٤٨٤٢ ليرة دون تحصيل، وهذا المبلغ الأخير معد للتلاشي بمرور الزمن إذا لم يحصل في حينه.

ثم إنه من المفيد أن تدون الملاحظات التالية في باب الخطأ بتقدير واردات الضرائب غير المباشرة أي إن المحقق فعلاً من هذه الضرائب زاد زيادة محسوسة على التقديرات التي خمنت في بدء السنة.

- فرسوم المواد الملتهبة جرى تقديرها بمبلغ ١٣٥٠٠٠٠٠ وأعطت بالواقع ١٧٥٣٩٦١٦ أي بزيادة أكثر من أربعة ملايين.

- ورسوم التسجيل جرى تقديرها بثلاثة ملايين فأعطت أكثر من خمسة ملايين.

- ورسوم الجمارك قدرت بثلاثة وعشرين مليوناً فأعطت أكثر من ستة وثلاثين مليوناً.

وبالنتيجة نرى أن الضرائب والرسوم غير المباشرة قدرت بمبلغ ٦١٥٠٠٠٠٠٠ ليرة فكان أن المستوى منها بلغ أربعة وثمانين مليوناً ونصف، أي إن خطأ التقدير بلغ أكثر من ثلث ذلك التقدير مما يحسن تلافيه في المستقبل وإجراء التقدير على حقيقة الواردات.

ومثل ذلك يقال عن سائر الموارد من الرسوم غير المباشرة فإن الخطأ في تقديرها ظاهر بين فحاصلات مصالح الاستثمار بلغت ٤٤٠٣٨٩٩ ليرة وأصل تقديرها ٣٣٠٠٠٠٠٠.

والإيرادات الشتى بلغت ١٥٦٦٧٣٣٢ وأصل تقديرها ٩٥٦٠٠٠٠٠.

ثانياً - في باب النفقات:

يلفت النظر في هذا الباب بصورة خاصة أن كامل الاعتمادات المرصودة للنفقات غير المجدية أنفقت كلها أو القسم الأكبر منها حالة أن الاعتمادات الموجودة للمشاريع والنفقات المجدية لم ينفق منها إلا نحو نصفها حالة أن الاعتمادات الأولى تبلغ أكثر من ثلاثة أرباع الموازنة والثانية تكاد لا تبلغ ربعها ومع ذلك فالثلاثة الأرباح المخصصة للنفقات غير المجدية أتى عليها كلها والربع المخصص للمشاريع لم ينفق إلا نحو من نصفه.

وإلى المجلس الكريم أمثلة عن ذلك:

- ١ - في موازنة الجيش رصد للتجهيزات ١١٣٥٨٠٠٧ ولم ينفق من هذا المبلغ إلا ٣٥٠٠٦٨٦.
- ٢ - في التعليم الابتدائي من وزارة التربية رصد للإنشاءات الجديدة ٢٨٥٠٨٣ لم ينفق منه إلا ٩٦٧٥٨ ليرة.
- ٣ - في وزارة الشؤون الاجتماعية رصد للإنشاءات الجديدة ١٢٥٠٠٠ ليرة لم ينفق منها شيء.
- ٤ - في وزارة الأشغال العامة (الطرق والمباني) رصد للإنشاءات ١٢٣٨٠١٢٣ لم ينفق منها إلا ٦٥٤٠٨٨٠ أي نحو نصفها فقط.
- ٥ - في مصلحة المياه والمعادن من وزارة الأشغال العامة رصد للإنشاءات مبلغ ٢٩٨٠٠٠٥ أنفق أقل من نصفه أي ١٢١٦٣١١.

٦ - في وزارة الزراعة رصد للتجهيزات الجديدة مبلغ ٤١٥٢٤٦ ليرة لم ينفق منه إلا ١٢٥٧٤٠ ليرة أي نحو ربعه فقط .

٧ - في فصل التوجيه الزراعي رصد للإنشاءات ٢٥٨٤١٤ أنفق منه فقط ٨٥٣٦٠ ليرة .

حتى أنك إذا تصفحت جداول قطع الحساب ووقعت عينك على مبلغ جسيم يدور غير منفق حكمت فوراً دون استقراء أن أصل الاعتماد الذي دور في معظمه دون إنفاق هو في الأصل لمشروع منتج مفيد .

الخلاصة: إن جهاد الدولة يعني في قبض الرواتب وإنفاق المبالغ المرصدة للنفقات غير المجدية كالنفقات الإدارية والدعاية والتمثيل والنفقات السرية إلخ . . ولا يهتم في تنفيذ المشاريع المفيدة .

وأنه لمن المؤلم أن نرى أن الدولة أنفقت في غضون سنة ١٩٥٢ مبلغ ٨٨٥٠٩٨٥١ من أصله عشرة ملايين ليرة فقط للإنشاءات الجديدة ونحو عشرة ملايين للتعليم والإعانات الاجتماعية والباقي كله للنفقات غير المجدية .

أي أننا في لبنان استخدمنا موظفين بمبلغ ٦٨ مليون ليرة لكي نعلم ونسعى اجتماعياً بعشرة ملايين ليرة وننشئ إنشاءات جديدة بعشرة ملايين .

بيروت في ٥ نيسان سنة ١٩٥٤

مقرر لجنة المالية

فؤاد غصن

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية الأستاذ جوزف شادر .

جوزف شادر: أريد أن أبدي بعض الملاحظات لحضرات الزملاء الكرام بخصوص قطع موازنة سنة ١٩٥٢ ويسرنا بهذه المناسبة أن نرى حالة الخزينة المالية جيدة جداً والدليل القاطع على ذلك هو ما يلي:

بلغت الواردات ١٣٧ مليون ليرة وأخذنا من مال الاحتياط ٢٢ مليون ليرة فبلغت في مجموعها ١٥٩ مليون ليرة ثم لو حذفنا ما أخذناه من مال الاحتياط على سبيل الإعادة لتبقى لنا ١٣٧ مليون ليرة دخلت فعلاً على الخزينة خلال سنة ١٩٥٢ والآن تعرض علينا وزارة المالية ونحن نهنتها أن التحصيلات بلغت ١٣٧ مليون ليرة هذا من جهة الواردات وليعلم الجميع أننا سنصل إلى بعض الاستنتاجات لمصلحة البلاد لنقيها من الوضع الراهن .

أما النفقات التي قدرت بـ ٩٥ مليون ليرة في الموازنة فلم تتعد الـ ٨٨ مليون ليرة هذا أمر شاذ مستغرب ولا نقبل به لأن الجهاز الإداري ناقص ولا يأتي بالنتيجة التي نريدها ما معنى قيد ٩٥ مليون ليرة في الموازنة وصرف ٨٨ مليون ليرة منها، مع العلم أن النفقات غير المجدية أنفقت بنسبة مائة بالمائة والنفقات المجدية لم ينفق منها إلا نصفها هذا لا يجوز . يتذكر الزملاء أنه في كل

سنة تحصل مناقشة عنيفة وجدال وشبه حرب بين وزارة الأشغال العامة وبين حضرات النواب لزيادة الاعتمادات المرصدة للأشغال والطرقا و يتراءى لنا في النتيجة كأنهم يضحكون على النواب .

لقد خصصنا لوزارة الأشغال ١٢ مليون ونصفاً ليرة فلم ينفق منها سوى ستة ملايين ونصف في ١٩٥٢ ومن سنة ١٩٤٠ إلى اليوم لم نفتأ نلاحظ نفس النتيجة فهذا مرض في الجهاز الإداري يجب ألا نرصد من المبالغ إلا ما سنصرفه فعلاً. لماذا نضحك على الناس ونقول خصصنا لكم كذا للأعمال الإنشائية ولا نصرفها؟ هذا من جهة ومن جهة النفقات وهي لا تقل أهمية عن الجهة الأولى يقولون إن النفقات بلغت حدها الأقصى ونحن نعلم أنها تقسم إلى قسمين: المجدية وغير المجدية فنطلب من الحكومة بإصرار أن تعصر النفقات غير المجدية إلى حدها الأقصى ولكن النفقات المجدية الضرورية لا نقبل أبداً أن تخفض في الموازنة وإليكم بعض الأمثلة على ذلك: أولاً نفقات وزارة العدل وما يتطلبه جهاز القضاء من زيادة في عدد القضاة والمساعدين، نحن قلنا بصفقتنا محامين ونعرف العدلية تمام المعرفة قلنا للحكومة إن عدد القضاة قليل ويجب زيادتهم فالدعوى تدوم في المحاكم ثلاث سنوات مثلاً على أقل تعديل وفي هذا ضرر عظيم.

أنا أعرف تاجراً أخذ حكماً بـ ٦٠ ألف ليرة ودعواه دامت ست سنوات بين بداية واستئناف وتميز ولو كان لدينا العدد الكافي من القضاة لانتهت الدعوى بمدة قصيرة. من هذا التأخير تنجم أضرار عظيمة للبلاد ولا يجوز أن نبقى الحالة على ما هي عليه. عينوا القضاة والمساعدين فهذه نفقة مفيدة للبلاد. والمثل الثاني هو قريب العهد وفي هذا الصباح بحث من قبل لجنة المالية ويتعلق بتعيين ممرضات وأطباء ومراقبين للصحة لأربعين مستوصفاً للحكومة وهي أسست دون أن يكون لها العدد الكافي تأتي ونقول للحكومة لماذا لا تعينهم؟ فيقولون إن باب التعيين أقفل. نقول لها هذه نفقة ضرورية لأنها تتعلق بصحة الأهلين ولا سيما بالقرى والنفقات الصحية هي من النفقات الضرورية ولو كلفت الملايين. وأسوق على سبيل المثال نفقة ضرورية أخرى هي نفقة دائرة مراقبة الشركات والامتيازات. هذه الدائرة ضعيفة في جهازها الإداري وينقصها عدد من الفنيين والمهندسين ليراقبوا دفاتر الامتياز ويأتوا بالدروس المتعلقة بالماء والكهرباء. هم لا يعينون مهندساً واحداً ولا خبيراً واحداً فتخسر البلاد الملايين في سبيل توفير عشرة آلاف أو خمسة عشر ألف ليرة. هذه السياسة يجب أن يوضع لها حد وهذه السياسة هي ضد مصلحة البلاد الحقيقية. يتبين جلياً من هذا التقرير ومن خلاصته أنه دخل لصندوق الخزينة ١٣٩ مليون ليرة وأنفقنا منها ٨٨ مليون ليرة هذا هو المرض هذا هو الداء الأساسي الذي أضر بالبلاد وأضرها في الماضي والحاضر. هذه نتيجة مؤسفة محزنة وبهذه المناسبة نطلب من الحكومة ونصر أن تمنع في هذه الأمور لئلا نسير مرة جديدة إلى هذه النتيجة.

الرئيس:

الكلمة لحضرة مقرر لجنة المالية.

مقرر لجنة المالية: سيدي الرئيس، ليد أبدت بعض الملاحظات الخطية أوردت في التقرير والآن أود أن أدلي ببعض الإيضاحات التي أعتقد أن من شأنها أن تكون بمثابة تنبيه للحكومة حتى لا تقع في مثل هذه الأخطاء التي شاهدناها. قال حضرة رئيس اللجنة المالية بأن الطابع المميز لهذه الموازنة هو أن أغلب النفقات تذهب في أمور غير مجدية فإذا استمرت الحالة التي نحن فيها فإن البلاد سائرة إلى الانهيار.

إن الموازنات التي تتسم بطابع الموازنات الحسابية من داخل وخارج فحسب لا تكفي إذ يجب أن تشمل موازناتنا كافة النواحي الاجتماعية وعندئذ يمكن أن يكون لدينا موازنات بالمعنى الصحيح.

أما بصدد الواردات فيتين منها شيان. من المعلوم أن الواردات تستند إلى عنصري التقدير والتحصيل ويتبين لنا أن عنصر التقدير الذي يفرض فيه أن يكون قريباً إلى الحقيقة جاء خاطئاً إذ ان هناك تفاوتاً كبيراً في تقدير الواردات في الضرائب غير المباشرة التي تشكل ثلاثة أرباع واردات الدولة ومتى علمنا أن الضرائب غير المباشرة تتعلق بالخدمات والأمور التجارية والوضع الاقتصادي أمكننا أن نلاحظ خطر الخطأ في التقدير الذي يجب أن يركز على حقيقة الواردات، لينى الوضع الاقتصادي على أسس صحيحة، وإذا رجعنا إلى العنصر الثاني عنصر التحصيل فإنه يفرض أن يكون التحصيل كاملاً لا جزئياً. فعدم الكفاية في التحصيل تخلق عند المكلف اللبناني ذهنية التردد والتكاسل في عدم دفع الضرائب المترتبة عليه وإن كانت مقدسة كما أن الضرائب والأعباء عندما تكون باهظة في مقاديرها تقود إلى النتيجة عينها ويجدر بالحكومة أن تعدلها إذ لا يمكن للمكلف أن يتحملها.

أما الضرر الثاني من عدم الكفاية في التحصيل فهو إهمال الموظف في التحصيل. معنى ذلك إهمال بواجبات وظيفة المحصلين، فإذا كانت الواردات التي يجب تحصيلها تبلغ عشرة ملايين فإنه لا يحصل منها سوى سبعة.

وأنى ألفت نظر الحكومة إلى أنه من الضروري أن تجهز الإدارات بموظفين يعرفون واجبات وظيفتهم. والعنصر الثالث فيما يتعلق بعدم الكفاية بالتحصيل هو أن الأموال التي تبقى مدورة من شأنها أن تتلاشى بمرور الزمن، واني ألفت نظر الحكومة إلى أمرين مهمين فيما يتعلق بالواردات هي الدقة بالتقدير والكفاية بالتحصيل.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إميل البستاني.

إميل البستاني: سيدي، يسمح لي عطوفة الرئيس أن ألفت نظره بأن ينبّه الكاتب أن يقرأ الأرقام قبل دخوله

الجلسة حتى لا يتعثر بها وأسأل عطوفة الرئيس لماذا تأخر قطع حساب ١٩٥٢ الذي حول المجلس في ١١ كانون الثاني سنة ١٩٥٢ واللجنة المالية درسته بعد ثلاثة أشهر واثنى عشر يوماً من أين أتى هذا التأخير الذي حصل .

أما بشأن الموضوع أساساً فنحن نحار أمام الحكومة إذ لا حيلة لنا أمام أية حكومة تأتي لتسمع تعليقنا على قطع الحساب . فقد تكون الحكومة الماثلة أمام المجلس مثلاً غير المسؤولة وأرجو من معالي غبريال المريسمع ما نقول إذ انه إما أن تكون الجلسة مخصصة لسماع أقوال النواب أو لا فنخرج منها . أنا لا أشكر الحكومة التي قامت لجمع ١٣٧ مليون ليرة بعد أن قدرت ٩٥ مليون ليرة . ولا أقول إن الحالة المالية جيدة جداً كما قال رئيس اللجنة المالية ولكنني أوافق على كل انتقاداته والآن قد مرّ علينا أربعة أشهر من السنة فأين قطع الحساب لسنة ١٩٥٣ وأيلول هو آخر المهلة . إذا كنتم تقومون بأعمالكم كحكومة فيجب أن تكون ميزانيتكم جاهزة قبل شهرين ولا يمكنكم أن تأتوا بقطع الحساب الآن ، فلو أن الحكومة كانت ناشطة للأسرعت بطرح حساب سنة ١٩٥٣ فنعلم أين هي سائرة . إذا لم يتمكن التاجر من تنسيق حسابه كل شهر فلا يمكنه أن يستمر في تجارته بنجاح في السنة المقبلة .

الحكومة تصرف على الموظفين ٨٠ مليون ليرة وترصد للأعمال ٢٠ مليون ليرة هذا إذا أنفقت على الأعمال فنرجو إليها أن تدرس الحالة ويجب أن تعلم أننا بعد الآن لن ننتظر . أما مشروع الموازنة فلم يطرح على المجلس حتى الآن فنرجو من الحكومة أن تدرسه حالاً حتى يطرح على المجلس في الأسبوع القادم . أليس كذلك يا عطوفة الرئيس .

الرئيس : مقاطعاً - سوف تعرض الموازنة نهار الثلاثاء المقبل .

إميل البستاني : متابعاً - نرجو من الحكومة أن تعجل في دراستها فمتى تتقدم بمشروع موازنة ١٩٥٥ ولديكم من الموظفين أكثر مما يحتاجون . المطلوب أن نعلم إلى أين نحن وإياكم سائرون . أكتفي بهذا وأطلب من عطوفة الرئيس أن يبرّ بوعده .

الرئيس : ورد مشروع قطع الحساب في ١٧ كانون أول ٩٥٣ وأحيل إلى اللجنة المالية في ٢١ كانون أول ٩٥٣ أي بعد أربعة أيام ورد التقرير من اللجنة في ٦ نيسان سنة ١٩٥٤ . يتبين أن رئاسة المجلس لم تؤخره مطلقاً .

إميل البستاني : رئاسة المجلس مسؤولة ليس فقط عما يأتيها من الأوراق بل هي مسؤولة بنظري عن الإهمال في متابعة أعمال اللجنة . فإذا قصر مقرر اللجنة فعطوفة الرئيس يجب أن ينبهه فأعمال اللجنة مهمة ويجب أن تسير بسرعة دون تأخير .

الرئيس : أرجو من رئيس اللجنة أن يعطي الإيضاح اللازم في هذا الموضوع .

جوزف شادر: نشكر الزميل إميل بستاني للغيرة التي يديها بصدد أعمال اللجنة المالية بصورة خاصة وبصدد جميع الأعمال بصورة عامة، ولكن نتمنى كثيراً أن لا يتغيب وأن يحضر جلسات اللجان، لا سيما اللجنة المالية، ليتبين له أن اللجنة لا تتأخر قط بدرس المشاريع التي ترد إليها. أما بخصوص هذا المشروع الذي نحن بصددده فالسبب في تأخيره هو أنه كان يوجد خلاف بين الحكومة وديوان المحاسبة، ونحن أدرجنا هذا المشروع في جدول الأعمال منذ اللحظة الأولى التي ورد بها إلينا ولكن الخلاف فقط هو الذي أخره. وبعد الاتفاق بين الحكومة وديوان المحاسبة، درسنا المشروع وأعطيناه الصفة القانونية. هذا هو سبب التأخير ولا أقبل أبداً من الزميل أية ملاحظة بخصوص أعمال اللجنة المالية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إميل البستاني.

إميل البستاني: أما قول الزميل الأستاذ جوزف شادر بعد أن شكرته فأترك للمجلس أمر النظر في أهميته وفيما إذا كان هنالك عذر مقبول. والآن هل بإمكان الرئاسة أن تقول لنا إن الجلسة القادمة هي مخصصة لدرس الموازنة.

الرئيس: نعم. الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سليم حيدر.

سليم حيدر: حضرة الرئيس، عندما نتوجه إلى الحكومة بمناسبة قطع الحساب لسنة ١٩٥٢ نتوجه إليك بهذه المناسبة توجيهاً بناءً تعاونياً صحيحاً ونقول إن ما لاحظناه في تقرير اللجنة من إثبات لبعض النواقص لا تسأل عنها هذه الحكومة بالذات ولا يمكن أن تسأل عنها أية حكومة بل يجب علينا أن نقول إن الجهاز الإداري بكامله هو المسؤول. وإني أجمل ملاحظاتي على الشكل التالي: أولاً - التقصير في التحصيل وقد شرحه زميلي الأستاذ فؤاد غصن ولن أعود إليه.

ثانياً - أن تكون المبالغ المحصلة تزيد على المبالغ المقدرة.

وثالثاً - النقطة التي أتوقف عندها في هذا التقصير الوارد على لسان رئيس اللجنة المالية بين ما نعتة بالنفقات المجدية والنفقات غير المجدية. وإني أقول بادئ ذي بدء انه إذا عنت في ذهن البعض، كلمة غير مجدية، النفقات التي تدفع كرواتب للموظفين فيجب أن توصف على العكس بالنفقات المجدية، لأنه لا يمكن لأية دولة أن تحقق الواجب بدون موظفين لأنهم الأداة اللازمة لذلك. أتوقف عند النفقات غير المجدية وأقول يا سيدي، أخشى أن يكون في الدولة فكرة مستقرة ألمسها كل يوم، فكرة شخص، لا فكرة دولة؛ وفكرة توفير، لا فكرة توزيع؛ وفي اعتقادي أن الدولة لا تسير في حياتها كالفرد، فالفرد يرى أن من واجبه التوفير، وواجب الدولة أن تصرف، ولها، إذا ما شعرت بحاجة للمال، أن تضع الضرائب وتجيئها.

أما في لبنان فإني أرى الحكومة تتبنى سياسة التوفير، حباً بالتوفير؛ والأمثلة على ذلك كثيرة.

لنأخذ طريقاً يفتح فيأتي المشروع من دائرة ويحال إلى دائرة ويتأرجح بين دائرة الدروس ودائرة التخطيط وما إلى ذلك ويطول الوقت ويبقى المال، لا يصرف في هذا السبيل، بل يوفر ويكسب في خزانة الدولة. هذه الفكرة هي فكرة هدامة. نحن لا نريد النيل من أية حكومة كانت، ولا نتنقد حياً بالانتقاد؛ بل نريد أن نبني سياسة إنشائية وعقلية إنشائية.

نلفت نظر الحكومة إلى أنه يجب مراقبة الموظفين في أعمالهم الإنشائية سيما وأن الجزء المخصص لهذه الأعمال الإنشائية في الميزانية ضئيل وتستوجب أن نوليها كل عنايتنا.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج عقل.

الرئيس:

جورج عقل:

إنني أشبه جلسة قطع الحساب بمجالس يوقظ فيها الضمير، إنها رجعة إلى الوراء. وهذه الموازنة مبنية على أسس فاسدة، ينفذ الشعب يده منها فالمجالس النيابية، إنما نشأت كي تبتكر الموازنات وما يتفق وحاجات الشعب. ومنذ أن نشأت المجالس النيابية في لبنان يقف النواب، مع الشعب، ويقولون بوجه الحكومة، ان الأسس فاسدة فالضرائب غير المباشرة تستقر على الفقير كما تستقر على الغني سواء بسواء. فالضرائب غير المباشرة تكاد تبلغ ٨٤ مليون ليرة بينما الضرائب المباشرة لا تتجاوز ١٩ مليوناً.

لقد عقدنا المؤتمرات وقطعنا التعهدات، بأن نصلح أنفسنا، وسنبعث أثناء مناقشة الموازنة العامة هذه الآراء، ولكن لا يمكننا ونحن بصدد قطع الحساب إلا أن نبدي ملاحظات عامة خاطفة، ونقول إن هذه الأسس التي بنيت عليها الموازنة هي غير عادلة، ولها صلة بفقر الشعب وعلاقة بهجرته. ولو رجعنا إلى أنواع الضرائب المباشرة لرأينا التقصير كله في ذلك. ولست من رأي الزميل شادر الذي يستصرخ الحكومة والقضاء. نعم لقد زادت القضايا مع الزمن والأيام، ولكن، ليس معنى ذلك، أن الحاجة هي في زيادة عدد القضاة، بل الحاجة في أن نطالب القضاء والسلطة التشريعية والتنفيذية بإنتاج أوسع، وأن نطالب وزارة العدل بتعجيل المحاكمات وإصلاح أصولها. واني أذكر منذ خمس عشرة سنة، أن الدعوة كانت تختم المحاكمة فيها بعد المرافعات، ويصدر الحكم فيها عقب ثمانية أيام من ختام المحاكمة. أما اليوم، فالدعاوى على أنواعها، صغيرة كانت أم كبيرة، مدنية كانت أم جزائية وجنائية، وحتى الدعاوى التي يصدر فيها الحكم بالإعدام، تؤجل مرات ومرات، وبدلاً من أن يسير القضاء على تلك الطريقة، نراهم يصدرن أحكامهم بسرعة، ويؤجلون الدعاوى عشرة وعشرين يوماً، وفي هذه الأثناء تخصى الدروس على الأوراق المكتوبة، أما المرافعات فتكون قد تبخرت. كل ذلك يدلنا على أن القواعد الأساسية في أصول المحاكمة الحالية فاسدة، وتستلزم الإصلاح.

أما قضية الضرائب، فلا أزال أذكر تلك المناسبة، عندما طالب دولة الرئيس وناشد النواب أن

يتركوا العمل للحكومة، وأن يدعوا له المجال حراً فسيحاً، ونحن لا نرغب في الذهاب للسرايا والدواوين. نعم لم نذهب إلا مرتين أو ثلاثة، ولكن هناك اعتمادات، كما ذكر بعض الزملاء، تفتح لمشاريع إنشائية، وطرق تشق، ومع ذلك تهمل، وفي مثل هذه الحالة تتضخم الاعتمادات، وتمر سنوات ١٩٥٢ و ٥٣ ولا تستفيد المبالغ المخصصة. كم تساءل الملتزمون هل نحن نتعامل مع دولة أم مع من نتعامل؟

لقد اعتبروا أن القانون أمر نافذ حين الالتزام. ولو أنصفت الحكومة وسهرت على التقيد بذلك والتنفيذ بدقة خصوصاً فيما يتعلق بالأعمال المنتجة، لما اضطر نائب أن يلاحق معاملة، أو أن يذهب إلى وزير.

هذه الأمور، يجب أن يوضع لها حد. وليست الدوائر مفتقرة لرجال الاختصاص، بل انها تفتقر إلى الروح، ويجب أن نبذ التكاسل، كما يجب أن نضع في آن واحد، موضع التنفيذ، جميع الأعمال والاعتمادات لا أن ينتظر كل مشروع دوره، يجب أن لا يهمل مشروع في الشمال في سبيل مشروع آخر في الجنوب. هذا ما سوّد وجه الحكومة، وأصبح داء متفشياً في جسمها، وليست حلول القضية في إبداء الشكوى من الموظفين بل بإنذارهم بتنفيذ المشاريع، حتى لا يأتي اليوم الأخير من السنة إلا وتكون الأموال المرصدة قد صرفت في وجهها. وعلى ذلك، فسوف نمتنع عن التصويت على قانون قطع الحسابات

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور نزيه البزري.

نزيه البزري: إنني أقابل بين تقدير الموازنة وبين ما حصل من الشعب فعلاً، فالشعب أعطى الدولة أكثر مما قدرت فهل أن الحكومة تمنعني الشعب هذا المقدار ثانية؟

رئيس الحكومة: مقاطعاً - إذا ما أعطيناه لا يعطينا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد نعيم مغبغب.

نعيم مغبغب: لم تخل أكثر البيانات الوزارية من أمر هام هو أمر المقابلة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة. فالضرائب المباشرة تبلغ ٣٣ مليون ليرة بينما الضرائب غير المباشرة تفوق ٨٤ مليون وكما قلت أعتقد أن هذه الحكومة في بياناتها المتكررة أشارت إلى الرغبة في إصلاح ناحية الضرائب لجهة زيادة الضرائب المباشرة وتخفيض الضرائب غير المباشرة التي يتحملها الغني والفقير على السواء. إننا ننتظر من رئيس الحكومة بعد أن عاجلنا هذه النقطة أن تكون له كلمة بصدد الضرائب المباشرة تظهر انطباق الحكومة مع سياستها الواردة في بياناتها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جوزف شادر.

جوزف شادر: أنا مع الزميل الأستاذ جورج عقل في كل ما قاله بخصوص الموظفين وقانون أصول المحاكمات إذ يجب أن يقود أعمالنا جهاز إداري ممتاز، وعلى الموظفين أن يؤديوا ما عليهم من واجبات طيلة ساعات الدوام الرسمي كما أن على المجلس تعديل أصول المحاكمات. وقد طالبنا بذلك في لجنة الإدارة والعدلية، وصوتنا على مشروع قانون بهذا الصدد إلا أنه يجب علي، بالاستناد إلى الإحصاءات الرسمية عن عدد الأعمال والقضايا في دوائر القضاة، أن أقول إن التحسين لأعمال القضاة يستدعي المزيد من المساعدين القضائيين ومن القضاة، وأعتقد أن وزارة العدلية تطالب بذلك أيضاً.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: لي كلمتان بصدد ما قاله الزملاء. أبتدىء بالنقطة التي تتعلق بتقديرات الموازنة فأقول: سمعنا كثيراً ممن ينتقدون الحكومة، من جراء التقديرات الخاطئة التي تتباين فيها أرقام الإيرادات مع أرقام النفقات. إن هذه التقديرات، لا تأتي بشكل ارتجالي، وإنما لها قواعد ثابتة أوردتها أصول المحاسبات العامة. وهذه التقديرات تركز على أرقام السنتين الأخيرتين لتاريخ وضعها؛ فتبين الحكومة تقديراتها على هذا الأساس فإن ظهر أن هناك فرقاً كبيراً، فهذا ناتج عن الأرقام لمتوسط السنتين الأخيرتين التي اعتمدتها الوزارة وليس عن خطأ في التقدير. كما أن قطع الحساب لسنة ١٩٥٣، يطالبني به الزميل إميل البستاني منذ الآن، ولكن فات الزميل البستاني أن قطع الحساب لا يمكن أن تتقدم به وزارة المالية من المجلس إلا ضمن المحل التي نص عليها القانون.

فقد نص قانون المحاسبة العامة على أن وزارة المالية تصفي حساباتها عن السنة الماضية، في نهاية شهر حزيران من السنة الحالية. وبعد ثلاثة أشهر تتقدم الحكومة إلى المجلس بطلب قطع حساب، أبعده هذا ينسب للوزارة تقصير؟

وهناك انتقاد آخر، أود أن أرد عليه وهو يتعلق بمعدلات الرواتب والأجور ونسبتها المئوية في الميزانية.

وأظن أن هذا الاعتراض هو في غير محله. ففي الفدلكة، بينا أن نسبة الرواتب والأجور لا تتجاوز ٥٣ بالمئة، وقد ارتأت الحكومة فضلاً عن ذلك تكليف لجنة خاصة لدرس هذه الناحية لتمكين الحكومة من أن تبني موازنتها في المستقبل، على أساس يمتاز عن الأساس الحالي. كما أن بين الملاحظات التي أبداها بعض أعضاء هذا المجلس، ملاحظات نتوقف عندها فنعالج ما أورده رئيس اللجنة المالية وسماه بالنفقات غير المجدية. هو على حق عندما يقول:

إن النفقات المجدية لا تنفق بكاملها، وملاحظته في محلها. ولعل هذا السبب هو الذي حدا بنا

هذه السنة لتجربة جديدة، هي تدوير الاعتمادات، بحيث لا تسقط الاعتمادات التي لم تصرف بل تدور، سنة فسنة حتى تتمكن الحكومة من تنفيذ كامل المشاريع التي وضعت الاعتمادات من أجلها. ولعل هذه الإصلاحات التي تقدمت بها الحكومة بالاتفاق مع المجلس، خليقة بتحقيق هذه الملاحظة.

والنقطة الأخيرة هي طلب زيادة النفقات. أنا أعلم أنه قد جرى في اللجنة المالية بحث حول زيادة الاعتمادات الإنشائية فأريد أن أقول بكل صراحة، ان الحكومات اللبنانية المتعاقبة لم تفرض ضرائب جديدة منذ أربع أو خمس سنوات، بل على العكس، خفضت بعضاً منها، وإني أقول لكم بكل صراحة، بأننا قدرنا هذه النفقات تقديراً دقيقاً، ولا يمكن للحكومة أن تزيد تلك النفقات إلا في نطاق الموازنة. فإذا أردنا أن نتجاوز ما قدر، اضطررنا للعودة إلى الشعب المكلف.

لقد بحثت اللجنة حتى الآن بحثاً وافياً في أربع ميزانيات، واضطرت الحكومة أن تزيد مليوناً من الليرات على النفقات، فإذا سرنا على هذا المنوال فلا بد أننا واقعون غداً تحت عجز يناهز الخمسة ملايين ليرة.

ثم إني أقول لكم بأن المراسيم الاشتراعية، حينما سنت في لبنان، كانت مثالية قبل كل شيء، وقد تطلعت إلى حاجة البلاد في كل شيء، ولكنها تركت للحكومات أمر تحقيق مضمون هذه المراسيم، على مدة عشر سنوات. وزميل الأستاذ حيدر، يذكر أن الوقت المطلوب للتحقيق قد حدد بعشرات سنوات.

فوزير التربية يطلب مني المعلمين، ووزير الداخلية يطلب زيادة في الدرك والشرطة، وكل الوزارات الأخرى تستدعي المزيد من النفقات، نعم أقر بوجود ذلك، ولكن لا يمكننا أن نعمله ونحققه كله في سنة ١٩٥٤، إذ علينا، عندها، أن نزيد الموازنة خمسة ملايين ليرة، على الأقل، دون أن يكون لها في الكفة الثانية واردات مقابلة. لذلك فإني أرجو من المجلس الكريم، أن يمكننا من التصويت على الميزانية كما وردت، وإذا تبين لنا، في الموازنة المقبلة، أن الواردات المحصلة قد زادت، فلا يمنع أن نزيد عندها في النفقات، بالقدر الضروري. ولكنني، الآن أرجو أن تعطي الحكومة الثقة في هذا المعنى لكي تتمكن وزارة المال من تدارك كل ذلك مع مرور السنوات.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

الرئيس:

أديب الفرزلي: أشكر اللجنة المالية والموازنة تقريرها وأقول للزملاء انهم لم ينهوا ولا الحكومة نوهت بالأسباب التي تصرف فيها الأموال غير المجدية التي لا تفضي إلى إنتاج يعيش الموظف اللبناني، يقبض

راتبه وهو كافر بوطنيته، ومعاد وعاق بوظيفته، ويعيش النائب والوزير في ظروف سياسية، تختلف عما يرتضيه لنفسه من اعتقادات. أعطيكُم مثلاً عملياً على ذلك، هو مثال الموازنة في سوريا. فميزانية الموظفين لا تزيد على ستين مليون ليرة من أصل مئة، وكذلك الحالة في العراق وحتى فرنسا حيث لا تستهلك الوظائف الإدارية نسبة ما يستهلكه موظفونا من أموال.

حضرت جلسات اللجنة المالية، وطالب فيها مدير وزارة الصحة بنفقات لمستوصفات تبلغ الخمسين ألف ليرة ومع ذلك عارضت الحكومة ذلك المطلب. كل ذلك يفقد الثقة.

القانون يستصدر بإيجاد المستوصفات ثم تبقى كالحيال دون تحقيق صحيح، وتبقى الأجوبة تتوالى على شفتي الحكومة من أن المراسيم الاشتراعية تقيدنا إني أقل الناس إيماناً بتحقيق تعديل المراسيم. نحن نسجد للمراسيم، ثم تقف هذه حجرة عشرة في طريقنا. يأتي وزير الأشغال العامة ويقول: نحن بحاجة لمهندسين للعمل فيأتيه المهندسون ولكن يقف، مكتوف الأيدي أمام المرسوم الاشتراعي الذي قيده بشروط عديدة.

أعود للقضاء فأقول، إن علة القضاء ليست في القضاة أنفسهم، بل في القوانين. هي في قانون نابليون وجوستينيان الذي لا نزال نطبقه ونستوحي منه الأصول التي تحملنا من محاكمة بدائية إلى محاكمة استئنافية إلى تمييز إلى إعادة على إعادة وغير ذلك.

في الأمس، سننا قانوناً للصيد، وغداً يأتيها تعديله، ويقول رئيس الحكومة هذا ابتكار وهذا تجدد. يقول رئيس الحكومة ان وزير التربية يطلب مني إيجاد معلمين، وهو على حق، ولكني لا أتمكن من التحقيق، وأنا أقول، إن المدارس الثانوية، يا سيدي، في المحافظات توفر على الحكومة نفقات وتحفظ أموال الشعب من أن تتسرب إلى المدارس الأجنبية وتحفظ كذلك لأبناء هذا الشعب شعورهم الوطني. إني أرجو من الحكومة، التي نقدرها ونريد أن يطول عمرها، أن تفكر في الاختراع. فالسير على التحنيط هو الذي يقودنا إلى النفقات غير المجدية. نراجع وزير الأشغال في مشروع من المشاريع فيجبنا لم تأت الأوراق من المالية بعد، ونسأل المالية، فتقول لا تزال الأوراق في ديوان المحاسبة. إذا كنتم تشعرون بأن هذا الديوان هو حجر العثرة فأزيلوه. ثم إني أقول بأن كل المبالغ التي ترصد للطرق، تذهب هدرًا، فما أن تصلح طريق، حتى يخربها المطر، وما ذلك إلا لأن الحكومة لا تسلم هذه الأمور إلى المهندسين، بل توزع الاعتمادات على غير أربابها من الملتزمين. ففي البقاع، تحملت الحكومة منذ سنة ١٩٤٣ حتى اليوم ما لا يقل عن ١٢ مليون ليرة، ومع ذلك فالطرق كلها بحاجة الآن إلى إصلاح جديد. هذه الأمور تحتاج إلى ابتكار وتجديد. وقد اغتنمنا هذه المناسبة لإلفات نظر الحكومة إليها.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جوزف شادر.

الرئيس:

جوزف شادر: لي بعض الملاحظات أبدىها على ما ورد على لسان دولة الرئيس:

أولاً: فيما يتعلق بالنقطة الخاصة بزيادة الواردات والنفقات أو بالأحرى المبالغ المرصدة في الموازنة سنة بعد سنة. أنا قلت إن الخطأ كامن في الجهاز الإداري الناقص الذي لا يمكنه صرف كل تلك الملايين في سنة، ونحن طرحنا على الحكومة مشروع إيجاد موازنة استثنائية للأعمال الإنشائية، تشرف على تنفيذها هيئة خاصة، لأن الإدارة وأصول المحاسبة والمعاملات وطريقتها تمنع هذه العجلة المطلوبة وتحول دون الإنفاق بكميات كبيرة مجدية. وإن صرف هذه الملايين، أمر يتعذر على أية حكومة، بل يستحيل على الوزارة. ونحن مستعجلون في الإنفاق الضروري الذي يرفع مستوى هذا الشعب.

لدينا الملايين لا نصرفها ونقول بأننا نريد صرفها في محلها القانوني لخير هذا الشعب. فقول دولة الرئيس بأننا نسعى لتحقيق ذلك عن طريق تدوير الاعتمادات يجب عليه أن الأعمال تبقى حيث هي. إذ كيف يمكن للحكومة أن تصرف في سنة ١٩٥٤ عشرين مليون ليرة مدورة من سنة ١٩٥٣، عدا عن ٢١ مليون ليرة أخرى من الملايين الإنشائية وعدا عن ٩ ملايين ليرة هي التي ذكرها وزير الأشغال العامة؟

لذلك أقول بأن إصلاح الحال وتحسينها لا يتم إلا بإنشاء موازنة استثنائية مستقلة، في حقلي الفن والإدارة وغير خاضعة للقاعدة السنوية. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإني أرى دولة الرئيس يتخوف من أن تقع الحكومة في عجز، إذا ما زادت النفقات. إن هذا القول هو قول خاطيء لا نقبله. نريد الصراحة في هذا المجلس.

نحن نسأل دولة الرئيس عن موازنة سنة ١٩٥٣ كم بلغت ملايينها؟ لقد قدرت بـ ١١٩ مليوناً وبلغت وارداتها ١٤٠ مليون ليرة. والنفقات الحقيقية التي صرفت في تلك السنة لم تبلغ السبعين أو الخمسة والسبعين مليوناً، بالنظر للتأخير الطارئ في تصديقها.

فإذن، لا نقولوا لنا، إذا زدنا مليوناً أو مليونين نقع في عجز. هذه النفقات هي نفقات ضرورية ونود لو أن الحكومة تغير هذه العقلية. نحن نريد أن نقول للشعب بأن لدينا موازنة قدرها كذا ونريد أن ننفق منها كذا. فالتخوف في غير محله وحالتنا المالية جيدة فلم لا تنفقوا والبلاذ بحاجة للإنفاق؟ هذه السياسة الخرقاء، سياسة البخل، خربت البلاذ. أقول اصرفوا والصرف هو في محله وضروري ويفيد البلاذ، ولا أقبل أن يقال لنا إن الخزينة تقع في عجز إذا زادت نفقاتها مليون ليرة فكيف يحق لكم تأخير صرف النفقات الضرورية؟

لذلك نطلب من الحكومة أن تغير هذه السياسة المضرة بمصلحة البلاذ التي انتهجتها، ولتكن لكم الجرأة في الإنفاق وفي تحسين الجهاز الإداري وفي إيجاد الميزانية الاستثنائية.

الرئيس:

الكلمة لحضرة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: تحمّس رئيس لجنة المالية والموازنة فقال انفقوا ميزانية سنة ١٩٥٣. فنحن معك نريد أن ننفقها في الوجوه التي تجدي، ونحن لم نقصر. والدليل، أننا دورنا في ميزانية سنة ١٩٥٤ المبالغ التي لم تنفق في سنة ١٩٥٣، لقد نقلناها لميزانية سنة ١٩٥٤ لتنفق. وهذا فتح على ما أعتقد يتيح لنا إنفاق عشرين مليون ليرة فضلاً عن العشرين مليون ليرة الأخرى التي تضمنتها ميزانية سنة ١٩٥٤ كيف تريدون أن نعمل؟ تطلبون منا وتريدون أن ننفق الملايين، ولكن هذه الملايين ليست خاصتنا، والدولة يجب أن تنظر إليها نظرة تختلف عن نظرة الفرد. تقولون هناك تنصير في الجهاز الإداري يعيق حسن النفقات، ولكني أقول، إن الحكومة تسهر على صرف النفقات حسبما تستلزم الضرورة العامة، وفي الأوجه التي يتراءى للحكومة أنها مفيدة. ونحن لا نزال نتجادل فيما إذا كان من الواجب إنفاق هذه الملايين ونضيع الوقت علينا أن نتخلص من هذه المناقشات، حتى نتمكن من التصويت على ميزانية سنة ١٩٥٤ وبالتالي لنستطيع أن ننفق ونصرف لأن الدوائر عندها، وعندها فحسب تتمكن من الإنفاق، وإلا بقيت هذه الملايين التي دورناها، مجمدة في صناديق الحكومة.

والدليل على أن الحكومة تريد وترغب بالإنفاق، إنها تقدمت بمشاريع عديدة تتطلب الإنفاق. ومع ذلك فإني أقول للزميل، إنني أختلف معك في النظرة لهذا الأمر، لأن مسؤوليتي كرئيس حكومة مسؤول تختلف عن مسؤوليتك ككاتب. إذ لا يمكن أن أتكلم أو أن أبنى المثل القائل: أنفق ما في الجيب يأتيك ما في الغيب. لا، إن الوزير المالية يبني تقديراته بالاستناد إلى أنظمة ثابتة يجب أن لا يحيد عنها، وهذا هو الفرق بيني وبينك وهاك ما أردت أن أقوله بهذا الصدد.

الرئيس:

تعاد تلاوة قانون قطع حساب موازنة سنة ١٩٥٢ كما ورد من الحكومة.

فتلي القانون التالي:

قانون بقطع حساب موازنة سنة ١٩٥٢

المادة الأولى - يقطع حساب موازنة سنة ١٩٥٢ كما يلي:

١٥٧٩٣٤٦٤٥,٧٠

أ - بلغ مجموع الرسوم والإيرادات الموضوعة قيد التحصيل والمأخوذات من مال الاحتياط بما فيها البقايا المدورة من السنة السابقة بعد تنزيل المبالغ الساقطة بمرور الزمن.

- بلغ مجموع الواردات ١٤٧٤١٤٤٦٦,٨٩
- وبلغت الأموال الباقية بدون تحصيل في ختام السنة وقد حوّلت إلى حساب سنة ١٩٥٣ . ١٠٥٢٠١٧٨,٨١
- ب - ومن أصل مجموع الواردات المبين أعلاه وقدره ١٤٧٤١٤٤٦٦,٨٩
- بلغ مجموع المدفوعات بما فيها (٣٨٣٠٠٩,٣٩) ليرة لبنانية هي قيمة الحوالات التي صدرت خلال السنة ولم يتقدم أصحابها لقبضها قبل آخر حزيران سنة ١٩٥٣ ٨٨٥٠٩٨٥١,٣٥
- فتكون زيادة الواردات على المدفوعات ٥٨٩٠٤٦١٥,٥٤
- بناء عليه ينقل مبلغ (٣٨٣٠٠٩,٣٩) ليرة لبنانية المبين أعلاه إلى حساب خصوصي تدفع منه نفقات السنين السابقة لغاية سقوطها بمرور الزمن .
- المادة الثانية - إن الفرق بين مجموع الواردات ومجموع المدفوعات وقدره ٥٨٩٠٤٦١٥,٥٤ ليرة لبنانية يؤخذ إيراداً في الحساب الخصوصي المسمى «مال الاحتياط» .
- المادة الثالثة - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .
- الرئيس : يتلى تقرير لجنة المالية والموازنة .
- فتلى التقرير الآتي :

تقرير لجنة المالية والموازنة

على قانون قطع حساب موازنة سنة ١٩٥٢

بتاريخ ٢٩ آذار سنة ١٩٥٤ عقدت لجنة المالية جلسة برئاسة الأستاذ جوزف شادر وبحضور رئيس الحكومة وزير المالية ومديرها العام ودرست مشروع القانون الوارد إلى المجلس بالمرسوم رقم ٣٣٤٤ تاريخ ١٧/١٢/٥٣ والقاضي بقطع حساب موازنة سنة ١٩٥٢ .

الأرقام بعد تصحيحها وترتيبها من قبل وزارة المالية أثناء درس المشروع

أولاً - الواردات :

- ١ - بلغ مجموع الرسوم والإيرادات الموضوعة قيد التحصيل بما فيها البقايا المدورة من السنين السابقة بعد تنزيل المبالغ الساقطة بمرور الزمن ١٣٥٤٤٧٥٢٥ ١٠

٢ - بلغت المأخوذات من مال الاحتياط ٢٢٤٨٧١٢٠ ٦٠

٣ - بلغ مجموع الواردات المحصلة بما فيه المأخوذات من مال الاحتياط ١٥٧٩٣٤٦٤٥ ٧٠

٤ - وبلغت الأموال الباقية بدون تحصيل في ختام السنة وقد حوّلت إلى حساب سنة ١٩٥٣ ١٠٥٢٠١٧٨ ٨١

ثانياً - النفقات :

من أصل مجموع الواردات المبين أعلاه وقدره ١٤٧٤١٤٤٦٦ ٨٩

١ - بلغ مجموع المصروفات بما فيها /٣٨٣٠٠٩,٣٩/ ليرة لبنانية وهي قيمة الحوالات التي صدرت خلال السنة ولم يتقدم أصحابها لقبضها قبل آخر أيار سنة ١٩٥٣

٢ - فتكون زيادة الواردات على المصروفات بما فيه المأخوذات من مال الاحتياط ٥٨٩٠٤٦١٥ ٥٤

٣ - لقد نقل مبلغ الـ ٣٨٣٠٠٩,٣٩ ليرة إلى حساب خصوصي تدفع منه نفقات السنين السابقة لغاية سقوطها بمرور الزمن

٤ - إن الفرق بين مجموع الواردات ومجموع المدفوعات وقدره ٥٨٩٠٤٦١٥,٥٤ ليرة لبنانية يؤخذ إيراداً في الحساب الخصوصي المسمى «مال الاحتياط»

ملاحظات على قطع حساب سنة ١٩٥٢

أولاً - في باب الواردات :

مما يلفت النظر في هذا الباب جسامه البقايا دون تحصيل في بندي ضريبة الأملاك المبنية، والأملاك غير المبنية، فإنه من أصل مبلغ ٥٦٥١٣٥٦ ليرة من ضريبة الأملاك المبنية الباقية قيد التحصيل في خلال سنة ١٩٥٢ لم يحصل إلا مبلغ ٣٧١٦٤٢٥ ليرة وبقي نحو مليوني ليرة دون تحصيل أي نحو ٣٥ بالمائة من أصل هذه الضريبة. ومن أصل مبلغ ٢١٠٦٣٥١ باقية تحت التحصيل من ضريبة الأملاك غير المبنية لم يحصل إلا مبلغ ٥٦٧١٤٠٢ وبقي مبلغ ١٥٣٩٢٤٨ ليرة دون تحصيل أي نحو ثلاثة أرباع هذه الضريبة.

ولا بد من لفت النظر أيضاً إلى أن ضريبة الأغنام التي ألغيت اعتباراً من سنة ١٩٥٢ والتي كان باقياً منها دون تحصيل عن السنين السابقة مبلغ ١٩٧٠٤٦ ليرة تلاشى منها لمرور الزمن مبلغ ٥٠٥١٢ وبقي قيد التحصيل مبلغ ١٤٦٥٣٣ ليرة لم يحصل منه إلا ١١٦٩١ ليرة وبقي مبلغ ١٣٤٨٤٢ ليرة دون تحصيل، وهذا المبلغ الأخير معد للتلاشي بمرور الزمن إذا لم يحصل في حينه.

- ثم انه من المفيد أن تدون الملاحظات التالية في باب الخطأ بتقدير واردات الضرائب غير المباشرة أي ان المحقق فعلاً من هذه الضرائب زاد زيادة محسوسة على التقديرات التي خمنت في بدء السنة.
 - فرسوم المواد الملتهبة جرى تقديرها بمبلغ ١٣٥٠٠٠٠٠ وأعطت بالواقع ١٧٥٣٩٦١٦ أي بزيادة أكثر من أربعة ملايين.
 - ورسوم التسجيل جرى تقديرها بثلاثة ملايين فأعطت أكثر من خمسة ملايين.
 - ورسوم الجمارك قدرت بثلاثة وعشرين مليوناً فأعطت أكثر من ستة وثلاثين مليوناً.
- وبالنتيجة نرى أن الضرائب والرسوم غير المباشرة قدرت بمبلغ ٦١٥٠٠٠٠٠٠ ليرة فكان أن المستوفي منها بلغ أربعة وثمانين مليوناً ونصف، أي أن خطأ التقدير بلغ أكثر من ثلث ذلك التقدير مما يحسن تلافيه في المستقبل وإجراء التقدير على حقيقة الواردات.
- ومثل ذلك يقال عن سائر الموارد من الرسوم غير المباشرة فإن الخطأ في تقديرها ظاهر بين فحاصلات مصالح الاستثمار بلغت ٤٤٠٣٨٩٩ ليرة وأصل تقديرها ٣٣٠٠٠٠٠٠.
- والإيرادات الشتى بلغت ١٥٦٦٧٣٣٢ وأصل تقديرها ٩٥٦٠٠٠٠٠.

ثانياً - في باب النفقات:

يلفت النظر في هذا الباب بصورة خاصة أن كامل الاعتمادات المرصودة للنفقات غير المجدية أنفقت كلها أو القسم الأكبر منها حالة أن الاعتمادات الموجودة للمشاريع والنفقات المجدية لم ينفق منها إلا نحو نصفها حالة أن الاعتمادات الأولى تبلغ أكثر من ثلاثة أرباع الموازنة والثانية تكاد لا تبلغ ربعها ومع ذلك فالثلاثة الأرباع المخصصة للنفقات غير المجدية أي عليها كلها والربع المخصص للمشاريع لم ينفق إلا نحو من نصفه.

وإلى المجلس الكريم أمثلة عن ذلك:

- ١ - في موازنة الجيش رصد للتجهيزات ١١٣٥٨٠٠٧ ولم ينفق من هذا المبلغ إلا ٣٥٠٠٦٨٦.
- ٢ - في التعليم الابتدائي من وزارة التربية رصد للإنشاءات الجديدة ٢٨٥٠٨٣ لم ينفق منه إلا ٩٦٧٥٨ ليرة.
- ٣ - في وزارة الشؤون الاجتماعية رصد للإنشاءات الجديدة ١٢٥٠٠٠ ليرة لم ينفق منها شيء.
- ٤ - في وزارة الأشغال العامة (الطرق والمباني) رصد للإنشاءات ١٢٣٨٠١٢٣ لم ينفق منها إلا ٦٥٤٠٨٨٠ أي نحو نصفها فقط.
- ٥ - في مصلحة المياه والمعادن من وزارة الأشغال العامة رصد للإنشاءات مبلغ ٢٩٨٠٠٠٥ أنفق أقل من نصفه أي ١٢١٦٣١١.

٦ - في وزارة الزراعة رصد للتجهيزات الجديدة مبلغ ٤١٥٢٤٦ ليرة لم ينفق منه إلا ١٢٥٧٤٠ ليرة أي نحو ربعه فقط .

٧ - في فصل التوجيه الزراعي رصد للإنشاءات ٢٥٨٤١٤ أنفق منه فقط ٨٥٣٦٠ ليرة .

حتى أنك إذا تصفحت جداول قطع الحساب ووقعت عينك على مبلغ جسيم يدور غير منفق حكمت فوراً دون استقراء أن أصل الاعتماد الذي دور في معظمه دون إنفاق هو في الأصل لمشروع منتج مفيد .

الخلاصة : إن جهاد الدولة يعني في قبض الرواتب وإنفاق المبالغ المرصدة للنفقات غير المجدية كالنفقات الإدارية والدعاية والتمثيل والنفقات السرية إلخ . . . ولا يهتم في تنفيذ المشاريع المفيدة .

وإنه لمن المؤلم أن نرى أن الدولة أنفقت في غضون سنة ١٩٥٢ مبلغ ٨٨٥٠٩٨٥١ من أصله عشرة ملايين ليرة فقط للإنشاءات الجديدة ونحو عشرة ملايين للتعليم والإعانات الاجتماعية والباقي كله للنفقات غير المجدية .

أي اننا في لبنان استخدمنا موظفين بمبلغ ٦٨ مليون ليرة لكي نعلم ونسعد اجتماعياً بعشرة ملايين ليرة وننشئ إنشاءات جديدة بعشرة ملايين .

بيروت في ٥ نيسان سنة ١٩٥٤

مقرر لجنة المالية

فؤاد غصن

الرئيس :

والآن تتلى المادة الأولى من القانون .

فتليت المادة الأولى التالية :

قانون بقطع حساب موازنة سنة ١٩٥٢

المادة الأولى - يقطع حساب موازنة سنة ١٩٥٢ كما يلي :

١٥٧٩٣٤٦٤٥,٧٠

أ - بلغ مجموع الرسوم والإيرادات الموضوعه قيد التحصيل والمأخوذات من مال الاحتياط بما فيها البقايا المدورة من السنة السابقة بعد تنزيل المبالغ الساقطة بمرور الزمن .

١٤٧٤١٤٤٦٦,٨٩

بلغ مجموع الواردات

١٠٥٢٠١٧٨,٨١

وبلغت الأموال الباقية بدون تحصيل في ختام السنة وقد حوّلت إلى حساب سنة ١٩٥٣ .

ب - ومن أصل مجموع الواردات المبين أعلاه وقدره ١٤٧٤١٤٤٦٦,٨٩

بلغ مجموع المدفوعات بما فيها (٣٨٣٠٠٩,٣٩) ليرة لبنانية هي قيمة الحوالات التي صدرت خلال السنة ولم يتقدم أصحابها لقبضها قبل آخر حزيران سنة ١٩٥٣

فتكون زيادة الواردات على المدفوعات ٥٨٩٠٤٦١٥,٥٤

- بناء عليه ينقل مبلغ (٣٨٣٠٠٩,٣٩) ليرة لبنانية المبين أعلاه إلى حساب خصوصي تدفع منه نفقات السنين السابقة لغاية سقوطها بمرور الزمن.

الرئيس: من يوافق على هذه المادة يرفع يده.

إجماع

الرئيس: قبلت المادة الأولى. والآن تتلى المادة الثانية من القانون.

فتليت المادة الثانية التالية:

المادة الثانية - إن الفرق بين مجموع الواردات ومجموع المدفوعات وقدره ٥٨٩٠٤٦١٥,٥٤ ليرة لبنانية يؤخذ إيراداً في الحساب الخصوصي المسمى «مال الاحتياط».

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: ورد في الفقرة الثالثة من تقرير لجنة المالية والموازنة على هذا القانون عبارة: بلغ مجموع الواردات المحصلة، وعليها أن نستبدل هذه العبارة بعبارة: بلغ مجموع الواردات المحققة.

الرئيس: يؤخذ ذلك بعين الاعتبار. والآن من يوافق على المادة الثانية من القانون يرفع يده.

إجماع

الرئيس: قبلت المادة الثانية.

تتلى الآن المادة الثالثة.

فتليت المادة الثالثة التالية:

المادة الثالثة - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

الرئيس: من يوافق على هذه المادة يرفع يده.

إجماع

الرئيس: قبلت المادة الثالثة، والآن يعرض القانون على التصويت برمته بالمناداة بالأسماء.

فنادى الكاتب على حضرات النواب بأسمائهم.

الرئيس: قبل القانون بالإجماع.

الرئيس: رفعت الجلسة في تمام الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر بعد أن تقرر يوم الثلاثاء قبل الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

عادل عسيان

أمين السر

كلوفيس الخازن

ناظم القادري

مدير عام المجلس النيابي

رياض أرسلان

رئيس دائرة المحاضر

عبد الرزاق الحفار

الجلسة الثالثة عشرة

المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع

في ٢٠ نيسان سنة ١٩٥٤

المواضيع المبحوثة:

١ - بحث عام في مشروع موازنة سنة ١٩٥٤.

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة عشرة من العقد العادي الأول في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢٠ نيسان سنة ١٩٥٤ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيان.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد عبد الله اليافي وبحضرات الوزراء السادة: نقاش، هراوي، أرسلان.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

تتلى أسماء الغائبين.

تليت

الرئيس: تتلى أسماء المعتذرين.

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلا الكاتب الملخص التالي:

المواضيع المبحوثة:

١ - تصديق المحضر السابق.

٢ - الأوراق الواردة.

٣ - المناقشة بها.

٤ - تصديق مشروع قانون مربوط بالمرسوم رقم ٤٨١٦.

٥ - تصديق مشروع قانون مربوط بالمرسوم رقم ٤٠٣٦.

- ٦ - تصديق مشروع قانون مربوط بالمرسوم رقم ٤٢٢٢.
- ٧ - تصديق مشروع قانون مربوط بالمرسوم رقم ٣٣١٨.
- ٨ - تصديق مشروع قانون مربوط بالمرسوم رقم ٤٢١٦.
- ٩ - تصديق مشروع قانون مربوط بالمرسوم رقم ٣١٣٩.

عقد مجلس النواب جلسته الثانية عشرة من العقد العادي الأول سنة ١٩٥٤ في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢٠ نيسان سنة ١٩٥٤ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيان. واعتذر السيد: عبد الله الحاج.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد عبد الله اليافي وبالسادة الوزراء: هراوي، سالم، نقاش، أرسالان، المر، الخليل.

صدق محضر الجلسة السابقة وبعد تلاوة ملخص الأوراق الواردة والمناقشة بمواضيعها بادر المجلس إلى البحث بجدول الأعمال حسبما يلي ملخصه.

صدق المجلس مشروع القانون المربوط بالمرسوم رقم ٤٨١٦ المتعلق بفتح اعتماد ٦٠٠٠٠ ل. ل. لنصب الشهداء.

وصدق مشروع القانون المربوط بالمرسوم رقم ٤٠٣٦ المتعلق بتعديل المادة ٥٩٨ من الأصول المدنية.

وصدق كذلك مشروع القانون المربوط بالمرسوم رقم ٤٢٢٢ المتعلق بتعديل فقرة من موازنة ١٩٥٣ المتعلق بأدوية السجناء.

ثم انتقل إلى بحث وتصديق مشروع القانون المربوط بالمرسوم رقم ٣٣١٨ المتعلق باتفاقية جنسية بعض أبناء الدول العربية.

ثم صدق مشروع القانون المربوط بالمرسوم رقم ٤٢١٦ المتعلق بصرف نفقات الخبراء التابعين لمنظمة الأمم المتحدة.

وأخيراً انتهى إلى تصديق مشروع القانون المربوط بالمرسوم رقم ٣١٣٩ المتعلق بالاتفاق الأساسي للمساعدة الفنية بين لبنان والأمم المتحدة.

ورفعت الجلسة في الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر بعد أن تقرر في نفس النهار الساعة الرابعة بعد الظهر موعد لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على ما ورد في هذا الملخص.

سكوت

الرئيس: إذن صدق المحضر.

الرئيس: رئيس لجنة المالية والموازنة يتلو علينا تقريره بصدد مشروع موازنة سنة ١٩٥٤.

فتلا رئيس لجنة المالية والموازنة التقرير التالي:

تقرير رئيس لجنة المالية والموازنة على مشروع موازنة سنة ١٩٥٤

(قسم النفقات)

- موضوع التقرير - درس النفقات دون الواردات.

- يقسم التقرير إلى ستة أقسام:

القسم الأول - معلومات تتعلق بالنفقات العامة.

١ - نظرة شاملة عن تقدير النفقات لعام ١٩٥٤.

٢ - توزيع النفقات المقدرة على مختلف أغراضها.

٣ - نسبة النفقات التي ستصرف فعلاً من الاعتمادات المقدرة.

القسم الثاني - وضعية مال الاحتياط الحقيقية.

القسم الثالث - بعض الملاحظات على موازنة النفقات وعلى بعض النفقات الهامة:

١ - تزايد النفقات العامة سنة بعد سنة.

٢ - الرواتب والأجور والتعويضات.

٣ - معاشات التقاعد.

٤ - النفقات العامة ما عدا بدلات الإيجار.

٥ - بدلات الإيجار.

٦ - سندات الخزينة وفائدتها.

٧ - فرق السعر وفرق القطع للمحروقات السائلة المستوردة.

٨ - النفقات الإنشائية.

القسم الرابع - مراقبة النفقات العامة: مراقبة المجلس، المراقبة الإدارية، مراقبة ديوان المحاسبة.

القسم الخامس - هل من الممكن والواجب زيادة بعض النفقات الضرورية النافعة.

القسم السادس - ما هي الوسائل العملية التي تمكن الحكومة من إنفاق كل الاعتمادات المرصدة.

النتيجة - مقترحات ومطالب إلى وزير المال.

حضرة الرئيس، زملائي الكرام،

كيف لا أتذكر، وأنا أعتلي هذا المنبر، من كان يملأ صوته أرجاء هذه الندوة، مراسلاً الصرخة مدوية، والعظة مخلصية، والمطلب ملحاحاً، في سبيل المحافظة على أموال الشعب وإنفاقه على الأغراض التي أعد لها.

لقد تعاونت مع سلفي الكبير المرحوم إميل لحود تعاوناً صافياً مثمراً فأحسن تكريم لذكراه أراه في السير على خطاه وفي رفع الصوت للمطالبة بالإنفاق حيث يقتضي الإنفاق، وبالتفتير حيث تهدر الأموال العامة.

هذا هو المبدأ الذي يجب أن يسير سياستنا المالية، وهذا ما سأصل إلى بحثه بنتيجة هذا التقرير المتعلق بالنفقات وحدها، تاركاً لزميلي، حضرة مقرر اللجنة، خوض الموضوع المتعلق بالواردات.

تقسيم التقرير إلى ستة أقسام

بعد أن أبين لحضراتكم بعض المعلومات المتعلقة بالنفقات وبوضعية مال الاحتياط سأبدي بعض الملاحظات بخصوص النفقات الهامة ومراقبة النفقات، خاتماً تقريرتي بالجواب عن السؤالين التاليين:

١ - هل من الممكن والواجب زيادة بعض النفقات الضرورية النافعة؟

٢ - ما هي الوسائل العملية التي تمكن الحكومة من إنفاق كل الاعتمادات المرصدة؟

أولاً - معلومات تتعلق بالنفقات

١ - نظرة شاملة عن تقدير النفقات لعام ١٩٥٤ :

يبلغ مجموع الاعتمادات المطلوب التصديق عليها لهذا العام ١٤٥ مليون ليرة تقريباً منها ١٢٠ مليون للموازنة العامة و ٢٥ مليون للموازنات الملحقة.

من هذا المجموع يقتضي إخراج ما يقارب العشرة ملايين ليرة من موازنتي مكتب القمح واليانصيب الوطني لأنها لا تشكل نفقات بالمعنى الصحيح، فيبقى لدينا كنفقات ١٣٥ مليون ليرة،

إلى هذا الرقم يجب أن نضيف:

أولاً - المبالغ المدورة من سنة ١٩٥٣ وقدرها ٢١ مليون ليرة تقريباً.

ثانياً - ما سيفقه الصندوق المستقل للأشغال الإنشائية بموجب قانون ١٦ آذار سنة ١٩٥٣ وهو يبلغ لهذا العام حوالي التسعة ملايين ليرة حسب بيان وزير المالية (ص ٤٣).

ثالثاً - ما ستدفعه الحكومة هذه السنة لقاء مساهمتها في رأسمال مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري (مليوناً ليرة) وفي رأسمال الشركة الوطنية للمياه والكهرباء في لبنان (أحد عشر مليون ليرة) فيما إذا كان قرر مجلسنا التصديق على هذين المشروعين وفيما إذا أسست هاتان الشركتان خلال هذه السنة.

٢ - توزيع النفقات المقدرة على مختلف أغراضها:

وإذا أردنا معرفة كل نوع من أنواع النفقات فإن جمع الأرقام لكافة الموازنات يعطي النتائج التالية:

- رواتب وأجور وتعويضات	٦٨ مليون	و ١٥٠ ألف ليرة
- نفقات عامة	١٦ مليون	و ٧٧٥ ألف ليرة
- مساعدات للغير	١١ مليون	و ٢٥٠ ألف ليرة
- نفقات استثمارية	٢ مليونان	و ٢٢٥ ألف ليرة
- نفقات الإنشاء والتجهيز بما فيه المبالغ المدورة من سنة ١٩٥٣ ونفقات المشروع الإنشائي الرابع ومساهمة الحكومة في رأسمال مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقار والشركة الوطنية للمياه والكهرباء	٦٤ مليون	و ٥٠٠ ألف ليرة
- الديون المتوجبة الأداء (بما فيه معاشات التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة)	٥ ملايين	و ٤٢٠ ألف ليرة
- استهلاك السندات على الخزينة (دون الفائدة)	٧ ملايين	و ٣٠٠ ألف ليرة
- احتياطي لنفقات طارئة	٢ مليونان	و ٨٠٠ ألف ليرة
المجموع	١٧٥ مليون ونصف	

٣ - نسبة النفقات التي تصرف فعلاً من الاعتمادات المذكورة:

إذا أردنا أن نقيس المستقبل على الماضي أمكننا التأكيد بأن هذه الاعتمادات لن تصرف كلها خلال سنة

١٩٥٤، على ما يتبين من أرقام قوانين قطع حسابات الموازنات السابقة، فالأرقام المذكورة تثبت أن النفقات غير المنتجة تصرف لغاية ٩٨٪ والنفقات المنتجة لغاية ٦٠ أو ٦٥ بالمئة.

ثانياً - وضعية مال الاحتياط الحقيقية

لا شك في أنكم تريدون الاطلاع على وضعية مال الاحتياط الحقيقية، وهذا حق لكم وواجب عليكم نظراً لما يحيط بهذا الموضوع من الغموض.

لقد تكون لدينا مال احتياطي هائل اعتباراً من سنة ١٩٤٣ وحكومات العهد السابق المتعاقبة لم تصرف هذا المال بصورة منطقية ومنظمة ونزيهة في كثير من الأحيان أما في العهد الحاضر فإن المراقبة أشد ضبطاً وأكبر أثراً ولنا الأمل بأن يؤدي الإمعان في درس نواحي الإنفاق درساً علمياً جدياً إلى جعل هذه النفقات أكثر خدمة للشعب وأعم فائدة.

أما وضعية مال الاحتياط في نهاية السنة الماضية فقد ذكرها بيان وزير المالية في الصفحتين ١٥ و ١٦ ونتيجة قوله إنه كان يوجد لدينا رصيد حسابي في نهاية سنة ١٩٥٣ يقارب الـ ٦٤ مليون ليرة تقريباً صرف منها ٤١ مليون ليرة تقريباً دون أن يقابلها اعتمادات في الموازنة فيكون الباقي ٢٣ مليون ليرة تقريباً.

إن هذا البيان يستدعي الملاحظات التالية:

١ - عندما يكون الرصيد المدور في نهاية سنة ١٩٥٠ - ١٨ مليون ليرة وفي نهاية سنة ١٩٥١ - ٣٣ مليون ليرة ونصفاً فيصبح في نهاية سنة ١٩٥٢ - ٦٥ مليوناً ونصفاً، لا يمكن القول بأن الرصيد في نهاية سنة ١٩٥٣ يقدر بـ ٦٤ مليون ليرة فقط لأن سنة ١٩٥٣ لم تكن سنة اتفاق كما تعلمون، بل يمكن الجزم بأن الرصيد المدور في نهاية سنة ١٩٥٣ إلى سنة ١٩٥٤ هو ٩٠ مليون ليرة على أقل تعديل (بما فيه المبالغ المدورة إلى سنة ١٩٥٤ والتي ستدخل في قطع حساب موازنة السنة الحالية).

٦

من هذا الرصيد يجب حذف (بالملايين من الليرات)

٩,١٥

عجز حساب فلسطين

٢,٥٠

سلفيات للوزارات

٦٥

راتب شهر للموظفين بموجب قانون أول تشرين الأول سنة ١٩٤٧

٤,٧٠

سلفيات أضرار الحرب

٤,٥٠

ثمن شبكة الهاتف التي اشتريتها من الإفرنسيين

٤,٥٠

القروض الزراعية المقيدة على حساب الحكومة

٣

سلفيات لمصلحة مياه بيروت

٣٥

سلفيات لكهرباء بيروت

(ولم نضف هنا عجز موازنة الهاتف عن سنتي ١٩٥٣ و ١٩٥٤ لأنه سيدخل في قطع حساب هاتين السنتين).

من المجموع المذكور أعلاه يجب حسم المبالغ التي سيدفعها معظم أصحاب القروض الزراعية الذين سيعمدون إلى استرجاع أملاكهم بدفع المتوجب عليهم، فضلاً عن الواردات التي ستدخل إلى الخزينة من جراء بيع الأملاك الباقية بعد انقضاء المهل القانونية.

فإذا قدرنا هذه المداخل بمليون ليرة يبقى لدينا رصيد صاف قدره ٥٧ مليون ليرة. إلى هذا الرقم يجب أن نضيف مال الاحتياط العائد لبعض الموازنات الملحقة (وهي موازنة مكتب القمح، وموازنة اليانصيب الوطني وموازنة المشاريع المائية المنجزة)، وقد زاد مجموع هذا الاحتياط (بما فيه ثمن المواد المدور لسنة ١٩٥٤) عن العشرة ملايين ليرة.

ومن مجموع هذا الاحتياط (٦٧ مليون ليرة) سنصرف خلال هذه السنة المبالغ التالية (خارج الموازنات).

- من أصل الـ ٢١ مليون ليرة المدورة من العام الماضي ١٠ ملايين ليرة
- لحساب المشروع الإنشائي الرابع ٧ ملايين ليرة
- حصة الدولة في رأس مال مصرف السليف الزراعي والصناعي ٢ مليونان والعقاري
- حصة الدولة في رأسمال الشركة الوطنية للمياه والكهرباء (قسطان) بعد ٨ ملايين ليرة حسم السلفيات
- المجموع ٢٧ مليون ليرة

مع الملاحظة بأنه يجب تخصيص ١١ مليون ليرة رصيد المبالغ المدورة من العام الماضي و ١٤ مليون ليرة لمدة ثلاث سنوات لإتمام المشروع الإنشائي الرابع و ٤٤ مليون ليرة لمدة عشر سنوات للشركة الوطنية للمياه والكهرباء أي ما يقارب الاثني عشر مليون ليرة لكل من السنوات الثلاث الأولى وما يقارب الخمس ملايين ليرة لكل من السنوات السبع اللاحقة.

بالإمكان أخذ القسم الأكبر من هذه المبالغ من زيادة الواردات على النفقات الحاصلة في هذه السنة وفي السنين اللاحقة فلا يجب تجميد إلا ١٥ مليون ليرة لهذه الالتزامات فضلاً عن خمسة ملايين لحساب الكفالات

المعطاة من الدولة لبعض البلديات ومديرية الهاتف العامة ولمصلحة مياه بيروت ولقاء ما يجب دفعه لشركة مياه بيروت تنفيذاً للقرار التحكيمي الصادر بحق الدولة فيبقى لدينا ما لا يقل عن ٢٠ مليون ليرة يمكن تخصيص القسم الأكبر منها للنفقات الضرورية المفيدة وللمشاريع الإنشائية.

هذه هي وضعية احتياطنا الحقيقية وهي تبشر بالخير العميم للشعب إذا عرفنا كيف ننفق المال بسرعة في سبله المجدية.

وإذا نحن نعطي هذه المعلومات، يسرنا أن نعلم أن المساعدة الاقتصادية الأميركية ستقدم لنا دون أي شروط سياسي أو عسكري.

ثالثاً - بعض الملاحظات على موازنة النفقات وعلى بعض النفقات الهامة

١ - تزايد النفقات العامة سنة بعد سنة:

إن ما يستدعي الانتباه هو أولاً تزايد موازنة النفقات سنة بعد سنة وبصورة عامة فإذا أخذنا أساساً للمقارنة قوانين قطع حساب الموازنة العامة رأينا أن النفقات قفزت من ٦٠ مليون في ١٩٤٧ إلى ٨٨ مليون في ١٩٥٢. أما سنة ١٩٥٤ فقانون قطع حسابها سيبين مجموعاً للنفقات لا يقل عن مئة مليون ليرة.

فإلى أين نحن سائرون؟

نعم إن إيراداتنا كانت أيضاً على تزايد سنة بعد سنة ولكن هذه الزيادة محدودة طالما أن ضرائبنا لم تتغير بمجملها فكلما زادت النفقات قلت الزيادة الصافية فإذا دامت زيادة النفقات ثلاثاً أو أربع سنوات على ذات المنوال تساوى باب النفقات مع باب الواردات ولم يبق لنا شيء لصرفه على المشاريع العمرانية التي تحتاج إليها البلاد حاجة ماسة.

وسنبين فيما يلي بمناسبة بحثنا النفقات العامة بعض الحلول العملية لهذه القضية الخطيرة.

٢ - الرواتب والأجور والتعويضات:

إن هذا النوع من النفقات يستنفد ٦٨ مليون ليرة من أصل ١٣٥ مليون وما ذلك إلا لضخامة عدد الموظفين الزائد دون شك بمجمله عن الحاجة.

أما التدبير الذي اتخذته الحكومة الحاضرة لتعيين لجنة خاصة لدرس الملاكات مجدداً فقد جاء متأخراً ولو أنه اتخذ منذ اللحظة الأولى لتشكيل الوزارة في آب سنة ١٩٥٣ لكان بإمكان تلك اللجنة أن تنتهي من أعمالها قبل السنة الماضية ولكننا تمكنا من تخفيض أرقام بنود الموازنة المتعلقة بالرواتب والأجور وتوفير مبلغ خمسة ملايين ليرة على الأقل.

ولكي نصل إلى نتيجة مرضية من ناحية الموظفين يجب :

- ١ - أن نتخذ بسرعة التدابير الرامية إلى تسهيل وتبسيط الأنظمة المطبقة حالياً لأن معظم أنظمتنا قديمة وبالية .
 - ٢ - أن نسعى لحمل الموظفين على إعطاء الحد الأعلى من مجهودهم خلال الدوام الرسمي وذلك بواسطة التفتيش والمراقبة وفرض العقوبات الصارمة على المخالفين والمهملين .
 - ٣ - أن نحدد ملاكات الدولة تحديداً عقلياً حسب مقتضيات المصلحة في الحاضر وفي المستقبل القريب .
- أما صرف الفائض من الموظفين فيمكن أن يتم بعد إجراء عملية التطهير على الصورة التالية :

- ١ - إحالة الموظفين البالغين من العمر ٥٥ سنة إلى التقاعد وصرف الموظفين المثرين الذين يمكنهم الاستغناء عن الوظيفة .
- ٢ - إفساح المجال للموظفين الذين خدموا أكثر من عشرين سنة للاستقالة لقاء قبض تعويض قدره راتب عشرة أشهر عن السنين العشر الأولى ورواتب خمسة عشر شهراً عن العشر سنين الثانية ورواتب شهرين عن كل سنة من سني الخدمة اللاحقة .
- ٣ - إحالة الباقيين على الاستيداع لقاء نصف راتب يدفع لهم مدة ثلاثة سنوات على الأكثر .

٣ - معاشات التقاعد :

من المعلوم أن الخزينة تتحمل خسارة كبيرة في دفع معاشات التقاعد وستبلغ هذه الخسارة هذه السنة ثلاثة ملايين ليرة وهي آخذة بازدياد سنة فسنة .

فجيب درس هذه القضية على أسس جديدة وتبني مبدأ الصندوق المستقل للتقاعد الذي يستثمر المحسومات التقاعدية (وقدرها مليونان ونصف مليون ليرة سنوياً) أو مبدأ تكليف شركة خاصة تقوم بهذه الخدمة بدلاً من الدولة، كما يجري في بعض البلاد الأجنبية .

ويؤسفنا أن نقول إن هذا الدرس بوشر به منذ عهد الأستاذ فيليب تقلاً بوزارة المالية وحتى اليوم لم نصل به إلى النتيجة المتوخاة .

٤ - النفقات العامة وهي تبلغ ١٥ مليون ليرة ما عدا بدلات الإيجار :

يجب تخفيض هذه النفقات إلى حدها الأدنى وقد قطعنا شوطاً كبيراً بهذا الصدد في اللجنة المالية وستتابع هذه السياسة طالين من الموظفين كافة أن يوفروا ما استطاعوا من أموال الدولة ونفقاتها ومن مفتشي الوزارات بنوع خاص أن يعيروا هذه القضية اهتمامهم الكلي فيوفروا سنوياً على الخزينة مبالغ لا يستهان بها .

٥ - بدلات الإيجار :

سيأخذكم العجب متى علمتم أن الدولة ستدفع هذه السنة بدلات إيجار قدرها مليوناً ليرة تقريباً (منها أقل

من نصف مليون ليرة في الخارج لهيئاتنا الدبلوماسية والقنصلية) والحكمة تقضي بأن تعتمد الحكومة إلى بيع بعض أملاك الدولة وإنشاء أبنية للدوائر الرسمية حسب توصيات لجنة المالية وقد باشرت الحكومة الحالية بدراسة هذه القضية إذ عينت لجنة خاصة لهذا الغرض فنأمل أن تنتهي الدروس بمقترحات موفقة في وقت قريب جداً لنبداً العمل على أساس تصميم عام ينفذ على خمس أو ست سنوات فيحصل وفر هام للخزينة، فضلاً عن أننا نخفف بهذه الوسيلة أزميتي الإيجار والسير في بيروت.

٦ - سندات الخزينة وفائدتها:

تعلمون أن الخزينة اللبنانية أصدرت خلال سنة ١٩٤٩ سندات بقيمة ٥٨ مليون و٧٣٢ ألف ليرة تعهدت بتسديدها ثلاثين قسماً سنوياً مع الفائدة، أما سبب إصدار هذه السندات فكان لتغطية الخسائر التي أصابت عناصر تغطية العملة اللبنانية من جراء تطبيق الاتفاق النقدي المعقود بين فرنسا ولبنان في ٢٤ كانون الثاني سنة ١٩٤٨.

وتعلمون أيضاً أن جديلاً حدث في اللجنة المالية بمناسبة التصديق على الاعتمادات التي كانت مدونة في مشروع موازنة سنة ١٩٥٣ حول توجب أو عدم توجب قيمة هذه السندات وفائدتها إلى بنك سوريا ولبنان وقد توصلنا في حينه إلى أن نقيدها في الموازنة استهلاكاً للسندات المستحقة (مليونان ومائة وأربعة آلاف ليرة) وأن نقيدها الفائدة المستحقة للذكر على أن لا تدفع المالية القيمة المخصصة للاستهلاك إلا بعد درس القضية مجدداً قبل نهاية السنة والواقع أن وزارة المالية دفعت المبلغ إلى البنك ودونت مبلغ آخر قدره ٢,٧٩٢,٠٠٠ ليرة في مشروع موازنة سنة ١٩٥٤ لاستهلاك سندات جديدة دون أن تقدم لنا أي دليل على صوابية هذا العمل وقد تركت قضية الفوائد المستحقة (مليون ونصف ليرة تقريباً لغاية أول تموز سنة ١٩٥٤) تحت النزاع، أما نحن فإننا بانتظار الدرس الدقيق الذي وعدتنا به الوزارة وستأخر في اللجنة عن التصديق على الاعتماد المطلوب إلى أن نتأكد من أن هذا الدين متوجب بذمة الخزينة لمؤسسة الإصدار.

٧ - فرق السعر وفرق القطع للمحروقات السائلة المستوردة:

ستخسر الخزينة هذا العام ما يقارب المليون ليرة لتسديد فرق السعر وفرق القطع للمحروقات السائلة المستوردة وسبب هذه الخسارة قلة إنتاج مصفاة طرابلس غير أن هذا العجز لن يحصل السنة القادمة بعد إنجاز مصفاة الزهراني فتوفر الخسارة الهامة المرموقة.

٨ - النفقات الإنشائية:

يقول وزير المالية في نهاية بيانه أن سنة ١٩٥٤ ستكون سنة تجهيز وإنشاء وعمل لأن مجموع ما ينتظر إنفاقه للتجهيز والإنشاء يقارب الـ ٧٠ مليون ليرة مع الإقرار بأن مجهود الحكومة في هذا المضمار مشكور لأنها أعارت اهتمامها شطر تأمين العمران وتوفير العمل وزيادة الإنتاج الوطني، تجدر الملاحظات التالية بصدد أقوال وزير المال.

١ - لقد دل الاختبار المبني على أرقام قوانين قطع حساب الموازنات السابقة أن الاعتمادات المخصصة للأعمال الإنشائية لا ينفق منها إلا أقل من ثلثها، لذا وجب على الوزراء أصحاب الشأن ولا سيما على وزير الأشغال العامة أن يبذلوا أقصى جهدهم لإنفاق أكثر الاعتمادات المخصصة لهم.

٢ - إن مشاريعنا الإنشائية قررت لغاية اليوم بصورة متقطعة ودون سابق درس شامل وتصميم عام إلا أن الحكومة أخذت بعين الاعتبار ملاحظتنا بهذا الخصوص وكلفت مجلس التصميم والإنماء الاقتصادي القيام بالعمل المطلوب وقد عين المجلس المذكور عدة لجان لوضع أقسام التصميم العام وسنسرهم دون شك على أن ينجز هذا العمل الدقيق (أي بيان المشاريع الإنشائية وبيان الترتيب الواجب اتباعه لتنفيذ هذه المشاريع) بأقل ما يستطيع من الوقت.

٣ - إن طريقة التنفيذ هي هامة كالنفيذ نفسه وسنرى في القسم الأخير من هذا التقرير أن الطريقة الفضلى لتنفيذ المشاريع الإنشائية بسرعة هي أن ينشأ جهاز حكومي خاص ينفق الأموال من موازنة استثنائية، إلا فيما يتعلق ببعض المشاريع الضخمة حيث يحسن العمل إما بواسطة شركات وطنية تساهم الدولة في رأسمالها وإما بواسطة النظام المعروف بنظام «الريجي».

رابعاً - مراقبة النفقات العامة

تجري مراقبة النفقات العامة من قبل المجلس بواسطة اللجنة المالية بنوع خاص ومن قبل الإدارة، خصوصاً الدوائر المالية، ومن قبل ديوان المحاسبة بواسطة المراقبة المسبقة والمراقبة اللاحقة.

أما المراقبة الإدارية فهي مطلوبة من كل موظف له علاقة بالنفقة، صغيرة كانت (كمصرف الكهرباء والقرطاسية) أم كبيرة (كالتزامات والاستثمارات والتلزيقات).

وإذا طبق الموظفون قاعدة الاقتصاد والتوفير في صرف مال الدولة وأجروا مراقبة شديدة على المشتريات والإصلاحات والأشغال التي تجري لحساب الدولة لحصل لنا سنوياً وفر لا يستهان به.

غير أن المراقبة الإدارية مطلوبة بنوع خاص من المفتشين ولا سيما مفتشي المالية وكم من مرة قلنا إن التفتيش في الدولة هو أساس الجهاز الإداري والعدلي وكم من مرة طالبنا بتعزيز حالة المفتشين المادية والمعنوية وبإعطاء تقارير التفتيش نتائجها النظامية.

وقد قررت اللجنة عدم التصديق على اعتمادات هيئة تفتيش الدولة ريثما تتقدم الحكومة منها بالبيان المتعلق بالتقارير التي وضعها مفتشو الهيئة المذكورة والعقوبات التي فرضت بناء على هذه التقارير وقد أرادت اللجنة بهذا التدبير أن تؤدي رقابتها الدستورية على أعمال الحكومة إلى نتيجة فعلية.

أما مراقبة ديوان المحاسبة فهي حديثة العهد عندنا وهي على نوعين كما سبق القول: مسبقة ولاحقة. وقد

دل اختبار السنة الأخيرة على أن بعض أحكام قانون المحاسبة العامة وقانون ديوان المحاسبة يجب أن يعدل بحيث تصبح المعاملات المتعلقة بالنفقات، لا سيما الضئيلة والمتوسطة منها سهلة وسريعة وأن لا تؤدي مراقبة الديوان المسبقة إلى شل أعمال الدوائر أو تأخيرها بصورة مضرّة للمصلحة العامة واننا دائبون في لجنة المالية على درس مشروع القانون التي تقدمت به الحكومة بهذا الصدد، آمليين بأن قوانيننا المتعلقة بمراقبة النفقات العامة، التي استحققت تهاني الدول في مؤتمر كوبا الأخير، ستصبح بعد تعديلها من أفضل القوانين في العالم.

خامساً - هل من الممكن والواجب

زيادة بعض النفقات الضرورية النافعة

نحن الآن بصدد النفقات الضرورية العادية دون النفقات غير العادية التي تتعلق بمشاريع إنشائية تدخل في نطاق الموازنة الاستثنائية التي سيأتي الكلام عنها عن السؤال: هل من الممكن والواجب زيادة بعض النفقات الضرورية العادية في موازنة سنة ١٩٥٤؟ نقول دون تردد: نعم لأنها نفقات تتعلق مثلاً بالصحة العامة والتعليم الابتدائي والمهني وبتحسين حالة السجون وزيادة عدد القضاة والمساعدين والخبراء... فضلاً عن بعض الديون المترتبة على الدولة وعن التعويض الواجب دفعه ولو جزئياً إلى متضرري الحرب الأخيرة.

نحن نطالب بهذه النفقات ومجموعها لا يزيد عن المليون ليرة لأن البلاد بحاجة إليها ولأنها مجدية. أما القول بأن حالة الخزينة لا تتحمل هذا العبء الجديد فهو قول خاطيء ودليلنا على ذلك حالة مالنا الاحتياطي التي سبق وبينّاها على حقيقتها.

وهنا لا بد من توجيه انتقاد لوزارة المالية التي تبخل في الصرف بالرغم من وجود المال في صناديقها. إن سياسة التوفير هذه هي سياسة عقيمة وبالية وإن كانت حكيمة ظاهرة. وقد كانت دون ريب من الأسباب التي أدت إلى التأخير في تقدم البلاد وقد تخلّت أكثر البلدان عن هذه السياسة لأن العلم المالي الحديث يعلمنا بأن الاتفاق في السبل المجدية هو خير من التوفير، إذ إن الملايين التي تنفقها الدولة تساعد على انتعاش الحالة الاقتصادية وعلى زيادة الإنتاج القومي وقد يؤدي هذا التحسين في الحالة العامة إلى زيادة واردات الخزينة.

نحن لا نطلب الإنفاق دون وعي كما أننا لا نطلب أن تتمشى الحكومة على سياسة «العجز المقصود» التي يبشر بها بعض العلماء، كما سترون من تقرير حضرة مقرر اللجنة، إنما نقول إن بين السياسة المتبعة حالياً والسياسة المعاكسة المتطرفة يوجد سياسة متوسطة هي التي يجب أن يطبقها وزير ماليتنا.

سادساً - ما هي الوسائل العملية التي تمكن الحكومة من إنفاق كل الاعتمادات المرصدة

يجب أن نعلم جيداً أن الجهاز الإداري والفني الموجود تحت تصرفنا حالياً في الدولة هو ناقص وليس بإمكانه

على الاطلاق أن ينفق جميع المبالغ التي نخصصها سنوياً في الموازنة وبالأحرى المبالغ التي نريد أن ننفقها علاوة على الموازنة.

وهذا النقص ينجلي سنوياً في قانون قطع حساب الموازنة، فما هو الدواء؟

قال حضرة رئيس مجلس الوزراء في جلسة سابقة ان الحكومة تمكنت مع أحداث فتح جديد في موازنة هذه السنة عندما اتفقت مع المجلس على إقرار مبدأ التدوير لمصاريف التجهيز والإنشاء وزاد قائلاً انه سيجرب هذه السنة عملية التدوير ليرى نتائجها، أما نحن فبإمكاننا منذ الآن أن نقول إن التدوير تدبير مفيد إلا أنه تدبير ناقص لأن فائدته محصورة بأنه يربحنا الأشهر الأولى من السنة إذا تأخر التصديق على الموازنة وعدة أسابيع إذا قدمت الحكومة مشروع الموازنة إلى المجلس وصدقه هذا الأخير ضمن المهل الدستورية كما حصل مع الوزير تقلا والمجلس السابق لموازنة سنة ١٩٥٢). إن هذا التدبير ناقص وناقص جداً لجهة إنجاز الأعمال لأن الأشهر الأولى من السنة هي أشهر أمطار وثلوج فلا تستفيد منها الدوائر كثيراً فتصبح المنفعة ضئيلة وبعبارة أوضح نقول إن التدوير يساعد على إنفاق عشرة بالمئة أو خمسة عشر بالمئة على الأكثر من الاعتمادات المدورة، فأين الجهاز الذي سينفق الباقي وهو القسم الأكبر؟

نضيف إلى ذلك أن تبسيط قوانين المحاسبة وتقصير مهل التلزم وحلله سيؤديان دون شك إلى كسب بعض الوقت وإلى زيادة الإنفاق ولكن هذه الزيادة هي أيضاً ١٠ أو ١٥ بالمئة على الأكثر.

نحن نعلم من جهة ثانية أن الحكومة أحسنت صنعاً بقبولها مبدأ الاشتراك في رأسمال الشركات الخاصة (كالشركة الوطنية للمياه والكهرباء) أو المصارف الخاصة (كمصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري) كما أنه بإمكان الحكومة أن تلجأ إلى طريقة (الريجي) لتنفيذ بعض المشاريع الهامة وبذلك تكون قد خففت الحمل عنها.

إلا أنه بالرغم من كل ذلك يبقى بعض المشاريع يجب أن تقوم بها الحكومة، منها مشاريع صحية واجتماعية وأشغال عامة ومنها أعمال التحويل والمساحة فهذه المشاريع لا بد من تنفيذها بواسطة جهاز حكومي خاص يتمتع ببعض الاستقلال الإداري والمالي (ليكون بمأمن من المداخلات السياسية وليؤمن إنجاز الأعمال بالسرعة المرغوبة) وينفق الأموال من موازنة استثنائية تكون غير خاضعة للقاعدة السنوية وتنشأ وفقاً لأحكام المادة ١٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ٥٥ التي تنص «يمكن أن تنشأ بقوانين خاصة... موازنات استثنائية تخضع أولاً للقاعدة السنوية على أن تغذي بإيرادات استثنائية أو بقروض أو بمأخوذات من مال الاحتياطي العام وتخصص بنفقات إنشائية تذكر فيها بصورة إفرادية؟

هذا الجهاز الجديد ضروري جداً للدولة وهو يكمل الجهاز الموجود وستتمكن بواسطتهما من إنفاق عشرات الملايين المخصصة لهذه السنة جاعلين منها فعلاً وحقيقة سنة عمل وتعمير، حسب تصريح فخامة رئيس الجمهورية ووعده الحكومة.

النتيجة :

بعد هذا البحث الطويل يجدر بنا أن نلخص كلامنا فنقول : يجب على الحكومة أن تتخذ بسرعة التدابير الهامة التالية :

أولاً - تخفيض عدد الموظفين وتحسين حالة الإدارة .

ثانياً - تعزيز التفتيش في كافة الدوائر الرسمية .

ثالثاً - التشديد في محاربة التبذير وفي مراقبة النفقات العامة .

رابعاً - التوسع في الإنفاق شرط أن تكون النفقة ضرورية ومفيدة للبلاد .

خامساً - وضع تصميم شامل للإنماء الاقتصادي مع بيان ترتيب التنفيذ وفقاً للقاعدة ، تفضيل الأهم على المهم .

سادساً - إنشاء موازنة استثنائية وهينة خاصة مستقلة إدارياً ومالياً لتنفيذ المشاريع الإنشائية التي لن يتم تنفيذها بواسطة شركات مختلفة (كالشركة الوطنية للمياه والكهرباء) أو بواسطة فئات من الممولين عن طريقة الريجي .

يا دولة الرئيس ، وزير المالية ،

نحن نشعر ، مثلك بمسؤولياتنا عن حالة الخزينة وعن حالة البلاد فنقول لك :

نريدك وزيراً للمالية لا محاسباً لها .

نريدك وزيراً كبيراً جريئاً ذا تفكير علمي واسع لا وزيراً تقليدياً ضيقاً متحسباً للطوارئ أكثر من اللزوم .

نطلب منك أن تتفهم جيداً الوضع المالي وحالة مال الاحتياط الحقيقية عندها يتسنى لك تبني مقترحاتنا فتجعل من وزارتك وزارة بناءة تبعث الحياة لسائر الوزارات وللبلاد أجمع ، وكم نحن بحاجة لهذه الحياة لتحسين حالتنا الإدارية والعدلية والاقتصادية والاجتماعية بسرعة .

بيروت في ٢٠ نيسان سنة ١٩٥٤

رئيس لجنة المالية والموازنة

جوزف شادر

الرئيس : والآن يتلو علينا حضرة مقرر لجنة المالية والموازنة تقرير اللجنة على مشروع موازنة عام ١٩٥٤ .

فتلا مقرر اللجنة حضرة النائب المحترم السيد فؤاد غصن التقرير التالي :

تقرير لجنة المالية والموازنة العام على مشروع موازنة عام ١٩٥٤

سيدي الرئيس، زملائي الكرام،

قبل البحث بباب الواردات الذي سيقصر عليه هذا التقرير بعد أن تولى حضرة رئيس اللجنة درس باب النفقات لا يسعني إلا أن أقول كلمة في مهمة اللجنة المالية.

إذا كانت الموازنة من حيث طبيعتها هي عمل الحكومة الرئيسي وتحرك بهذه الصفة كافة أجهزة الدولة وكانت الاعتبار الفنية والسياسة تقضي بأن يعود للحكومة أمر تحضير مشروع الموازنة لأنها مسؤولة عن تنفيذها إلا أنه يقع على عاتق اللجنة المالية مسؤولية هامة في درس مشاريع الموازنات فعلى اللجنة أن تحارب روح الإنفاق غير المنتج وأن تدقق في ماهية الاعتمادات المرصدة بالنسبة لأهمية العمل المخصصة له لكي تأتي التكاليف الموضوعة على قدر الخدمة العامة المخصصة لها مدافعة بذلك عن حقوق المكلفين.

ويقضي واجب اللجنة أيضاً بمراقبة الموازنة فيما إذا كانت بمجموعها تنطبق على إمكانيات البلاد وحاجاتها التي يكون مجلسكم الكريم قد عبر عنها في مدى نشاطه السياسي العام.

ولا بد لي في سبيل التدليل على الدور النافع الذي تقوم به اللجنة المالية من أن أبين لمجلسكم الكريم بأن مشروع موازنة سنة ١٩٥٤ قد استوحى من حيث التنظيم وتوزيع النفقات ما انطوت عليه توصيات لجنة المالية والموازنة بهذا الصدد، توصيات إن سجلت بالشكر للمغفور له الأستاذ إميل لحود رئيس اللجنة المالية السابق ولمقررها الرئيس الحالي الأستاذ جوزف شادر فإنما يسجل بالشكر أيضاً للحكومة بشخص وزير المالية السابق الأستاذ بيار إده الذي يعود إليه الفضل في إعداد مشروع هذه الموازنة وفي التعديلات الهامة التي انطوت عليها وأكبرها شأناً التعديل الذي يقضي بأن تدور الاعتمادات المرصدة في الجزء الثالث من الموازنة (اعتمادات التجهيز والإنشاء) من موازنة السنين المنقضية إلى موازنات السنين التالية.

في تطبيق المادة ٨٣ من الدستور:

وثمة ملاحظة أوليها قبل الدخول في صلب الموضوع هو أنه كان على الحكومة أن تنجز مشروع الموازنة ضمن المهل المنصوص عنها في المادة ٨٣ من الدستور اللبناني. أما القول بأن لهذا التأخر أسباباً يعود أهمها إلى تصفية حسابات السنين السابقة وإلى أن إعداد الموازنة قد جرى على أسس جديدة تتطلب المزيد من الوقت، فلا يمكن الأخذ به لأن لجوء الحكومة إلى الصرف على قاعدة الاثني عشرية ولمرحلة كبيرة من السنة كما يحصل غالباً في لبنان معناه الارتكاز على موازنة السنة المنقضية وبصورة جزئية، مما يتنافى مع الطابع الإنشائي الذي تكون الموازنة الجديدة متسمة به. واننا نؤمل صادقين أن يقدم مشروع موازنة سنة ١٩٥٥ ضمن المهل الدستورية لكي لا يبقى الشذوذ قاعدة مرعية.

باب الواردات

من حيث التقسيم وزعت الواردات كما في السابق إلى أربعة أقسام.

ومن حيث الماهية بنيت تقديرات الواردات لسنة ١٩٥٤ على أساس واردات سنتي ١٩٥١ و ١٩٥٢ عملاً بالمادة ١٨ من المرسوم الاشتراعي رقم ٥٥ تاريخ ١٩ آذار سنة ١٩٥٣ وقد بلغت هذه التقديرات مائة وعشرين مليون ليرة لبنانية.

وإذا أردنا درس الموازنة في وارداتها على ضوء مبادئ العدالة الاجتماعية في ركنها من حيث عدالة التوزيع وكفاءة التحصيل، يسوقنا البحث إلى إمكانية زيادة بعض التكاليف المالية والسعي إلى تحصيل ما لم يحصل منها دون أن يؤدي ذلك إلى أعباء جديدة نضعها على كاهل المكلف اللبناني وذلك باللجوء إلى الطرق الآتية:

في زيادة الواردات

(١) - الزيادة من حيث الضرورة إلى زيادة الضرائب:

زيادة الواردات يمكن أن تتم على وجوه عديدة.

ومن البديهي أن يكون إنشاء ضرائب جديدة هو أول وجوه هذه الزيادة، على أن هذه الفكرة يجب أن تكون بعيدة الاحتمال على الأقل في الظروف الحاضرة لاعتبارات تعود إلى سوء الحالة الاقتصادية وإلى نفسية المواطن اللبناني التشاؤمية، حتى يتسنى له أن يشعر في ظل سياسة تعميرية لم توضح معالمها عملياً لغاية الآن أن ما يدفعه من تكاليف هو في سبيل الأمور المجدية أكثر منه في سبيل نفقات غير مجدية تستنفذ القسم الأكبر من أعبائه المالية.

(٢) الزيادة من حيث الإمكانات المتوفرة ضمن نطاق القوانين:

أ - ضريبة الأراضي:

هناك ضرائب موجودة ولكن استيفاءها يتم بصورة جزئية عنيت بها ضريبة الأراضي المحدثه بموجب قانون ٢٠ كانون الأول سنة ١٩٥١. وقد بلغت هذه الضريبة حسب تقديرات الموازنة ٦٠٠٠٠٠ ليرة لبنانية لأنها لا تزال تحقق على أساس الضريبة الموحدة القديمة نظراً لأعمال تصنيف الأراضي الجارية والتي يؤمل إنهاؤها في غضون سنة ١٩٥٥. فيصبح بوسعها أن تضع تقديرات السنة المقبلة على أساس القانون المحدث لهذه الضريبة، مما يشكل واردات لا تقل عن الثلاثة ملايين ليرة تزداد تبعاً بانتهاء مدات الإعفاء المنصوص عنها في القانون.

مع الملاحظة بأنه روعي في قانون هذه الضريبة وضعية الأراضي اللبنانية من حيث طبيعتها وقدرتها الإنتاجية وقابليتها من حيث الكيفية التطبيقية، وقد اتخذ الإنتاج الأدنى للدونم أساساً لاستيفائها، ومن هنا كانت النظرة إليها بأنها عادلة وغير مرهقة.

ب - قانون ٢٦ تشرين ثاني سنة ١٩٥١

تجدر الإشارة إلى أن القانون الصادر بتاريخ ٢٦ تشرين ثاني سنة ١٩٥١ المتعلق باستيفاء ريع التحسين الطارئ على الأراضي من جراء أعمال الري لمدة عشر سنوات لم يطبق لغاية الآن فعلى الحكومة أن تبشر فوراً إلى وضعه موضع التنفيذ مع إلفات النظر بأنه أصبح من الضروري أن تعتني الحكومة بلجان الري من حيث تنظيمها والإشراف على أعمالها بصورة مستمرة فيسهل عندئذ تطبيق هذا القانون بصورة مجدية وتزداد عائدات هذه اللجان بصورة تبعتها عن العجز السنوي الذي تتعرض له دائماً ومن أهم أسبابه النقص الفاضح في التحصيل كما تبين لنا عند درس موازنات المشاريع المائية.

ج - وفي معرض البحث عن الضرائب التي يستحسن زيادتها، يمكن القول بأن الاعتماد على سياسة تقضي بالحد من الاستيراد في ناحيته الكمالية أو في جزء منها يفرض زيادة الرسوم الجمركية على بعض المواد التي يسهل إحصاؤها.

وفي صدد زيادة الواردات ضمن نطاق الإمكانيات المتوفرة يتسع المجال أمامنا لبحث الأمور التالية:

- ١ - بيع أملاك الدولة.
- ٢ - القروض الزراعية.
- ٣ - عائدات البترول.

(١) في بيع أملاك الدولة:

مما لا ريب فيه أن وضعية أملاك الدولة هي شاذة ويترتب وضع حد نهائي لها وقد تكون أجدى الوسائل هي في بيع هذه الأملاك جزئياً وهذا هو الأفضل خصوصاً كالتي اكتسبت تحسناً طارئاً والكائنة في بيروت والجنوب وعكار ويكاد ريعها يكون معدوماً فالأراضي المستثمرة لا تفي بكلفتها.

فعلى الحكومة اعتماد سياسة بنائية لمدة خمس سنوات فتقوم بتشيد الأبنية لاستيعاب دوائرها المختلفة وأن تبقي الأراضي الصالحة على أن يكون استثمارها قائماً على قواعد صحيحة تزيد في الدخل لافتاً نظر الحكومة لوجود درس هذا المشروع درساً فنياً بواسطة خبراء لمضاعفة دخلها من الناحية الاستثمارية فضلاً عن التوفير الحاصل في بدلات الإيجار التي تدفعها الخزينة وقد أدلى حضرة رئيس الحكومة وزير المالية بتصريح في اللجنة المالية يشير باعتماد هذه الأسس التي لا تخفى فائدتها على أحد.

(ب) القروض الزراعية:

من المعلوم أن القروض الزراعية تعطى بكفالة الحكومة، وتقدر هذه القروض المقيدة على حساب الحكومة بأربعة ملايين ونصف، وربما وصلت إلى الثمانية ملايين ليرة. ولا يمكن اعتبار قيمة هذه القروض المقيدة أو التي ستقيد على حساب الحكومة بأنها أموال جاهزة بالمعنى الصحيح لأنه يقابلها عقارات سجلت باسم الحكومة بداعي أن تسديد هذه الديون يتم إما باسترجاع المدينين لأموالهم أو بيعها لحساب الدولة.

وإذا ما ذهبنا من الواقع بأن الدولة مطموع فيها من الدائنين - كما برهنت الوقائع لغاية الآن - وكان بيع هذه الأملاك قد لا يعود على الدولة بجزء من أموالها، تبين لنا جلية بأنه قد أصبح من الضروري تلافيها بطرق عولجت في لجنة المالية عند درس الموازنة وتبين أن أقربها للوصول إلى استرداد هذه المبالغ هو بتمديد المهل وإعفاء هذه الديون المتوجبة من الفوائد لعل في هذا التدبير ما يسهل الاسترداد بدون اللجوء إلى البيع الذي يشكل خسارة أكيدة على خزانة الدولة.

(ج) عائدات البترول:

تقوم الحكومة حالياً بمفاوضات مع شركات البترول لزيادة عائداتها، وهي تسير بجو من الكتمان يرتدي طابع التفاؤل كما يتبين من تصريحات الرجال الرسميين. إلا أنه متى علمنا بأن الحكومة تتسلح في إجراء هذه المفاوضات بعدالة القضية من جهة ورغبة البلاد من جهة ثانية التي عبر بها مجلسكم الكريم، كان لنا حق الاعتقاد بأن النتائج ستكون في إقرار هذه الزيادة مع مفعول رجعي على أن تخصص هذه المبالغ لمشاريع عمرانية تزيد في ثروة البلاد وتساهم في إنعاشها الاقتصادي.

(٣) زيادة الواردات من حيث كفاية التحصيل:

في صدد التحدث عن زيادة الواردات يجدر بنا أن نقول: بقدر ما يكون عدم الكفاية في التحصيل سبباً من أهم أسباب النقص في الواردات بقدر ما تكون الكفاية في التحصيل سبباً من أهم أسباب زيادة الواردات. ولعل الأمثلة التي سأضربها لمجلسكم الكريم تعطي الدلالة على ذلك.

فلو أخذنا قطع حساب سنة ١٩٥٢ يتبين منه بأن البقايا دون تحصيل من ضريبة الأملاك المبنية تشكل ٣٥ بالمئة من أصل هذه الضريبة والبقايا دون تحصيل من ضريبة الأملاك غير المبنية تشكل ثلاثة أرباع هذه الضريبة.

إن الأضرار المادية والمعنوية التي تنجم عن النقص في التحصيل تتلخص بما يأتي:

أ - أنها تنشأ في المواطن اللبناني ذهنية التلكؤ والتردد عن القيام بتأدية الأعباء المالية التي فرضتها عليه الدولة مما يتنافى مع ذهنية المواطن الصالح، وللضرائب قدسية يجب أن يحافظ عليها.

ب - أنها تنشأ عند الموظف المولج بمهمة التحصيل روح التخاذل والإهمال مما يتنافى مع واجبات الوظيفة فعلى الحكومة أن تجهز دوائرها التحصيلية بنخبة ممتازة من الموظفين الذين يفهمون معنى واجب الوظيفة فيقومون بتأديته على الوجه الأكمل.

ج - أنها تعرض واردات الدولة بجزء غير يسير منها إلى التلاشي بحكم مرور الزمن القانوني، فيصبح على خزينة الدولة من جراء ذلك مبالغ كبيرة كان بوسعها استخدامها في سبيل مشاريع تعود بالخير على المصلحة العامة.

٤) زيادة الواردات عن طريق الإعفاءات الاستثنائية الموقته .

المشروع الذي أقره مجلسكم الكريم والمتعلق بإعفاء المؤسسات من ضريبة الدخل تحت شروط حددها قانون الإعفاء الموقت والذي يتوخى من حيث النتائج المنتظرة جلب رساميل جديدة وقيام مشاريع إنتاجية وتشغيل اليد العاملة - يوحى إلي بملاحظة هامة وهي أنه قد أصبح لزاماً على الحكومة إعداد الأجواء الصالحة للاستفادة من هذا القانون عن طريق قيامها بنشاط واسع في أوساط المهاجرين اللبنانيين في سبيل تشجيعهم على تشغيل رساميلهم في لبنان بواسطة بعثاتنا في الخارج وبواسطة بعثة ترسل خصيصاً من لبنان لهذه الغاية إن اقتضى الأمر. إذ أحيى لنفسي القول بأن العامل المادي المتوفر في الإعفاء لا يكفي إذ لم يرق بعامل أهم وهو عامل الثقة، الذي كان مع الأسف العائق الوحيد الذي حال ويحول دون تشغيل هذه الرساميل اللبنانية المهجرة في الوطن الأم ولا مجال للتعليق على الفوائد العامة التي ترجى من تشغيل هذه الرساميل من حيث زيادة واردات الدولة وإنعاش البلاد الاقتصادي .

٥) زيادة الواردات عن طريق الإنفاق :

جرت العادة أن تعالج مسألة زيادة الواردات في كل موازنة ولدى جميع اللجان التي تعاقبت على المجالس النيابية المختلفة، بإرشاد الحكومة إلى الطرق العادية التي تختصر بوضع كلمات وهي: زيادة الضرائب، تحسين التحصيل، بيع أملاك الدولة، استيفاء القروض الزراعية، زيادة عائدات البترول إلخ... . ويسمح لي القول إن مجمل التقارير المالية التي تضمنت تلك الاقتراحات إنما كانت تدور في نطاق النظريات المالية الكلاسيكية التي شعارها التكافؤ بين الدخل والإنفاق لإيجاد التوازن الحالي .

إننا في عداد الذين يحترمون هذا المبدأ ويرون فيه أسلوباً رزيناً لإدارة الشؤون العامة ولتأمين انضباط الناحية المالية منها على الأخص .

ولكن علينا ونحن نعالج الموازنة ألا نقع في أسر التكنيك الحسابية فنقطع في المحيط الاقتصادي العام الذي تدور الموازنة ويجب أن تدور في فلكه .

وتبدو أمامي هنا النظريات المتطاحنة التي تبنتها أرقى الأمم وأعرقها في المواضيع المالية وأعني بها انكلترا وألمانيا والولايات المتحدة وفرنسا فحافظت حتى أواخر العقد الثالث من عصرنا العشرين هذا على قدسية الأرثوذكسية المالية التي تقول بالتكافؤ بين كفتي الموازنات أي بين بابي النفقات والإيرادات ففشلت هذه المبادئ تبعاً للعوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية وأخذ الطابع الاقتصادي الذي تتسم به الموازنات الحديثة يزداد وضوحاً فأضحت ميزانية الدولة لا نظاماً مالياً قائماً بذاته يقتضي تنسيقاً بين الدخل والصرف وحسب بل تعبيراً حساساً عن الظرف والمحيط الاقتصادي العام وعاملاً مؤثراً في تكييف ذلك الظرف وفي تطويره إلى أن أضحي بين الموازنة من جهة وبين الظرف الاقتصادي العام من جهة ثانية تماسكاً وتفاعلاً كبيرين يخيّل معهما الاكتفاء بالقواعد الكلاسيكية لسياسة مالية تقليدية ومن هنا أتت النظرية المالية الحديثة المسماة بنظرية العجز المقصود والتي

بيت القصيد فيها عدم التقيّد بمبدأ التكافؤ والخروج عليه خروجاً يكاد يكون ثورة على الأنظمة المألوفة خروجاً يقضي باتباع سياسة إنفاق منتج غير محدد ترتكز على مقتضيات تنشيط الاقتصاد العام وتعتمد مبدأ التشغيل الكامل لرفع الدخل الوطني على نطاق شامل وإن أدى الإنفاق إلى عجز في موازنة الدولة لأن هذا العجز لن يكون إلا عجزاً مؤقتاً يزول عندما يتحول الإنفاق بفضل ما يفعل في النشاط الاقتصادي العام والخاص إلى موارد جديدة وغزيرة ومضاعفة تجنيها الدولة فيتأمن التوازن المالي ويستقر على أسس ثابتة دائمة.

وإذا كانت العوامل والظروف تحول بالنظر لوضعية لبنان دون الأخذ بهذه النظرية الجريئة التي تجد في زعيم المدرسة الاقتصادية التجديدية السيد بيفريدج صاحب المشروع الشهير سنداً وداعياً لها.

فعلى الحكومة أن تأخذ بها بصورة جزئية على الأقل.

وأن تعمد منذ الآن لإعداد العدة في سبيل إمكانية تحقيقها كلياً أو جزئياً فتوعز إلى مجلس الإنماء الاقتصادي أن يضع للمشاريع الإنشائية مشروعاً نهائياً مبنياً على دروس دقيقة يقوم بها المجلس المذكور ويجب أن يعرض هذا المشروع على مجلس النواب لكي يعطيه صفة قانونية ويجعل منه دستوراً للعمل تستند إليه الحكومات في سياستها الإنشائية الإنتاجية على أن لا يصوت بعد الآن على اعتمادات إنشائية إلا ضمن هذا المشروع.

في عدالة توزيع الضرائب - وفي نسبها المئوية

تشير فذلكة مشروع الموازنة إلى المنزلة التي يحتلها كل من أنواع الضرائب بالنسبة إلى الموازنة العامة فتوضحه على الوجه الآتي:

النسبة المئوية لتقديرات سنة ١٩٥٤

٢٦٪	١ - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها
٥٩,٥٠٪	٢ - الضرائب والرسوم غير المباشرة
٤ ٪	٣ - حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار
١٠,٥٠٪	٤ - إيرادات متفرقة

وإذا ما ذهبنا من مبدأ تعريف الضرائب بأن الضريبة المباشرة هي الضريبة التي تستوفي عما يملكه أو يربحه المكلف بينما الضريبة غير المباشرة هي التي تستوفي بمناسبة عمل طارئ يقوم به المكلف أو خدمة تؤديها له الدولة كاستهلاك مادة من المواد أو اللجوء إلى القضاء أو تسجيل ملك في الدوائر العقارية، نرى بأن وضع رسوم التسجيل والطوابع في عداد الضرائب المباشرة غير منطبق على الواقع.

ويلاحظ بأن الضرائب والرسوم غير المباشرة قد بلغت حسب تقديرات الموازنة مبلغ ٧١,٥١٤,٠٠٠ ليرة لبنانية أي ثلثي الموازنة. وأن هذه الضريبة تتجه نحو الانخفاض إذ تدنت من ٦٣,٥٠٪ في سنتي ١٩٥١ و ١٩٥٢ إلى ٥٩,٥٠٪ في تقديرات سنة ١٩٥٤.

فلتساءل لماذا تتجه هذه الواردات غير المباشرة نحو التدني؟؟

هل ذلك ناتج عن تخفيض في هذه الضرائب؟ أم هو ناتج عن هبوط في مستوى المعيشة؟ أم هو ناتج عن سياسة استيرادية تتجه نحو التحديد والتقييد؟

فمن مراجعة حاصلات رسوم الاستهلاك يتبين لنا بأن تغييراً ما لم يطرأ بل بقيت هذه الرسوم على صعيد واحد خلال سنوات من ١٩٥١ إلى ١٩٥٤ فينحصر بحثنا إذاً في الرسوم المتأتية عن طريق الاستيراد.

وإذا ما لاحظنا بأن تقديرات هذه الرسوم لسنة ١٩٥٤ تسجل نقصاً يوازي السبعة ملايين ليرة تقريباً بالنسبة إلى سنة ١٩٥٣ توجب علينا الاعتقاد بأن الأسباب التي حدثت بالحكومة لهذا التقدير تعود إلى الحد من سياسة الاستيراد وهي بادرة تسجل لها بالشكر.

أو أنها ترجع إلى سوء الحالة الاقتصادية وانخفاض القدرة الاستيرادية وهذا بمثابة إنذار يجب أن نتحسب لنتأجه عن طريق تشجيع الإنتاج الوطني والخدمات بمعناها الشامل من أجل إنماء حجم المداخل الوطنية.

ومن البديهي أن نقول نظراً لهذه النسب التي هي نقطة الضعف في النظام الضرائبي بأن العدالة الضرائبية غير متوفرة في لبنان لأن ثلاثة أرباع واردات الدولة تأتي من عامة الشعب دون تفریق بين غنيه وفقيره. وقد يرى بأن العلاج الذي من شأنه تأمين العدالة في التوزيع يقضي بتقوية الضرائب المباشرة التي تفرض على المداخل الصافية وتخفيض الضرائب غير المباشرة بحيث تصبح عادلة وغير مرهقة على المكلف اللبناني.

تشير الحكومة مع أخذها بوجهة هذا الرأي في فذلكة مشروع الموازنة إلى أن كل نظام مالي يجب أن يستمد من أوضاع البلاد الاقتصادية، ولبنان يتكل على الخدمات بمختلف أنواعها أكثر ما يعتمد الإنتاج، وأسواق الاستهلاك التي تعتبر الموطن الخاص للضرائب غير المباشرة هي أهم عناصر الاقتصاد فيه.

وإذا ما ذهبنا من الواقع قلنا بأن هذا الرأي هو الصواب، ولكنه واقع شاذ ولا يمكن للأمم أن تعيش على حقيقة الواقع الشاذ بل المفروض فيها أن تقوم على قواعد سليمة وثابتة.

الخدمات بمعناها الشامل من تجارة وترانزيت وسياحة واصطياف وموارد مهجرية تتوقف على ظروف عادية يسود آفاقها حرية التعامل وانطلاق التبادل وسياسة التعاون في حدود أنظمة دولية رحبة وسمحة، بل هي مرهونة بهذه الظروف. ولكن هذه الخدمات تتلاشى عند انعدام هذه الظروف بسبب عوامل تخرج عن إرادة هذا الواقع أو تؤدي إلى إقفال الباب أمامها إقفالاً محكماً فينهار من جرائها مورد رئيسي من موارد الخزينة.

أوليس من حقنا أن نتخذ من هذه الافتراضات الممكنة الوقوع والأجواء الدولة معرضة للاكفهار والتلبد بين الفينة والأخرى، حكمة تفرض على الدولة اللبنانية الانطلاق نحو سياسة تجابه مثل هذه الافتراضات فترسم سياسة اقتصادية واضحة المعالم بعيدة المدى مكفولة النتائج؟

علينا تعاطفاً مع ذلك أن نعتبر بأن وارداتنا المتأتية عن طريق الضرائب غير المباشرة مهما كثر دخلها وسهل

استيفائها وتلاءمت مع الوضع القائم أو فرضها الواقع الاقتصادي لا يمكن إحلالها في مرتبة الثبات الذي هو عنصر استقراري هام في سياستنا الاقتصادية والمالية.

وإذا ما ساقنا هذا التفكير إلى القول بأن العلاج في تلافي ذلك قد يكون في اعتماد الضرائب المباشرة أساساً لسياسة ضرائبية ثابتة وعادلة كان لنا أن نبين بأن هذه الضرائب تصطدم بعقبات تحصيلية - يجدر بنا الإشارة إليها - خصوصاً إذا ما عدنا بحضراتكم إلى مناقشة قطع حساب سنة ١٩٥٢.

كفاية في التحصيل في كل ما هو رسوم وضرائب غير مباشرة وتعسر التحصيل تعسراً فاضحاً في كل ما هو ضرائب مباشرة، ونكتفي بالذكر أن عشرة ملايين ليرة من أصل سبعة عشر مليون بقيت دون تحصيل في باب الضرائب المباشرة للموازنة المذكورة بيد أن كافة الرسوم غير المباشرة قد حصل تحصيلاً مطلقاً.

في كل ذلك نخلص إلى القول بأن مركبات هذا العلاج لأجل درء المحاذير الكامنة في الضرائب المباشرة وغير المباشرة تفضي في اعتماد سياسة اقتصادية بعيدة الآفاق تطويرية النزعة تعمل على رفع المستوى الاقتصادي العام وعلى تنشيط الصناعة والزراعة في مختلف نواحي النشاط العام بشكل يؤمن ازدياد المداخل العامة والفردية مرتكزة في سبيل الوصول إلى غايتها على الإنفاق المنتج بأوسع معانيه وأصدق أساليبه والابتعاد عن سياسة الإنفاق غير المنتج.

هذه هي القاعدة الأساسية في العدالة الضرائبية وفي تأمين واردات ثابتة ودائمة.

بيروت في ١٧ نيسان سنة ١٩٥٤

مقرر اللجنة المالية والموازنة

فؤاد غصن

الرئيس: هل يريد حضرة رئيس مجلس الوزراء ووزير المال أن يتفضل ببيانه.

رئيس الحكومة: البيان مكتوب فهل تريدون أن أتلوه على مسامعكم برمته أم هل تودون أن أختصره.

الرئيس: إن هذا الأمر هو عائد لك.

رئيس مجلس الوزراء:

أستهل هذه الكلمة متوجهاً بالرجاء إلى حضرات النواب المحترمين بالإسراع ما أمكن بالتصديق على الموازنة لتمكين الحكومة من إنفاق الأموال على المشاريع الإنتاجية إذ أنه إذا تأخر المجلس في التصديق فالحالة الاقتصادية في البلاد تعود لما كانت عليه عام ١٩٥٣ ونعود من جديد لاتباع القاعدة الاثني عشرية وعندها تضيق الفائدة التي نتوخاها ويتعطل التنفيذ ولذلك فإني أكرر رجائي للمجلس الكريم أن يثابر على درس الموازنة بسرعة وأتمنى أن يعقد جلسات كل يوم وحتى أثناء الليل لننتهي في الوقت المناسب من التصديق على الموازنة.

هذا التمهيد لا بد لي منه قبل الدخول في فذلكة مشروع موازنة سنة ١٩٥٤. والذي يحدو البعض للتساؤل عن أسباب تأخير تقديم الحكومة لمشروع الموازنة في حينه، في حين أن الدستور والقانون يحتمان على الحكومة تقديم المشروع في مهلة معينة أقول إن التأخر في إنجاز مشروع الموازنة ضمن المهلة القانونية، يعود إلى أسباب جوهرية أولها: تصفية حسابات السنين السابقة والسبب الثاني هو أن إعداد هذه الموازنة جرى في عهد الحكومة الماضية، ووزير المالية السابق، رأى أن يصار إلى اتباع أسس جديدة في الإعداد، وألبس الميزانية شكلاً جديداً، مما يتطلب مزيداً من الوقت. وعلى ذلك فقد نظمت موازنة هذه السنة بشكل يقضي بتوزيع النفقات على أنواع ثلاث: أولاً، النفقات العادية، ثانيها، النفقات العسكرية، وثالثها، المشاريع الإنتاجية التي تضم نفقات التجهيز والإنشاء.

كما أن أحد أسباب التأخير في تقديم مشروع الموازنة في حينه، هو اضطراب الحكومة إلى تجديد بعض النصوص في المحاسبة. وأنا لا أريد أن أشدد على المزايا التي تتمتع بها هذه الموازنة، ولكن حسبي أن أقول: إن التنظيم الجديد يمكن المجلس من الاطلاع تفصيلاً على النفقات بعد إظهارها بوجهها الحقيقي وتمييز أنواعها والإشارة إلى النسبة المخصصة لكل منها بحيث تسهل مقارنة هذه النسب كما تسهل مراقبة تطورها عاماً بعد عام، كما أنه تظهر المسؤوليات وتتضح أكثر فأكثر والأمر الذي يمكن من إيجاد سياسة للموازنة تتجه نحو عصر النفقات واعتماد سياسة التوفير لجهة النفقات الإدارية، وزيادة النفقات الإنشائية المنتجة. وكذلك تبين النفقات العسكرية مبلغ ما ينفق في سبيل تجهيز البلاد عسكرياً.

وأما فيما يختص بالنفقات الإنتاجية فكثيراً ما نسمع أن الموازنة هي موازنة موظفين وموازنة أرقام. ولا شك أننا نغالي جداً إذا قلنا إن الموازنة هي موازنة أرقام وموازنة موظفين. ويمكن للمجلس أن يبنى حكمه على ذلك بالاستناد إلى ما قدم إليه من مشاريع إنتاجية جديدة وبالنسبة للمبالغ المرصدة لهذه المشاريع التي يتضح منها أن نفقات التجهيز والإنشاء قد زادت زيادة محسوسة لتصبح ذات أثر فعال في الاقتصاد الوطني.

هذا من جهة الشكل والتبديل وقد شرحت باختصار ولن أطيل الشرح.

أما في الفذلكة فقد أوردت بحوثاً عن الحالة الاقتصادية والمالية في البلاد تظهر منها حقيقة وضعنا (التجاري) وتبين قيمة الصادرات والواردات، وتظهر التفاوت القائم بين كفتي الميزان التجاري. فلبنان بالرغم عما صدر عن سنة ١٩٥٣ بالنسبة لسنة ١٩٥٢ وبالرغم من النشاط الذي لاحظناه (إذ بلغت صادراتنا في سنة ١٩٥٣ ٨٨ مليون ليرة مقابل ٧٧ مليون ليرة ونصف في سنة ١٩٥٢) إلا أن عجز الميزان التجاري لم يزل في سنة ١٩٥٣ يقارب ٣٧٩ مليون ليرة مقابل ٤٠١ مليون ليرة في سنة ١٩٥٢ ويدل ذلك على أن الميزان التجاري في تحسن ملموس بيد أن العجز في الميزان التجاري لا يدل دلالة واضحة ولا يكون فكرة سليمة عن الحالة الاقتصادية ووضعها العام فهذا العجز يغطي في لبنان بواردات غير منظورة لا تخضع لإحصاء دقيق. ولا خوف على اقتصاد لبنان من هذا التباين الفادح. إن العبرة للميزان الحسابي وهذا ما شرحت في الفذلكة.

ثم ان هناك سؤالاً يرد بكثرة على السنة النواب وفي الصحف وهو قيمة معدل المشاريع الإنتاجية في هذه الموازنة، وهنا أقول إن الميل هو نحو الإنفاق للأموال وليس نحو الادخار لها وقد أخذت الحكومة بقاعدة الإنفاق ولم تعتمد قاعدة البخل والادخار وأمر إنفاق هذه الأموال مرهون بمصادقتكم للموازنة وهي بين أيديكم.

قلت ما قيمة المشاريع الإنشائية وما قيمة ما خصص لها من مبالغ في هذه الموازنة؟ يمكنكم قراءة الفذلكة لتبينوا أن الحكومة قد تبنت كثيراً من المشاريع الإنتاجية وعملت على أن يكون للنفقات الإنشائية نصيب وافر في الموازنة ولن أقرأ على مسامعكم ما أوردته في البيان بهذا الصدد ولكن حسبي أن أقول لكم إن الحكومة قد أخذت بسياسة التكافؤ حين عقدها المعاهدات وإليكم مثلاً المعاهدات المعقودة مع ألمانيا الغربية ويوغوسلافيا. فالمبادلات تقوم على أساس التكافؤ وسيكون لهذه القاعدة أثرها في تنشيط الصناعة الإنتاج الوطني وفيما يخص الاتفاق التجاري المعقود بين لبنان والجمهورية الديمقراطية الألمانية فقط جرى الاتفاق على أساس التكافؤ وعلى أساس تساوي ميزان المدفوعات بين البلدين كما تعهدت حكومة ألمانيا الغربية بأن تستورد من لبنان كمية من الحمضيات والموز تبلغ ٦٠٪ من مجموع المبادلات.

وهناك اتفاقات لا تزال قيد المفاوضات على أساس التكافؤ كذلك مع الاتحاد السوفياتي وتركيا والباكستان والبرازيل والأرجنتين والجمهورية الفدرالية الألمانية وغيرها ترمي كلها إلى تنشيط الحياة الاقتصادية في لبنان.

ومن جملة ما حققته الحكومة في تنشيط الرساميل في لبنان إعفاء بعض المؤسسات والشركات من الضرائب وإنشاء منطقة حرة في المطار تبنى فيه أسواق تتضمن ٣٩ محلاً تباع فيها بضائع مختلفة للمسافرين بطريقة الترانزيت وستكون هذه البضائع ذات أثمان مخفضة لإعفاءها من الرسوم الجمركية فإذا علمت أن عدد المسافرين بطريقة الترانزيت في مطار بيروت يتراوح بين ١٢ و ١٤ ألف مسافر في الشهر تبيننا درجة الإقبال على هذه السوق ومقدار مساهمته في تنشيط الاقتصاد في البلاد.

كذلك نقول عن الذهب وإطلاق حرية نقله وبيعه والحكومة قد لمست الفوائد التي يجنيها لبنان عن هذا الطريق فسمحت لكل شخص يغادر لبنان أن يحمل معه ٢٥ ليرة ذهبية أما ما زاد على هذا المقدار فلم تلزم صاحبه إلا بإعلان شكلي للجمارك وإذن خاص بها بغية الإحصاء فقط.

يضاف إلى ذلك ما عقدته الحكومة خلال سنة ١٩٥٣ من اتفاقات مع النقطة الرابعة. ومع أن البعض استغرب ذكرها في الموازنة؛ إلا أن المعلوم أن تحقيق المشاريع المتفق عليها مع النقطة الرابعة، يتطلب مالياً لا يستهان به. حينما تساعدنا النقطة الرابعة تطلب منا أن نرصد مقابل المساعدات مبلغاً معادلاً من المال ولا شك في أنه سيكون لهذه المشاريع أثر فعال في الحياة الاقتصادية وتشكل مورد ثروة في لبنان.

وفضلاً عما ذكر لا بد من إشارة خاصة للقانون الذي يقضي بإنشاء مصرف للتسليف الزراعي والصناعي والعقاري، وقد أقرت الحكومة هذا المشروع وأحالته إلى مجلس النواب، وتأمل الحكومة أن يدرسه المجلس بأقرب وقت وأظن أنني في غنى عن أن أبين لكم ضرورة ذلك المصرف وأهميته في إنعاش الزراعة والصناعة في لبنان.

أضيف إلى ذلك، أن الحكومة عمدت إلى وضع مشروع قانون يقضي بإحداث شركة وطنية للمياه والكهرباء برأسمال قدره ١٠٠ مليون ليرة لبنانية، تساهم الحكومة فيه بـ ٥٥ مليون ليرة، وتجلب الرساميل الباقية من الأفراد ومن المؤسسات الخاصة. وهذا المشروع يساعد على إنعاش الحالة في لبنان. إذ إن غاية هذه الشركة تحقيق التجهيز المائي ومشاريع الري واستثمار الإمكانات الكهربائية، ضمن تصميم يضعه مجلس التصميم والإنماء وفي ذلك فائدة هامة للبنان، ونأمل من المجلس الكريم أن يصوت عليه بسرعة.

ولا يسعني كذلك، وأنا في صدد تعداد هذه المشاريع، إلا أن أشير إلى القرض البلدي في بيروت، وقد درسته الحكومة وأحالتها للمجلس وهو اليوم بين أيديكم، وقيمتها ٢٤ مليون ليرة لبنانية تصرف منه ٦ ملايين ليرة كل سنة بكفالة الدولة وهذه المبالغ وإن صرفت في بيروت إلا أن نصفها سيدر على لبنان بكامله.

كما أن الحكومة أرصدت للمشروع الإنشائي مبلغ عشرة ملايين ليرة وأعدت مشروع قانون بفتح اعتماد في الصندوق المستقل للأشغال الإنشائية، بالقيمة التي ذكرت، لتوسيع وتحسين مرفأ طرابلس.

وإذا ما انتقلنا من الحالة الاقتصادية في البلاد إلى الحالة المالية لاحظنا أن الحالة المالية طيبة جداً. وإنني أسارع لتطمين المجلس الكريم بذلك. ولو تصفحتم الفذلقة الواردة في بيان وزارة المالية، لتبين لكم أن النقد اللبناني هو مغطى بما يقارب ٧٣٪، في حين أن التغطية بلغت نسبتها ٥٥٪ في نهاية سنة ١٩٥٢ وفضلاً عن هذه التغطية الذهبية، فهناك سندات وعمليات أجنبية أصبحت بمثابة احتياطي للتغطية. لذلك أكرر أن الحالة الاقتصادية والمالية في لبنان طيبة وتدعو للتفاؤل.

أما مال الاحتياط فقد أولاه حضرة رئيس لجنة المالية والموازنة عناية وجدلاً. وزملائي على حق في أن يتلمسوا حقيقة مال الاحتياطي ويستوضحوا حالة خزانة الدولة فيها وما عليها من التزامات.

سامي الصلح: مقاطعاً - لقد أورد البيان في الصفحة ١٢ أن النقد أخذ بالهبوط خلال سنة ١٩٥٢ حتى بلغ في نهايتها ٣٠٠ مليون ليرة.

رئيس مجلس الوزراء: متابعاً - أنت على حق وهذا الرقم ورد خطأ وهو خطأ مطبعي والصحيح هو ٢٠٠ مليون. لقد اتهمني كثير من حضرات النواب أنني وزير مالية شحيح، ولا يمكن أن أتهم بمثل هذه التهم. وفحوى القول، أنني لا أنظر إلى التقديرات إلا بناء على دراسات وافية وبالنسبة للأرقام الصحيحة، في حين أن رئيس لجنة المالية والموازنة يبني تقديراته على تخمينات، وهذا هو وجه الاختلاف بيني وبينه، فأنا أقر العلماء على الأصول المتبعة في تقدير هذا الاحتياط.

لو تصفحتم الفذلقة لوجدتم أن مال الاحتياط لدى قطع حساب سنة ١٩٥٢ بلغ في مجموعه ٦٥ مليون و٤٠٠ ألف ليرة منها ٣٠٦٧٧٠٠٠ ليرة فائض إيرادات سنة ١٩٥٣ عن مصارقاتها. أما رصيد الاحتياطي في ١٩٥٣ فلا يمكن تحديده بالضبط قبل انقضاء المدة الممتمة لهذه السنة،

وقبل قطع حسابها، لنعرف ماذا يوجد في خزانة الدولة غير أنه يمكن تقدير هذا الرصيد بمبلغ ٦٤ مليون ليرة. ولكن يخرج من هذا المبلغ بعض الديون وبعض المبالغ وهي المبالغ التي صرفت من الخزينة دون أن يقابلها اعتماد في الموازنة، والتي تبلغ ما يقارب ٤١ مليون ليرة، بينت تفاصيلها في الصفحة ١٥ من الفدلكة الموجودة بين أيديكم. فإذا ما خرجت هذه المبالغ من الرصيد المقدّر بـ ٦٤ مليون ليرة لبقى في صندوق الخزينة ٢٣ مليون ليرة فقط، ولكن مبلغ الـ ٢٣ مليون هذه ان هو إلا مبلغ حسابي تقابله التزامات لا بد لي أن أذكر حضرات الأعضاء الكرام بها.

أولاً - يجدر أن يحسب مبلغ ٩ ملايين ليرة سوف تنفق تنفيذاً للمشروع الإنشائي الوارد سنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤ فضلاً عما يرصد للمشاريع الإنتاجية.

ثانياً - يجب على وزارة المال أن تدخل في حسابها مبلغ ٦ ملايين ليرة أخرى، تشكل كفالتها للقرض البلدي كل سنة. فلو جمعنا كل ذلك لوجدنا أن مال الاحتياط يكاد يستنفذ. يا سادة أنا مؤتمن على المال، وهو مال الشعب اللبناني، ويجب علي أن أبين لكم الحالة بوضوح لتحكموا بعد ذلك بما تشاؤون.

تعلمون أننا اشترينا شركة كهرباء بيروت بمبلغ ٢٣ مليون ليرة فإما أن ندفع المال نقداً وليست هذه بالسياسة الصالحة عندي وإما أن نقسط هذا المبلغ فندفعه على خمس سنوات، وفي هذه الحالة نلتزم بأن ندفع كل سنة ما يقرب من الخمسة ملايين ليرة. إذن يجب أن نضع نصب أعيننا أن مال الاحتياط سيخضع لاقطاع خمسة ملايين ليرة لبنانية يجب أن ندخلها في حسابنا، كما أن مشروع ذوق مكاييل يتطلب ما لا يقل عن عشرة ملايين ليرة ترصد له.

سليم حيدر: مقاطعاً - هل هذا سنوياً؟

رئيس الحكومة: متابعاً - لا بل على أقساط، كما يجب أن ندخل في ذلك المبالغ التي يجب دفعها في سبيل إنشاء الشركة الكهربائية الوطنية والمبالغ الأخرى التي يقتضيها المشروع الزراعي. من ذلك يتبين أن المجموع يفوق ٢٣ مليون ليرة. ورب قائل يقول إن ذلك يستنفذ كل مال الاحتياط، فأجيب بأن الحكومة استناداً للدراسات المالية، وللتدقيق في وضع لبنان، نأمل أن يزيد الإنتاج وبالتالي المدخول وإيرادات الدولة. وعندما ستقدم لكم بقطع حساب سنة ١٩٥٣، نأمل، بعد أن تستغرق النفقات قيمة رصيد الاحتياط، أن تزيد بعض الواردات. وعلى كل حال يمكنني منذ الآن، أن أقول لكم بأنه لا ريب أنه سوف يتكون لدينا احتياط جديد رغم استنفاد الاحتياطي الحالي ولكن مقدار قيمته متروك للظروف.

إميل بستاني: مقاطعاً - ما هو الإثبات؟ إن لدى وزارة المال احتياطي يبلغ ٢٣ مليون ليرة، هل لديك مراقبة صحيحة؟

رئيس الحكومة: متابعاً - نعم، هناك مراقبة دقيقة، وهناك ديوان محاسبة، وهناك المير جميل.

ولا بد لي بهذا الصدد إلا أن أثنى على إدارة المالية وأن أشيد بالكفاءات التي تتمتع بها. فهذه الإدارة من خيرة إدارات الدولة، من حيث التأليف والتنفيذ والسهر على أموال الدولة، كما أثنى على ديوان المحاسبة رغم الاختلافات التي قامت بينه وبين وزارة المال، فمراقبته كانت مجدية وواجبة وضرورية.

سامي الصلح: مقاطعاً - أعمال صبيانية تعرقل كل أمور الدولة.

رئيس الحكومة: متابعاً - يا سادتي إذا انتقلنا إلى السؤال الثاني الذي سبقني إليه بعض الزملاء والذي يتلخص بمعرفة معدل المشاريع الإنتاجية وقيمة الملايين المخصصة لها لقلت لكم بأنها تبلغ ٤٢ مليون ليرة، نتوقع أن نصرفها في سنة ١٩٥٤، منها ٢١ مليون ليرة مدورة من سنة ١٩٥٣ و ٢١ مليون ليرة للمشاريع الإنشائية في سنة ١٩٥٤.

هناك تهمة تلصق بوزارة المال وهي ما أورده حضرات النواب من أن النفقات الإدارية تنفق بسرعة بينما النفقات الإنشائية يعرقل أمر صفها. لا يا سادتي هذا غير صحيح ويمكن أن ينجم هذا التأخير من الوزارات نفسها، ولا توجد في وزارة المالية البتة سياسة متعمدة لعرقلة الصرف.

أضيف كذلك نقطة بصدد الفائدة التي تجنيها البلاد من التدوير للاعتمادات التي لم تصرف. فقد كانت وزارة المالية تجني خيراً من عرقلة المشاريع إذ إن في آخر السنة كان رصيد الأموال المرصدة، التي لم تصرف اعتماداتها في المشاريع المخصصة لها، تسقط في آخر السنة أما اليوم، فتهمة العرقلة هذه لا يمكن أن تكون صحيحة، ولا تستند إلى أساس إذ إن الأموال، أنفقت أم لم تنفق بكاملها في السنة، فتظل هذه الاعتمادات تدور سنة بعد سنة حتى إنفاقها برمتها.

قلت لكم انه يوجد لسنة ١٩٥٤ مبلغ ٤٢ مليون ليرة لبنانية تضاف إلى ذلك مبالغ المشروع الإنشائي، وسنة ملايين أخرى لبلدية بيروت فيكون المجموع ٥٧ مليون ليرة لبنانية. هذا فضلاً عما أرصد في الموازنات المستقلة كموازنة الهاتف مثلاً، وهذا عمل إنتاجي.

بقيت لي كلمة أخيرة وهي عدالة الضرائب المباشرة بالنسبة للضرائب غير المباشرة فمن وقت ما أستفيق على نفسي نائباً في هذا المجلس وقضية الضرائب غير المباشرة على شفة كل مناقش. والذين يطلبون ذلك هم على حق إذ إن الضرائب المباشرة تطال الفرد بقدر إنتاجه وأرباحه، في حين أن الضرائب غير المباشرة تصيب الغني والفقير على السواء.

هذه النظرية المالية تعتبر ارتفاع الضرائب غير المباشرة نقطة ضعف في النظام الضرائبي لأن الأولى أي الضرائب المباشرة تصيب القادرين على الدفع بينما الثانية تفرض على الاستهلاك دون التمييز

بين حالات المكلفين الاجتماعية والمالية ولكن الزمن يتطور فإن كان لهذا الرأي سند وصحة إلا أن بعض علماء المال والاقتصاد اليوم يدعون إلى عكسه وينادون بأن الضرائب غير المباشرة هي أفضل من الأولى وأما سبب كثرة الضرائب غير المباشرة في لبنان فيعود إلى أن لبنان بلد غير منتج بل هو بلد مستهلك فكان من الطبيعي أن تلحق الضريبة بالمستهلك. بيد أن نسبة الضرائب المباشرة بالنسبة للضرائب غير المباشرة في لبنان هي معقولة.

لم أزد على هذه الفذلكة التي تقدمت بها إليكم شيئاً جديداً ولكننا سنعود لبحث بعض الأمور حين درس موازنة كل وزارة على حدة ولكنني أقول إن أمر جعل هذه الملايين مفيدة للشعب ومنشطة لأعماله يعود إليكم فأرجوكم الإسراع بتصديق الموازنة لتتمكن من صرف هذه الأموال.

الرئيس: ورد على الرئاسة اقتراح مقدم من النائب المحترم السيد ناظم القادري موضوعه عقد جلسة سرية نهار غد لبحث بعض الأمور الخارجية، سيما فيما يتعلق بحدود لبنان هذا نصه:

نشرت الصحف الوطنية والأجنبية تصريحات لشخصيات رسمية وغير رسمية من وطنية وأجنبية عن التطورات الدولية بالنسبة إلى وضع فلسطين القائم حالياً وموقف الدول العربية منها، وقد خلقت هذه التصريحات وتلك الأخبار التي تقول بحشد عسكري على حدود بعض الدول العربية ومنها لبنان جواً قلقاً مضطرباً. لذلك أقترح عقد جلسة سرية لبحث هذا الأمر الخطير على الصعيد القومي الوطني، لإحاطة المجلس بالمعلومات والتفصيلات الكافية الوافية عن الحقيقة الراهنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إميل البستاني.

إميل بستاني: يجب اطلاع كل أعضاء المجلس على هذه المناقشات وعدم الاكتفاء باللجنة الخارجية، لذلك أرى أن تعقد جلسة سرية إلا إذا كان للحكومة أسباب وجيهة أخرى.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: يا سيدي، التقاليد المتبعة هي في أن لجنة الشؤون الخارجية، عندما يكون لديها أمور خطيرة تدلي للحكومة بما عندها، وهذا لا يمنع المجلس إذا كان هناك من ضرورة من الاطلاع على هذه المعلومات وأن يقرر عقد جلسة سرية لتدلي إليه بما لديها من معلومات.

إميل البستاني: مقاطعاً - أقترح أن يكون ذلك الاجتماع يوم الجمعة.

رئيس الحكومة: متابعاً - أنا أريد من رئاسة المجلس أن تخصص لنا جلسة لا تسلب من الوقت المخصص للميزانية.

الرئيس: إذن يمكن تخصيص نصف ساعة لهذا الغرض قبل البدء بـجلسة الأعمال وإني أرفع الجلسة على أن تعقد نهار غد في الساعة الرابعة بعد الظهر.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر بعد أن تقرر يوم الأربعاء في ٢٠ نيسان سنة ١٩٥٤ الساعة الرابعة والنصف موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

عادل عسيّران

أمين السر

كلوفيس الخازن

ناظم القادري

مدير عام المجلس النيابي

رياض أرسلان

رئيس دائرة المحاضر

عبد الرزاق الحفار

الجلسة الرابعة عشرة

المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع

في ٢١ نيسان سنة ١٩٥٤

المواضيع المبحوثة:

- ١ - خطب حضرات السادة النواب بشأن الموازنة بصورة عامة.
عقد مجلس النواب جلسته الرابعة عشرة من العقد العادي الأول سنة ١٩٥٤ في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في ٢١ نيسان سنة ١٩٥٤ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.
تغيّب السادة: ناظم القادري، كامل الأسعد، أحمد الأسعد، أديب الفرزي، حميد فرنجية، ديكران توسباط، كمال جنبلاط ونصوح الفاضل.
واعتذر السادة: جوزيف سكاف، ريمون إده وصبري حمادة.
وتمثّلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد عبد الله اليافي وبحضرات الوزراء السادة: الخليل، أرسلان وكرامي.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المختومين.

الغائبون تتلى أسماؤهم.

فتليت

الرئيس: المعتذرون تتلى أسماؤهم.

فتليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي ملخص المحضر التالي:

المواضيع المبحوثة:

- ١ - بحث عام في مشروع موازنة سنة ١٩٥٤.

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة عشرة من العقد العادي الأول في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢٠ نيسان سنة ١٩٥٤ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

وتمثلت الحكومة بالسادة: بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد عبد الله اليافي وبحضرات الوزراء السادة: نقاش، هراوي، أرسلان.

صدق محضر الجلسة السابقة وبادر المجلس إلى البحث بجدول الأعمال.

فتلا حضرة النائب المحترم الأستاذ جوزف شادر رئيس اللجنة المالية تقريره عن موازنة سنة ١٩٥٤.

ثم تبعه حضرة مقرر اللجنة حضرة النائب المحترم الأستاذ فؤاد غصن فتلا تقرير اللجنة المالية.

ووقف بعدئذ حضرة رئيس مجلس الوزراء فارتحل جواباً مستمداً من فذلكة الموازنة.

ورفعت الجلسة في الساعة السابعة والنصف بعد الظهر بعد أن تقرر يوم الأربعاء في ٢١ نيسان سنة ١٩٥٤ الساعة ٤ بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر.

سكوت

الرئيس: إذا لم يكن من اعتراض، صدق المحضر.

والآن نتابع البحث في الميزانية بصورة عامة.

والكلمة الأولى لحضرة النائب المحترم الأستاذ سامي الصلح.

سامي الصلح: سأنتظر كلمات الزملاء وسأقول كلمتي بعد الزميل الأستاذ بيار إده.

والآن لي سؤال بسيط أريد أن أسأله وهو أن على ديوان المحاسبة أن يقدم نسخاً عن التقرير الذي وضعه عن موازنة العام السابق وذلك تطبيقاً لما نص عليه قانون ديوان المحاسبة. وإننا حتى الآن لم نتسلمه بعد.

الرئيس: لقد وزع، وعلى كل حال سنحيطكم علماً بذلك.

سامي الصلح: لم يوزع وإذا وزع فأرجو أن يؤتى لي بنسخة منه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إميل البستاني.

إميل البستاني: إن الزميل الأستاذ غسان تويني سجل اسمه وطلب الكلام قبلي لذلك فهو أول من يتكلم، وسأقول كلمتي بعده.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد غسان تويني.

غسان تويني:

يطيب لي بادئ ذي بدء أن أهنيء الحكومة على الجهد الذي بذلته بشخص وزير ماليتها الحالي ووزير المالية السابق. كما يطيب لنا أن نسجل للحكومة وبالأحرى لمعالي وزير المالية الحاضر ما قاله في بيانه عندما شاء أن

يضع الموازنة الحالية وشعاره في تقسيمها التجهيز والإنشاء والعمل.

ويطيب لنا أن نجعل بالتالي من هذا الشعار شعاراً للسنة المالية أو ما تبقى منها. ويطيب لنا أخيراً أن نسجل شكراً للوزير لتقديمه الموازنة ببيان تناول فيه الوضع الاقتصادي اللبناني من خلال الوضع الاقتصادي العالمي وكان أول وزير مالية دشّن هذا التقليد هو الأستاذ فيليب تقلا في وزارة كان يرأسها الأستاذ عبد الله اليافي نفسه. غير أننا نجد أنفسنا هنا مضطرين لأن نسجل على الأستاذ اليافي ما أخذناه على وزيره الأسبق من عدم وجود أي علاقة بين معالجة الوضع الاقتصادي وتركيب الموازنة، اللهم إلا العلاقة البيانية. ذلك أن الموازنة في المفهوم الاقتصادي الحديث ليست سجل حسابات تقيد فيه الواردات مقابل النفقات بل هي أداة إنماء اقتصادي. من هنا نرى ضرورة تقديم الموازنة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية ومن ثم توضيح الأهداف الاقتصادية التي ترمي الموازنة إلى تحقيقها، والمفاهيم الاقتصادية التي تستند إليها ومن ثم الطريق الذي تسير عليه الموازنة أو بالأحرى تسير بنا عليه الموازنة نحو تحقيق أهدافنا. وقبل الدخول في تفصيل هذه النقاط التي سأحصر فيها مناقشتي لا يسعنا إلا أن نتوقف عندما أشار إليه وزير المالية ثم جاء يشدد عليه مقرر اللجنة المالية حول مخالفة دستورية. فنحن نعلم أن المادة ٨٣ من الدستور صريحة وهي تنص على تقديم الموازنة في موعد معين ولا تفترض إمكانية وجوب أي عذر. ونحن نعلم أن الأستاذ اليافي وجد القانون الضليع يشارك مقرر اللجنة الأسف ونحن نرجو أن لا يجعل من التأخير قاعدة يسير عليها المجلس. فالمجلس لا يسعه إلا أن يعتبر التأخير مهما كانت أسبابه مخالفة دستورية. ونحن لا نجد ما علل به الأستاذ اليافي التأخير أنها أسباب جوهرية. فمعالي الوزير يقول إن تصفية السنوات الماضية اضطرت وزير المالية إلى التأخير في تقديم الموازنة. ولكن هذا ليس كل ما في الأمر. فقد تكون هناك أسباب أخرى منها ما هو برلماني وسياسي ساعدت في تأخير الموازنة. إلا أننا إذا كنا نتوقف عندها فليس لمؤاخذة الحكومة بل لتنبيهها إلى أن الدستور لا يفترض وجود أعذار. وأما الخطر من وجود هذه الأعذار فهو أن تصبح المخالفة قاعدة ويبطل عندئذ مفعول المادة الدستورية هذا من جهة،

ومن جهة أخرى يقودنا البحث في إعادة تقسيم الموازنة إلى الدخول في صلب الموضوع أي إلى تقسيم الموازنة إلى أقسام ثلاث هي: نفقات عادية ونفقات عسكرية ونفقات التجهيز والإنشاء ويسرنا أن تكون الحكومة قد تبنت هذا التقسيم فالموازنة ليست موازنة إدارية فحسب بل هي تحرص على تشجيع المشاريع وإنفاق ما في الخزينة في الإنشاء والتعمير، إلا أن ما يجب أن نتوقف عنده هو معالجة الموضوع بصورة أعمق وأدق إذ أن الموازنة الحالية ليست بالحقيقة موازنة إنشائية إلى الحد الذي أشار إليه وزير المال. وجل ما في الأمر أن المفاوضات والتقسيمات التي تولتها وزارة المالية في مشروعها وفرت على النواب الكثير من الأعمال الحسابية التي كانوا سيقومون بها ولكنها لا تجعل الموازنة موازنة إنشائية تجهيزية.

قد يتساءل البعض وقد تتساءل الحكومة بنوع خاص ماذا نعني بهذا القول وماذا يجب عليها أن تفعله كي تنهج سياسة إنشائية تعميرية، ثم ما هي الموازنة الإنشائية التعميرية وما هو القصد منها؟ الجواب على ذلك ينقلنا إلى مناقشة ما قاله معالي وزير المالية في بيانه.

سياسة الحكومة المالية كما لخصها الوزير في بيانه تلخص في عصر النفقات الإدارية من جهة وزيادة النفقات المنتجة من جهة أخرى. كما أننا نلاحظ أن وزير المالية قد أعلن أنه لا يؤمن بسياسة التوفير لمجرد التوفير بل يعتبر أن على الدولة أن تكثر من الإنفاق شرط أن يكون هذا الإنفاق في الحقول المنتجة.

وقد تناول رئيس اللجنة المالية في بيانه وكذلك مقررهما في بيانه أيضاً ناحية التأخير في إنفاق الاعتمادات وهو أمر لا يجوز لا سيما الاعتمادات التعميرية الإنشائية.

إن ما أريد أن أتوقف عنده هو أن هم الحكومات الأول في سياستها المالية هو زيادة النفقات المنتجة وعصر النفقات غير المنتجة والثورة المالية هي أن تجعل حتى النفقات الإدارية نفقات منتجة، إذ إن كل قرش ينفق على الإدارة يعتبر غير مجد وينفق بشيء من الألم وهذا ما اعترف به حضرة وزير المالية نفسه.

فالإدارة في المفهوم العلمي الحديث هي الإدارة المبنية على أسس اقتصادية سليمة، وهي التي تعيد للمكلف مالياً حلالاً، وتنتج للمواطن خدمات، وتحمل مسؤولية هذا الإنفاق. إذن المبدأ الذي نريد أن تبني عليه السياسة المالية الدائمة، هو أن نميز بين النفقات الإدارية غير المجدية وبين أن نجعل هذه النفقات كرأس مال يعيد أضعافاً مضاعفة ما ينفق.

ولا بد للحكومة بعد تقسيم الموازنة، ورغم عصر النفقات الإدارية، وبعد أن ألغت في الموازنة اعتمادات المراكز الشاغرة، لا بد أن تعترف أن رواتب الموظفين وملحقاتها لا تزال تستهلك ٥٤٪ حسب إحصاءات الحكومة. وإذا كانت هذه الرواتب تعتبر في نظر الحكومة نفقات إدارية غير منتجة، فهذا الجهاز الإداري يستنفذ ٥٤٪ من مال المكلف اللبناني.

إذن نستخلص من ذلك أن أكثر من نصف الموازنة يذهب سدى ويصرف على جهاز نعترف جميعنا بعجزه. عندما تكون دولة هذه ميزانيتها، لا يمكن أن نقول بأن شعار سياستها هو الإنشاء والتعمير.

إذن، يجب أن نعيد النظر في الجهاز الإداري من أساسه حتى يصبح القرش الذي ينفق في الإدارة قرشاً منتجاً.

بقيت النواحي الأخرى التي تناولها رئيس الحكومة في بيانه عندما تحدث عن العمل والإنشاء، وسأعود إليها فيما بعد.

لا بد لنا من أن نرحب بالنظرية التي حرص دولة الرئيس اليافي عليها وهي أن سياسة الدولة المالية السليمة هي أن تحرص الدولة في الإنفاق ليكون لها سياسة إنفاقية منتجة. إنما نود أن نشير إلى أن هذا المبدأ لم يتحقق بكليته هذه الموازنة وإن شاء الله ستحقق في الموازنة المقبلة.

بقيت الناحية الاقتصادية التي بحثها وزير المالية في بيانه وأول ما بحثه هو تحسين الميزان التجاري وذكره الإحصاءات التي تشير إلى هذا التحسين.

ولكن لو دققنا في هذا التحسن حسب الإحصاءات رغم ما هي عليه من عدم دقة (مما يجب أن لا نأخذ بها

بكليتها) نجد أن هذا التحسن ليس تحسناً بالمعنى الصحيح لأنه ليس ناتجاً عن زيادة في الصادرات إنما هذا التحسين ناتج عن تضائل حركة الاستيراد مما يعني أن القوة الشرائية قد تضاعفت وأن مستوى المعيشة قد هبط .

يكون الميزان التجاري في حالة تحسن عندما ينتج هذا التحسن عن زيادة في الإنتاج والصادرات أما عندما يكون مجرد هبوط في الصادرات فإن هذا التحسن دليل انخفاض في مستوى المعيشة . والبرهان على ذلك ما أشار إليه مقرر اللجنة المالية في بيانه من تدن في الضرائب غير المباشرة عند مقارنتها بنسبة الضرائب المباشرة من غير أن تكون قد عدلت الضرائب، مما يعني أن التدني ناجم عن تضائل حركة البيع والشراء التي تصيبها الضرائب غير المباشرة وهذا يشير إلى التدني في مستوى المعيشة وبالتالي إلى عكس ما استنتجه الأستاذ اليافي أي إلى ركود لا إلى حركة وإلى هبوط في الحالة الاقتصادية لا إلى تحسن وبالطبع لا أحمل الحكومة الحاضرة مسؤولية الأمر وكل ما نراه ونبغيه هو معالجة ذلك الوضع .

ثم أشار الأستاذ اليافي في بيانه إلى زيادة زراعة التبغ وتحسين إنتاجه لكونه مثلاً للقضايا الاقتصادية الهامة . فالتبغ من أهم المحاصيل اللبنانية بحيث يجب أن يحتل الأسواق العالمية ويجب أن نشجع زراعته ويجب كذلك أن نوزع التبغ على صغار المزارعين قبل كبارهم وأن نشجع تحسين الإنتاج حتى نسهل على المنتج اللبناني تصدير هذا التبغ إلى الأسواق العالمية فيتحسن بذلك الميزان التجاري تحسناً حقيقياً .

بعد ذلك يتحدث الرئيس اليافي في بيانه عن المصرف الصناعي وبدون شك سيفسح أمام هذا المجلس الكريم مجال المناقشة في هذا المشروع الجبار . أما الذي يوقفنا عنده هو أن هناك ثمة ملاحظات على توحيد المصرف الزراعي الصناعي في آن واحد ثم ان هناك ناحية أخرى وهي القرض لبلدية بيروت وقد أحسنت الحكومة في اعتبار ذلك مشروعاً اقتصادياً بالنسبة لأهمية بيروت في النشاط الاقتصادي العام، إلا أن ما نخشاه هو أن لا يؤدي إنفاق القرض في السبل المنوي إنفاقه فيها، إلى أية فائدة اقتصادية حقيقية بالنسبة إلى حالة المدينة، لأن إصلاح بيروت في حالاتها الحاضرة لا يجدي نفعاً، ونود لو تدرس الحكومة وتفكر جدياً في إمكانية تخصيص هذا القرض لتأسيس مدينة بيروت الجديدة التي لا مفر من الوصول إليها وهذه ينفق عليها المال .

تأتي بعد ذلك إلى ناحية المال الاحتياطي وقد تناوله رئيس اللجنة المالية في بيانه وأعطاه حقه من البحث .

تبقى ناحية تجميد الأموال الاحتياطية، فيجب أن لا تبقى مجمدة . ثم ان هذا المال الاحتياطي ليس في الحقيقة دليل صحة اقتصادية إنما قد يكون دليل سوء تنفيذ للموازنة ودليل عجز في التقدير .

أما التغطية فإنني لا أرى رأي الحكومة في أن زيادة نسبتها الذهبية بصورة مضطردة دليل على صحة النقد وسلامته وعندني أن في قول الحكومة بأن التغطية الذهبية ضرورية لأن النقد اللبناني لا يستند إلى قوة إنتاج هو اعتراف من الحكومة بخطأ سياستها فأحرى بالحكومة ما دامت قوة الإنتاج هي الأهم أن تجعل سياستها المالية تهدف إلى تعزيز الإنتاج بحيث يتعزز النقد تبعاً له بدلاً من الانصراف إلى زيادة التغطية الذهبية بوسائل لا نعرفها وقد يكون سبب تضائل النقد المتداول الذي تشير إليه الحكومة زيادة التغطية الذهبية إذ ان الذهب يمتص النقد

المتداول ويوجد ما يسمى بالتقاص أو الانكماش النقدي ولا ننسى أن الدولة العثمانية أفلست اقتصادياً ومالياً في الوقت الذي كان نقدها مغطى بالذهب مئة بالمئة.

وأما الاحتياطي فنحن نعتبر أن تضخمه هو أبعد ما يكون عن الصحة المالية وسببه في الحقيقة هو سوء إدارة مالية الدولة إن لجهة تقدير الواردات بأقل مما هي أم لجهة العجز عند تنفيذ الموازنة عن إنفاق كامل الاعتمادات ولا سيما الاعتمادات المخصصة للأعمال الإنشائية فضلاً عن أن وضع هذا الاحتياطي وطريقة استثماره لا تتناولهما الحكومة على الإطلاق في حين أن تجميد هذه المبالغ الطائلة يعتبر قصر نظر فاضحاً في الشؤون المالية.

وهناك نقطة أخرى هي قضية محسومات التقاعد وأعتقد بأنها طريق خطر جداً تسلكه الدولة ولا تعرف إلى أين مسيرها فمحسومات التقاعد يجب أن تستثمر بدلاً من إدخالها في الواردات العادية ثم إخراج ما يتوجب على الدولة في باب النفقات وهذه الطريقة قد تجرنا إلى يوم يصبح فيه نصف أعباء الدولة دفع رواتب تقاعدية وتعويضات لم يجتمع من أصلها شيء.

من هذا كله يبدو لنا بديهياً أن تفكير الحكومة المالي أبعد ما يكون عن السياسة الإنشائية التي تتغنى بها مكنتية بتقسيم النفقات إلى نفقات إنشائية هي في الحقيقة مجموعة ما كان يدرج تقليدياً في مختلف الأبواب صف في باب مستقل وأجيز للحكومة تدويره أو تخطي القاعدة السنوية في تنفيذه بحيث يظل باب الإنفاق مفتوحاً بالرغم من انتهاء السنة المالية وبالرغم من تأخير الموازنة. والحقيقة أن السياسة الإنشائية بالمعنى الصحيح هي عكس ذلك تماماً.

لقد قلنا سابقاً إنها تحويل النفقات الإدارية إلى نفقات مجدية ونضيف إلى ذلك مركزها الثاني وهو أن تأتي جميع الأعمال الإنشائية لمختلف الوزارات من ضمن مخطط إنشائي شامل، ولتوضيح ما أقصد أعطي أمثلة واقعية.

ففي الموازنة الحالية اعتمادات لشراء دور لمفوضيات أو قنصليات أو لمراكز جمارك والمدارس رسمية إلخ... جاءت كلها هكذا عفواً حسب الظروف، في حين أن اعتماد سياسة إنشائية حقيقية كان يفرض أن توضع خطة أو يوضع تصميم لتجهيز الدولة مثلاً بدور مفوضيات وقنصليات في العواصم كلها، على أن ينفذ هذا البرنامج في عشر سنوات أو خمسة عشر سنة ولكن ترصد له الاعتمادات اللازمة منذ اليوم. وما يقال عن المفوضيات والقنصليات يقال عن مخافر الدرك والمدارس الرسمية، فنعين في برنامج واضح صريح حاجتنا إلى المدارس على مدى قد يكون خمس سنوات، وقد يكون عشرين سنة ثم يوزع تنفيذ هذا المشروع على عدد من السنين بحيث نعرف إلى أين نسير ومن أين ننطلق.

وبوسعي أن أختار أمثلة أخرى للتدليل على الفرق بين ما تسميه الحكومة بـ «سياسة إنشائية» وما نعتبره نحن سياسة إنشائية حقيقية. أكتفي منها بمثلين:

الأول، هو الاعتمادات التي ترصدها الحكومة لإنعاش القرى التي ليس فيها بلديات وكان الأحرى أن لا تكتفي الحكومة برصد هذا الاعتماد الأفضل، من غير ما تفسير ولا تخطيط، بل أن تضع منهاجاً للإنعاش القروي

تأتي هذه الاعتمادات على ضآلتها، كجزء منه، بدلاً من أن تذهب سدى كما ستذهب .

والمثل الثاني هو اعتمادات الطرق وما إليها، وهذه الاعتمادات نعرف جميعاً كيف كانت توزع، وليس في ميزانية هذه السنة ما يشير إلى أي تغيير أو تعديل، في حين كان يجب أن تخصص الطرق الواجب تحقيقها على ضوء الضرورات الاقتصادية العامة، وأن يوضع بها برنامج شامل، وأن يباشر تنفيذ هذا البرنامج بمعزل عن الموجبات السياسية والحاجات الانتخابية .

هذا ما نغنيه بالسياسة الإنشائية الحقيقية وتنفيذ هذه السياسة يفترض حكماً وجود تصميم اقتصادي شامل كالذي كنا ولا نزال نطالب به .

ولا بد لنا من تذكير الحكومة بأننا عندما اقترحنا إنشاء مجلس الإنماء الاقتصادي منذ أكثر من سنتين كانت هذه الضرورة هي القائمة في ذهننا قبل سواها، ومع الأسف أنشئ المجلس ولكن التصميم لم نعرف بعد أين هو كما أننا اقترحنا آنذاك ما لا نرى بداً من الرجوع إليه الآن، وهو إخضاع السياسة الضرائبية للتصميم الاقتصادي وهذا يصل بنا إلى بحث القسم الثاني من الموازنة، قسم الوردات .

فالسياسة الإنشائية تفرض وجود سياسة ضرائبية فهل هناك سياسة ضرائبية لدى الحكومة؟ الجواب البديهي كلا، فضرائبنا مجموعة نصوص وقوانين اشترعت في ظروف مختلفة ولغايات، كثيراً ما تكون متباينة لا يربطها رابط ولا يجمعها هدف . السياسة الضرائبية سلاح اقتصادي في يد الحكومة، إنها أداة إنماء وليست هي وسيلة جباية وحسب .

ففي أي الوجوه تستعمل الحكومة هذا السلاح؟

هل تستعمله لزيادة الإنتاج في حقل من الحقول أو للخدمة في حقل آخر أم أنها تشجع بواسطته العمران على حساب التجارة أم التجارة وعلى حساب الصناعة؟

الجواب ان ضرائبنا لا تخدم غاية اقتصادية بل كثيراً ما تعوق الإنماء بدلاً من أن تكون وسيلة من وسائله فضلاً عن أنها لا تخدم الغاية الكبرى من وجود الضرائب ألا وهي المساعدة في تحقيق العدالة الاجتماعية . والعدالة الأهم العدالة الاقتصادية، فهي الآن تصيب الفقير أكثر من الغني ولا يكفي أن نقول ذلك بل يجب أن نفتش عن السر .

ولا يسعني إلا أن أنوه بما قاله حضرة مقرر اللجنة المالية في تقريره حول نظرية بفريدج في العجز المقصود فإنها جذيرة بكل عناية وجديرة بوزارة المالية عندنا أن تقتبس منها الشيء الكثير وبنوع خاص المبدأ الأساسي الذي نعتمده لا في تحقيق العدالة الاجتماعية فحسب بل في إخضاع الإنفاق للموجبات الاقتصادية لا للإمكانات المالية وحدها . فهذه النظرية من غير شك تشير إلى التوجيه الصحيح التي يسير عليه الاقتصاد الحديث وغني عن البيان ان لا حديث في الإصلاح يمكن خوضه ما لم نتأكد قبل كل شيء غاية كل إصلاح، عينا العدالة بمختلف أشكالها .

من هنا نستخرج أن الموازنة التي نحن بصدددها قد حققت من غير شك إصلاحات كثيرة ولكنها إصلاحات شكلية حسابية لا إصلاحات إنشائية تعميرية ولا تستحق ما علق عليها وزير المالية من أهمية وآمال عندما أعلن أن السنة المالية التي نحن فيها ستكون سنة عمل وإنشاء وتجهيز.

بقيت ناحية أخرى أختتم بها مناقشتي لبيان الوزير، لقد جاء في تقرير رئيس اللجنة المالية أن وزير المال يجب أن يكون وزير مالية لا محاسباً، والحقيقة أن ثمة نصوصاً موروثة من العهود التي كان فيها وزير ماليتنا محاسباً لا وزيراً. نصوص، هي التي تحول دون انطلاق بعض الوزراء نحو آفاق الخلق. فعلى الحكومة، قبل إصلاح مالي آخر، وعلى المجلس بالتالي، السعي نحو تحرير وزير المالية من هذه النصوص ومن الوظائف الحسابية على وزراء المالية يطلعون علينا عندئذ بموازنات تكون موازنات اقتصادية إنشائية حقيقية لا سجلات حساب وأقصى ما تحققه من إصلاح يظل إصلاحاً حسابياً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إميل البستاني.

إميل البستاني:

إن مستوى المناقشات في المجلس هو عالٍ جداً ويشير بالخير لهذا العهد الجديد، وإني لأضم صوتي إلى صوت الزميل السيد غسان تويني، وبنفس الروح أيضاً، على شكر وزير المالية السابق السيد بيار إده على فتحه الجديد في الموازنة ومع أنه لم يشل الزير من البير، إلا أنه يجب علينا الإقرار أنه كسر الجليد، وأتانا بسابقة في وضع الموازنات، وإن تكن صغيرة فهي أول الطريق وإني أيضاً قبل إبداء الملاحظات أشكر رئيس اللجنة المالية ومقررها لتقريرهما القيمين وكذلك أشكر معالي وزير المالية للفضل التي لخصها لنا في بيانه.

نحن يا سيدي إذ ندرس مشروع الموازنة، نرى أن الحكومة لم تتبع طريقة ناجحة، فالتاجر الناجح مثلاً هو الذي يبني عملاً وارداته كثيرة ونفقاته قليلة. ثم إنني أرى ضرورة زيادة النفقات والواردات في آن واحد لتكون الميزانية مستوفية الشروط التي تعطيها صفة الكمال.

لا شك أننا إذ ندرس الميزانية هذه نتطلع إلى النسبة المئوية، فنرى أن رواتب الموظفين وأجورهم تبلغ ٥٤٪ من الموازنة، وتبلغ النفقات العامة ١٢٪ بينما لم تبلغ نسبة المشاريع الإنشائية والتجهيزية سوى ١٧٪ من المجموع.

وأما النقاط الوجيهة التي أبداهها وزير المالية هي التي يجب أن تعتمد عليها الحكومة في سياستها التوظيفية لأن في الدوائر الحكومة تحمة تجعل الخلل يتسرب في الإدارة بين الموظفين. فماذا فعلت هذه الحكومة والحكومة السابقة؟ إنها لم تفعل شيئاً وإذا فكرت أن الناس تنتظرها أشهراً وأشهرات لتقوم بهذا العمل فهي مخطئة فنحن الآن نتساهل في صدد درس الموازنة لأن بلادنا بقيت سنة ونصف السنة دون موازنة فيجب والحالة هذه أن نقرها بأسرع وقت ممكن.

إنني أرجو من دولة الرئيس أن يدعو الوزراء في الخارج ليسمعوا أقوالي، إنهم في الغرف يتحدثون.

رئيس الوزراء: مقاطعاً - أنا أسمع عنهم، ما عليك كمل.

إميل البستاني: متابعاً

لا أريد أن تسمع عنهم. التخمة بين الموظفين يجب أن تزول ثم إنني أطلب إقصاء الموظفين الذين لا يأتون عملاً أو لا يحسنون القيام بعمل، وأقترح إنشاء مدرسة لتدريب الموظفين لأن إدارة الانتداب مع الأسف، لم تعمل على تدريب الموظفين، ليعملوا في عهد الاستقلال، وتعمدت عدم تدريبهم. وعلة العلل بين الموظفين هي الطائفية، رجل موظف برتبة رئيس دائرة يخدم بمعيته رجل آخر، ويذهب رئيس الدائرة فمن يحل محله؟ ليس من يتدرب على العمل تحت يده، بل يحل محله موظف آخر. فهذا خطأ وأنتم تتحملون مسؤوليته. أين هذه السياسة التي يمكن أن تتبعوها في المستقبل حتى تتلافوا هذه العلة التي هي علة العلل؟

بعد هذا يا سيدي، لنا نظرة عامة على باب النفقات في الميزانية.

التوفير الذي تبغونه لم أراه إلا في ميزانية رئاسة الجمهورية. لقد خفضت ١٠٪ عما كانت عليه في السابق. فعليكم وعلينا أن ندرس هذه الميزانية ونعرف كيف يمكن أن نوفر حتى نعرف ما نوفره فيما هو منتج.

ذكرتم في باب الاحتياط ما سنصرفه على شركة الكهرباء. لقد سمعنا كثيراً عن هذه المسألة. فأين هو المشروع؟ وهل يجوز أن نتحدث عنه ونعتبره واقعاً ويبقى إلى الآن سراً غير معروض علينا لنناقشه؟

أنا أعتقد أن المجلس أن يصوت على هذا المشروع كما تتصورون يا سيدي: إنكم تريدون أن تعتبره أمراً واقعاً قد حصل فتضعون المجلس تجاه الأمر الواقع. ولكن هل فكرتم أنكم عندما أعلن عن شراءكم الشركة، ارتفعت أسهمها وريحتموها أحد عشر مليون ليرة على حساب الخزينة والشعب المسكين؟ فأنا لا، ولن أوافق على الشراء وهنالك غيري لن يوافق أيضاً فيجب أن تعتبروا الأمر واقعاً.

لقد طالبنا الحكومة اثر الانقلاب أن تنشئ مجلس إنماء اقتصادي. لقد أصاب هذا المشروع ما أصاب مشروع الإثراء غير المشروع.

ومجلس الإنماء من يترأسه؟ الوزير. ومع احترامي للوزير لا يمكننا أن نقر أن الوزير هو اختصاصي؟ إن الوزير يأتي عملاً سياسياً وهذا المشروع، مشروع الإنماء الاقتصادي، يجب أن يكون بعيداً عن السياسة. نذكر الحكومة أننا سنطلب منها في القريب العاجل حساباً مفصلاً تقدمه لنا عن هذا المشروع، مشروع الإنماء الذي مضى عليه أكثر من ستة.

لم أر في باب النفقات شيئاً عن مشروع الضمان الاجتماعي ولكني رأيت خمسة ملايين ليرة لليانصيب الوطني وهي تنفق لهذا الشيخ أو لهذا الخوري أو لهذا الملجأ أو إلى آخر ما هنالك، وتنفق في طرق سياسية لا اجتماعية. فلو خصصنا جزءاً من هذا المبلغ على الأقل لمشروع الضمان الاجتماعي لأغنياكم عن التبجح بالقول الآن. إننا زدنا مئة مئة سرير في المستشفى الفلاني. ما قيمة المئة سرير يا سادة؟ لقد وعدنا الشعب التطبيب المجاني والضمان الاجتماعي ونحن مسؤولون عنه.

وأما عن المدارس المهنية فنذكر الحكومة في بيانها أنها تبني مدرسة واحدة ولكن البلاد تئن من البطالة، ولو

تلمسنا موضع هذه البطالة لوجدناها في فئات المتعلمين فقط، لا في فئات أرباب الأعمال. إذن نحن بحاجة لزيادة مدارس الصناعة وفي الميزانية مبلغ بسيط لمدرسة واحدة من المدارس الصناعية. ومدرسة واحدة لا تكفي.

أما عن طرق والمواصلات فأقول: ليس كل ما يطلبه القروي هو السماد الكيماوي والمساعدات الفنية المالية فحسب بل التسهيل لطرق المواصلات قصد تصدير منتجاته. لو ذهبت يا سيدي لبعض المناطق، في الإقليم كما في الجنوب أم في الشمال لكنت ترى كيف يرسل القروي محصول أرضه إلى السيارة. فأين هي الطرق، وكيف حالتها؟ وعدا عن ذلك يمكننا أن نقول إن ما ينتجه القروي الآن لا يمكن أن يباع بسعر يزاحم أسعار المنتوجات الأجنبية لأن أسعار منتوجات هذا القروي مرتفعة بسبب ما يتكبده من مصاريف للنقل.

لقد أجزنا تصدير التفاح إلى مصر، ولكننا اصطدنا بعقبة وهي أن سعر التفاح الإيطالي في مصر أرخص من سعر التفاح اللبناني، ويعود ذلك لرداءة الطريق وسوء المواصلات فسعر التفاح في لبنان يبقى عاليا، مما يلزمنا في التفكير بتوفير السبل أمام الفلاح لإرسال بضاعته إلى السوق بسعر خفيف. فعليكم أن تهتموا بهذه الناحية، وأن تؤمنوا للقروي سهولة المواصلات.

والآن، يا سادة، أريد أن أتحدث إليكم في أهم نقطة، وهي ميزانية الجيش اللبناني. إنها تبلغ عشرين مليون ليرة تقريبا. وعندما سألتنا وزير المالية عما سيفعله بمال الاحتياط، ذكر لنا أشياء كثيرة يمكن أن يصرف الاحتياطي من أجلها، ولكنني أقول إن هذا البلد الذي يهدده دائما المعتصبون، وهم على حدوده وهم يريدون احتلال أراضي لبنان قبل غيره، لم يفكر أحد أن عدد العدو يناهز عدد سكان لبنان، بيد أن جيشه يبلغ مائة وعشرين ألف مقاتل، بينما نكتفي نحن بأن نرصد عشرين مليون ليرة لميزانية الجيش. هل يجوز هذا وهل فكرتم بوجوب مضاعفة هذا المبلغ على الأقل، ومضاعفة عدد أفراد هذا الجيش ومن هم أفرادهم من أبنائنا، فإذا صرفتم على هذا الجيش حللتكم مشاكل كثيرة فضلا عن توطيد الدفاع عن أراضينا وحدودنا. يمكنكم تشغيل الأيدي العاملة في هذا الجيش وتشغيل الأقوياء من اللبنانيين في الجيش، وبدلاً من أن تصرف الميزانية على الموظفين، يجب أن تصرف على الشباب الذين يدافعون عن البلاد، ولا نعتد على أحد بل على أنفسنا.

ولا أود أن أشرح أموراً يجب أن تبقى سرية وكلكم يعلم ما أعلم، ولكنني أقول دون تبسط، انه يجب علينا أن نضاعف هذه الميزانية وأن نصرف مال الاحتياط لتقوية هذا الجيش عدة وعدداً.

الواردات يا سيدي:

ذكر حضرة رئيس اللجنة المالية والموازنة بأن تحصيل الضرائب لا يتم كما يجب وأريد أن أخص بالذكر ضريبة واحدة، وهي ضريبة الدخل. هل تعتقدون أن الحكومة تحصل الضريبة كما يجب، نحن في هذا البلد ننعم أكثر من غيرنا، ذلك لأن القانون قانون ضريبة الدخل، يطبق فقط على الأرباح التي تجني في لبنان ونحن نعلم أن اللبنانيين يعملون خارج لبنان أكثر مما يعملون داخله. فعلى الأقل، يجب أن تهتم الحكومة بتحصيل ضريبة الدخل في لبنان بأكملها.

الإثراء غير المشروع. لا يقصد منه الاقتصاص ممن أثروا، بل أن يكون مورداً للخزينة وبإمكانكم دون ضجة أن تحققوا في ثروة بعض اللبنانيين، الذين لم يكتفوا بالإثراء، ولكنهم لم يدفعوا الضريبة، أو أنهم دفعوا قسماً ضئيلاً منها. أنا أعلم مع الأسف، أن بعض الموظفين في ضريبة الدخل يعلمون التاجر كيف يمكنه أن يتهرب من ضريبة الدخل وقد جرى هذا معي منذ سنوات.

رئيس الحكومة: مقاطعاً - هل أعطيت خبراً للحكومة وأعلمتنا بأسمائهم حتى نفتص منهم.

إميل البستاني: متابعاً

وضريبة الدخل حسب تقديراتكم لهذه السنة هي أقل بمليون ليرة عن السنة الماضية. لماذا هذا النقص هناك أمر آخر لزيادة الواردات وزيادة الإنتاج.

في هذا الأسبوع قام فخامة الرئيس بزيارة أكثر مصانع البلد ولا شك أن في هذا تشجيعاً هاماً لأصحاب الصناعات في لبنان، ولكنني أتساءل ما ستفعل الحكومة إذا زاد الإنتاج؟ هل أنها ستهيء له أبواب تصدير. . لم أر كلمة واحدة عن الأسواق المجاورة وعن أسواق البلاد العربية خاصة، وهي التي تشبه أميركا جديدة بالنسبة لنا. قولوا ماذا تفعلون بهذه النقطة؟ ها قد مرت أشهر على مقررات الجامعة العربية بصدد الاتفاق الاقتصادي، وهو اتفاق اقتصادي بسيط جداً، قام على أساس الضمان الجماعي، وإلى الآن نرى أن حكومة العراق وحكومة سوريا لم تصدقا بعد هذا المشروع.

ماذا فعلتم وسوريا قريبة جداً منا؟ لماذا لم تسافروا إلى هناك؟ ولماذا لم يحرك سفيرنا في العراق ساكناً؟ من فكر منكم بزيارة الخليج العربي؟ لم يفكر أحد من الحكومة أن يفعل ذلك. لكن أفراد الشعب هم الذين يذهبون من أجل إنجاح تجارتهم وبالتالي إنجاح تجارة لبنان العامة، دون مساعدة ما من الحكومة اللبنانية.

تحدثون عن معاهدات التكافؤ، ولكن لا أرى شيئاً من آثارها. نحن نريد أن تقوموا بعمل سريع، وأريد أن ألفت نظر الحكومة إلى نظرة انكسرة إلى المعاهدات التي تعقدها، حتى مع البلدان التي هي وراء الستار الحديدي، وأذكر هنا ما قاله السيد ونستون تشرشل في مجلس العموم البريطاني بهذا الصدد:

نبذة من خطاب السير ونستون تشرشل

ألقاه في مجلس العموم البريطاني يوم الخميس في ٢٥ شباط سنة ١٩٥٤

كما ورد في مجلد هانزرد ٥٢٤ رقم ٦٢

توجد طريقة واضحة تساعد على إنماء الاتصالات والاجتماعات المفيدة. فكلما اتسع نطاق التجارة عبر السار الحديدي بين بريطانيا العظمى وبين روسيا السوفياتية واتباعها زادت إمكانيات العيش معاً في رخاء زائد. وإذا توفر الرخاء لجميع الفرقاء وسهل الحصول عليه فليس من وراء ذلك سوى الخير لتبادل التجارة والخدمات على مدى واسع إذ كلما امتزج المعسكران العالميان في تجارة حقيقية مجدية تضاءلت أهمية الاعتبارات

العسكرية الصرف. إن أفكار الغير سرعان ما تجد طريقها إلى عقول الناس.

لا ينجم عن التغلغل الودي سوى الخير، وما من داع للخوف منه. وإذا لم تحش هذا روسيا السوفياتية فذلك في حد ذاته دلالة طيبة. لهذا كنت مسروراً جداً لمدى النجاح الذي أحرزته الزيارات التي قام بها مؤخراً رجال الأعمال البريطانيون إلى موسكو. أنا لا أقترح قيام تعامل في المعدات الحربية في الوقت الحاضر بما في ذلك بعض قطع الآلات التي تتألف منها الأسلحة والأسلحة الثقيلة. غير أن حدوث تساهل ملحوظ في تطبيق الأنظمة المتعلقة بالمصنوعات والمواد الخام والشحن وهذه على ما نذكر وضعت منذ ثلاث أو أربع سنوات خللت في ظروف كلنا يشعر باختلافها عما هي عليه اليوم، فإن تساهلاً كهذا لذو فائدة وخاصة إذا وضعت بأحكام مع مراعاة الاعتبارات العسكرية وغيرها. إننا الآن نفحص هذه القوائم وسنبحثها مع أصدقائنا الأميركيين.

إن صديقي المحترم رئيس مجلس التجارة يبذل النشاط في هذا الموضوع منذ أمد. وبالطبع أنا أحصر الكلام عن الاتجار مع روسيا.

إذا كانت بريطانيا نفسها ترغب بالمساعدة مع موسكو فلماذا تخافون أنتم؟ ولماذا تبقى هناك معاهدة يحول دون تصديقها لا عداوة قائمة بيننا وبين تلك الدولة بل بينها وبين بعض الدول الأخرى التي نعلم بثروتها من بعيد مع العلم أن هذه المعاهدات هي محض اقتصادية.

شركات البترول: نحن نشارك الحكومة نظرتها وأملها في أن تتوفق في الوصول إلى اتفاق مع شركات البترول، ولكنني لا أدري إذا كانت الحكومة تسير في طريقة صحيحة في مخابراتها مع هذه الشركات. لا أعلم ما إذا كانت نتيجة عدم الاتفاق تكون وخيمة أم لا ونحن نرغب رغبة جازمة في أن تقوم بيننا وبين شركات البترول والدول التي تنتمي إليها علاقات طيبة ولكن لا يمكننا يا سادة أن نعيش:

كالعيس في البيداء يقتلها الظما والماء فوق ظهورها محمول

يجب أن تفهموا الشركات والحكومات التي تنتمي إليها بطريقة جلية أن ملايين الجنيهات التي تأتي أرباحاً لا يستفيد لبنان إلا بالقدر القليل الضئيل منها. هذا أمر ستكون نتيجته وخيمة في صدد العلاقات بيننا وبين الدول العربية، وبيننا وبين الدول التي تنتمي إليها هذه الشركات.

طالبنا في الماضي أن ينشأ بنك إعمار عربي يكون رأسماله من الدول التي تنتج البترول، ويكون هذا البنك تجارياً بحتاً ويكون في لبنان وسوريا والبلاد العربية التي لا بترول فيها ولو كان هذا البنك موجوداً الآن وكان يقوم ببعض المشاريع لكانت المشادة بيننا وبين شركات البترول على غير الحدة التي هي عليها الآن ولذلك يجب تنبيه الشركات والدول التي تنتمي إليها (ومنهم دولة صديقة تتكدس في بنوكها مئات الملايين من الجنيهات) أقول يمكن للحكومة أن تطلب منها أن تنشئ هذا البنك.

لا يمكن أن نقبل بأن نرى البترول يمر في أراضينا ونحن نكتفي منه بأن نتفرج عليه. نحن لا نأخذ من هذه الشركات سوى مليوني دولار في السنة ولكن هذه الشركات تستفيد لقاء ذلك من إعفائها من ضريبة الدخل

وغيرها من الضرائب ومن الرسوم الجمركية ومن حق استعمال اللاسلكي والمطارات وغير ذلك وما لكل هذا من ثمن؟

إن أميركا وبريطانيا لا تعفيان أحداً من الضريبة. فهل جربتم أن تطبقوا هذه الضريبة في لبنان على غرار ما تفعل كل منهما في بلادهما.

نحن لا نريد منكم أن تخصموهم، نريد أن نجعل منهم أصدقاء ولكن نطلب ويطلب الشعب أن تزيدوا وارداته.

أما عن مشاريع النقطة الرابعة فأقول يجب أن تحاول الحكومة أن تزيد من المشاريع التي تساهم فيها النقطة الرابعة. نحن نعرف أن النقطة الرابعة لا تصرف شيئاً إلا إذا صرفنا مقابلها فعلى الحكومة أن تلج على الدولة الصديقة أميركا أن لا تكفي بإغراق الملايين على العدو إسرائيل. نحن نسمع جعجعة ولا نرى طحيناً.

هناك مورد آخر للدولة هو في أملاك الدولة.

نحن نعلم أن الحكومة تدفع ملايين من الليرات بدلاً لإيجارات. فهل فكرتم يا سادة بيع البعض من أملاك الدولة لتشييد بأثمانها مراكز ودوائر حكومية ومكاتب تبني كمكاتب للحكومة. لنأخذ مثلاً على ذلك المشتل الزراعي في فرن الشباك. لماذا تريدون أن يكون هذا المشتل في فرن الشباك ولا تجعلونه في البقاع مثلاً؟ لو أن أحداً يملك مشتلًا أو جنية في سوق الطويلة إلا يبيعهما؟

كذلك مدرسة الصنائع ومدرسة الدرك والميكانيك، تخشيبات قائمة، وعار على الحكومة أن تبقى مكانها وأن لا تبيعها الحكومة لتبني بأثمانها أبنية جديدة. يبيعو مدرسة الصنائع في بيروت وابنوا بدلاً منها في جونيه مثلاً.

يجب أن تقتدي الحكومة بالتجار فالعازارية مثلاً باعت وبنت لها مكاناً آخر على رأس جبل. لا تنتظروا تصديق الميزانية ولا نهاية السنة بل فكروا بالمشاريع من هذا الأسبوع وقدموها للمجلس ليقرّ هذه المشاريع.

أما عن راديو أوريان فأقول إنه لو أحب أحد أن يتكلم مع بلد آخر لما أمكنه ذلك، مع أنه من السهولة بمكان، في بلد مجاور كالعراق مثلاً فالشركة شركة «راديو أوريان» موروثة في هذه البلاد، وهي من بقايا عهد الانتداب، ولا يمكنها أداء هذه الخدمة. كذلك حدث عن البرقيات التي ترسل بواسطة (راديو أوريان) والتي تكلفنا أضعاف ما تكلف مثيلاتها في البلاد الأخرى.

مورد آخر يجدر التوقف عنده هو بنك سوريا ولبنان بنك الإصدار. أجيوني، هل أن هذا البنك دفع ما يترتب عليه من ضريبة الدخل؟ ما هي أرباحه؟ لقد قالوا لي، يا سادة، إن أرباحه بلغت الخمس والعشرين مليون ليرة في السنة، ويمكن للحكومة أن تطلع على ميزانيته لتعلم ما حصل عليه من أرباح. الغريب أن الحكومة حينما تريد إنشاء بنك للتسليف الزراعي والصناعي، يقيم هذا البنك العراقي في وجه الحكومة ويطلب منها فائدة فاحشة. هذا البنك هو بنك إصدار ويجب أن يكون للحكومة السيطرة عليه.

نعم أنا أعلم أن له ديناً علينا ولكن أما أن لنا أن نتخلص شيئاً فشيئاً من هذه الديون بواسطة الموارد التي تمر تحت أعيننا فننظر إليها ولا نرى منها شيئاً؟

أما زراعة التبغ فقد كنت ذكرت لمعالي وزير الزراعة بصدد زيادة التصدير وقلت له بأن هناك أشخاصاً يمكنهم ذلك إذا ما سمح لهم أن يزرعوا التبغ والدخان بغية التصدير وقد طلب إلي معرفة ما إذا كنت أود القيام بهذا العمل فأجبتته بأن عملي كنائب يمنعني من أداء ذلك. ولكن هناك تجاراً كثيرين يودون تأسيس شركة للتصدير ويمكنهم إنشاؤها ولا يكون لها الحق في أن تزرع للاستهلاك المحلي بل للتصدير فقط.

هناك موارد وموارد أخرى وأكتفي بهذا القدر اليوم ولكنني أذكر الحكومة بأن خزانة الدولة هي جيوب رعاياها فإذا عززتم دخل الفرد المنتج ذلك الفرد الذي يمكنه أن ينال قوته حتى من الصخر إذا عززتم دخله وحققتم تسهيل الطرق والتصدير اغتنى الفرد وعندها فقط يمكنكم أن تقولوا إن حالة الخزينة هي حسنة. نحن ندفع مقدار ١٤٠ ليرة لبنانية يا سادة بمعدل كل فرد وهذا المقدار يزيد عن كل ما يدفعه الفرد في أي بلد عربي، لأن المعدل الوسطي في أعلى بلد عربي هو أقل بثلاث مرات عما هو عندنا. إذن إذا سهلت طرق الإنتاج والتصدير فعندها تكونون سالكين الطريق المالي الصحيح.

الرئيس: هل من يريد أن يتكلم في جلسة اليوم؟

سكوت

الرئيس: إذن ترفع الجلسة على أن تعقد غداً لمتابعة المناقشة العامة وذلك في الساعة الرابعة بعد الظهر. ورفعت الجلسة في تمام الساعة السابعة بعد الظهر بعد أن تقرر يوم الخميس في ٢٢ نيسان سنة ١٩٥٤ الساعة الرابعة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

عادل عسيان

أمين السر

كلوفيس الخازن

ناظم القادري

مدير عام المجلس النيابي

رياض أرسلان

رئيس دائرة المحاضر

عبد الرزاق الحفار

الجلسة الخامسة عشرة

المنعقدة في الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع

في ٢٢ نيسان سنة ١٩٥٤

المواضيع المبحوثة:

١ - بحث الموازنة بصورة عامة.

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة عشرة من العقد العادي الأول في الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ٢٢ نيسان سنة ١٩٥٤ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

واعتذر السيدان: ريمون إده وحميد فرنجية.

وتمثلت الحكومة بحضرات الوزراء السادة: جبرائيل المر، كاظم الخليل، جورج هراوي، مجيد أرسلان ورشيد كرامة.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

المعتذرون، تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: الغائبون تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة لأنه ليس من أوراق واردة.

فتلا الكاتب الملخص التالي:

المواضيع المبحوثة:

١ - خطب حضرات السادة النواب بشأن الموازنة بصورة عامة.

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة عشرة من العقد العادي الأول سنة ١٩٥٤ في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في ٢١ نيسان سنة ١٩٥٤ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيّب السادة: ناظم القادري، كامل الأسعد، أحمد الأسعد، أديب الفرزلي، حميد فرنجية، ديكران توسباط، كمال جنبلاط ونصوح الفاضل.

واعتذر السادة: جوزيف سكاف، ريمون إده وصبري حمادة.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد عبد الله اليافي وبحضرات الوزراء السادة: الخليل، أرسلان وكرامي.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم تناوب بعض حضرات السادة النواب على الكلام بصدد موازنة سنة ١٩٥٤ وذلك بصورة عامة.

ورفعت الجلسة في الساعة السابعة بعد الظهر بعد أن تقرر يوم الخميس في ٢٢ نيسان سنة ١٩٥٤ الساعة ٤ بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر.

سكوت

الرئيس: إذا لم يكن صدق المحضر.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده:

سيدي الرئيس، أيها الزملاء، إني آسف أن يكون معالي وزير المالية غائباً، ولكنني أعتقد أن الظروف تقضي بأن نقطع كل تأخير بشأن الموازنة.

باديء ذي بدء، اننا لا نرى في فذلكة الموازنة المقدمة من معالي وزير المالية الحالي، الأسباب التي وردت حول تأخير الموازنة، وقد جاء فيها أن الأسس الجديدة التي بنيت عليها الموازنة كانت من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تأخير تقديم الموازنة ضمن المهلة القانونية. إذا صحَّ السبب لجهة تأخير موازنة سنة ١٩٥٣ فلا يصح لموازنة سنة ١٩٥٤، فالسبب ليس لأن الأسس الجديدة التي بنيت عليها الموازنة لسنة ١٩٥٤ كانت جاهزة قبل انقضاء العام الماضي، مما جعل وزارة المالية تنصرف إلى إدخال تعديلات أساسية على المرسوم الاشتراعي رقم ٥٥ الخاص بقوانين المحاسبة العامة.

فما هي الأسباب إذن التي أدت إلى التأخير في تقديم الموازنة؟

أعتقد أنها السادة أنه حان الوقت أن نقول الأمور على حقيقتها وبحذافيرها لا للانتقاد ولكن من أجل الاطلاع على كيفية سير الأمور ولكي نتلافها في المستقبل.

تعلمون أنه عندما توضع الميزانية تأتي كل وزارة وتقدم مشروع اعتماداتها إلى وزارة المالية ثم تحصل مناقشة حول الاعتمادات المرصدة وحول حدودها استناداً للأرقام المتوفرة لديها وحسب أرقام السنة الماضية فهذه هي مهمة وزير المالية وهو أن يبحث مع زملائه ضمن حدود الاعتمادات التي أمكنه توفيرها.

تلك المناقشة أخذت وقتاً طويلاً والسبب في ذلك ليس لأن هنالك عدم اتفاق بين الوزراء حول موضوع مشاريع الإنفاق العام إنما هناك تقديرات وهي مبنية على حالة الإدارات العامة والتقاليد عند وضع التقديرات اللازمة من أجل النفقات العامة ولا أقول الإنشائية لأنها أخذت قسماً كبيراً من المناقشات قبل وضع الموازنة خصوصاً وقد سمعنا ملاحظات حول النفقات الإدارية وكمية النفقات الباهظة التي تأخذ القسم الأكبر من واردات المشاريع الإنشائية والتجهيزية لإنفاقها في طرق غير مجدية، فحرصنا ضمن حدود إمكانياتنا وصلاحياتنا وحدود سلطتنا على أن نقف موقفاً شديداً بشأن تخفيض النفقات الإدارية ما أمكن.

فلا شك أن مهمة وزير المالية في وضع الموازنة شاقة وليست الصعوبة فقط حين وضع الميزانية بل أيضاً طيلة السنة المالية لإيجاد الملاءمة بين الأرقام والاعتمادات المرصدة والإنفاق الذي يتطلبه حسن سير الأعمال. لا شك أن في الموازنة الجديدة شكلاً جديداً بني على قانون سبق لمجلسكم الكريم أن وافق عليه وتضمن هذا الشكل الجديد تقسيم الموازنة هذه ناحية من نواحي إصلاح الموازنة. إني أضيف أن الإصلاح هو أكثر من أن يكون شكلياً.

إني أزيد وأقول بأن تنظيم الموازنة جزء إصلاحي أساسي ولكن لا يعتبر الإصلاح بحذافيره بل هو يبقى في مضمون الموازنة وفي أمور عديدة سوف نأتي على ذكرها في بحثنا هذا.

إنما الأمر الذي أود أن أقوله هو أنه ليست هذه القوانين الجديدة إصلاحاً شكلياً فحسب! فنحن نرى في قوانين قطع الحسابات أن أغلب الاعتمادات التي وضعت في كافة الوزارات لم تنفق في بحر السنة المالية وبنوع خاص الإنشائية منها والتجهيزية. ففي وزارة الأشغال العامة بنوع خاص كانت ترصد اعتمادات ما بين عشرة أو خمسة عشر مليون ليرة وقطع الحساب يأتينا بسبعة أو ستة ملايين غير منفقة. فكانت إذن الوضعية السابقة وضعية كاذبة وكانت هذه الأرقام توضع في الموازنة وتبقى في الخزينة ولم تخرج إلى المشاريع. وكان يلزم للحكومات وللنواب أن يعودوا إلى مناطقهم ليوزعوا الاعتمادات على الشكل الذي يرد في الموازنة وكان الرأي العام يفقد الثقة سنة بعد سنة، لأنه كان يرى اعتمادات باهظة للمشاريع وتمضي السنة المالية ولا يمكن للحكومة أن تقوم بصرف جزء بسيط من الأموال المرصدة. وكان هذا الشيء ناتجاً عن تقسيم الموازنة ويتعدى الناحية الشكلية ودخل في صميم الإصلاح الذي كلنا نطالب به.

أما الموازنة في شكلها العام فأود أن أقول إنها أول موازنة تأتي للمجلس ولم يكن فيها اعتماد واحد لوظيفة جديدة. لم تأت موازنة قبل اليوم لا تتضمن نفقة إدارية واحدة جديدة. لعل هذا التجديد يوجه إلى بعض الانتقاد في بعض النواحي، سوف نأتي على ذكرها.

كثيرون بين الزملاء الكرام ناقشوا وبحثوا في النفقات المنتجة وغير المنتجة، وأعتقد أن هذا التفسير مخطيء نوعاً ما، لأن قسمة الموازنة لنفقات إنتاجية وغير إنتاجية يصعب تحديد معانيه بهاتين الكلمتين فهل يمكن مثلاً أن نقول إن نفقات وزارة التربية أو العدلية هي غير منتجة وهي من الوزارات التي لها اعتمادات أغلبها إن لم تكن كلها نفقات إدارية للموظفين والأجور.

وأنا أرى شخصياً أنه من الأنسب أن يقال إن هناك نفقات إدارية عامة ونفقات إنشائية وتجهيزية، على أن تكون هنالك مراقبة من أجل البحث حول كلفة المشاريع والنسب المئوية التي من شأنها تسهيل الرقابة على سير الإنفاق.

والآن ابتدء ببحث هذه النسبة المئوية في النفقات وحينما نبتدىء بدرس النسب المئوية في النفقات نرى أن نفقات الإدارة (نفقات الرواتب والأجور وملحقاتها) نسبتها هي ٥٣,٧٩٪.

لماذا هذه النفقات ولماذا هذه النسبة العالية؟ هي لأن وضع الإدارة لم يكن مرتكزاً على أسس علمية ولم تكن حتى الآن بنيت دراسات كاملة حول الجهاز الإداري وحول إمكانيات وحاجيات الدولة وأضيف أن هنالك مصالح عديدة ما تزال قائمة في بعض الوزارات بالرغم من عدم حاجتها إليها وعمل الإدارة هذا يتطلب دراسة طويلة مستفيضة لوضع الإدارة وإذا لم تأت هذه الدراسة فسوف نستمتع في موازنة عام ١٩٥٥ التي سوف تبحث في هذا المجلس إلى الملاحظات والانتقادات ذاتها التي طالما سمعناها في المجالس السابقة وفي المجلس الحالي.

إن المراسيم الاشتراعية التي جاءت لكي تضع نظاماً للموظفين من أجل رفع مستواهم وبنوع خاص لإيجاد ضمانات للموظف أن هذه المراسيم كانت نتيجة حتمية لحالة الإدارة قبل العهد الجديد بالنسبة إلى التغييرات والتطورات التي كانت تحدث لأسباب سياسية وغير سياسية في كافة الدوائر والدواوين. إنما هذه النية التي أملت على أصحابها المراسيم الاشتراعية تعدت بكثير الأمور التي كان يجب أن يحافظ عليها، لأنه حان الوقت كي نعلم بأن مصالح هذا البلد تقضي بأن تفصل الإدارة فصلاً كاملاً عن السياسة. ولكن لا يمكن فصل الوظائف السياسية في الإدارة عن السياسة ولا يمكن أن يعتبر جميع الموظفين في وضعية واحدة.

هنالك موظفون سياسيون، أو يفرض فيهم تنفيذ سياسة الحكومة، فلا يمكن ولا يعقل أن يستمر هؤلاء الموظفون في الوظائف نفسها التي هي سياسية مع تغيير الحكومات وتبديل أساليب الحكم.

أما إذا لم تكن هذه المحافظة على الموظفين بشكل عام وخصوصاً الإداريين منهم بموجب النصوص كما جاءت يستحيل على أية حكومة ما دام الأمر كذلك أن تأتي بأعمال إصلاحية جديدة، لأن هنالك تقاليد في الإدارة ولست أنتقدها، بل أصفها كما هي، تقف حجر عثرة في سبيل التقدم والإصلاح العام اللذين يتطلبان عناصر جديدة، وتفكيراً جديداً في أساليب الإدارة والدولة.

فمن نتائج هذه المراسيم الاشتراعية رأينا في موازنة سنة ١٩٥٣ ارتفاعاً بالرواتب والأجور وهذا الارتفاع جاء قسم منه في الموازنة السابقة والقسم الآخر جاء في هذه الموازنة.

ومن جملة نتيجة هذه الأنظمة الجديدة أنه وضعت ترقية أئوماتيكية للموظفين كل سنتين وأن هذه الترقية تقدر نفقاتها وحدها بمليونين و ٥٠٠ ألف ليرة يجب أن تدخل سنة بعد سنة في صلب الموازنة، وهذه ناحية هامة نعيدها أهمية كاملة.

لقد بحث في هذا الموضوع غيري من الزملاء الكرام وهي قضية التقاعد والأموال التي سوف تتراكم سنة بعد سنة على الخزانة العامة، والتي يجب أن تدرس، وأن تأتي الحكومة بسياسة إيجابية من أجل التخفيف من العبء المالي في المستقبل. وأبادر سريعاً للقول بأنه ليس بإمكانية أية حكومة أن تأتي بالسريع العاجل بنتائج تلك الدروس، إنما الشيء الذي نتمناه إذا لم تكن هذه الدروس، وهو أن تباشر لتستمر ولا تنقطع لتعطي النتيجة المطلوبة.

النفقات العامة ونسبتها المئوية ١٣,٢١٪ هنا يجب أن تقوم لها دراسة وافية كافية حول حاجيات المصالح في الدولة، ليس فقط حول عدد الموظفين، نحن نعلم أن كل المصانع والشركات اضطرت إلى أخذ أخصائيين فنيين تخصصوا في قضية توفير المعاملات، فنحن بحاجة كلية إلى هذا النوع من الدراسة وعندها سوف تتوفر الكثير والكثير من النفقات العامة، وقسم كبير من هذه النفقات يخرج من وزارات ليدخل في وزارات أخرى أي أن قسماً كبيراً منها يدور اعتماده في الوزارات، فمثلاً على ذلك نفقات التلفون والبرقيات والمياه والكهرباء في بعض المدن.

نأتي الآن إلى النفقات الاجتماعية والثقافية وتبلغ نسبتها ٦٪. إن هذه النفقات لم تزل نسبتها قليلة وأقول قليلة لأنني أعتقد لولا قيام مؤسسات اجتماعية وثقافية لما كان هذا البلد على هذا المستوى الذي نراه.

يجب على هذه النفقات أن تزيد في المستقبل كثيراً لأنها توفر كثيراً من الأعباء الملقاة على عاتق الدولة. ولكن هذا لا يعني أن الاعتمادات المرصدة في هذا الباب كلها في محلها ويمكن القبول بها. لا شك أنه يصعب كثيراً أن تأتي النفقات في حالة جيدة قبل أن تدرس هذه النواحي من أجل مراقبة النفقات عن طريق الجمعيات العلمية وغير العلمية التي تدخل فيها السياسة والطائفة، وعلى هذا الأساس أقول إن قسماً من هذه الاعتمادات يجب أن يعاد النظر فيه لأجل إيصالها إلى أبواب أصلح من الأبواب التي توجد بها.

اعتمادات التجهيز والإنشاء نسبتها ١٧/٨١٪: لا شك أن هذا القسم من الموازنة يجب أن يزداد في المستقبل. ومن جملة ما كنا نبتغيه من تقسيم الموازنة هو إظهار هذه النسبة الضئيلة إظهاراً جلياً لكي يتسنى للحكومات والمجالس النيابية والرأي العام الإسراع أكثر فأكثر لرفع هذه النسب المعدة للتجهيز والإنشاء. واني واثق بأن هذا القسم من الموازنة سوف يكون السلاح الأساسي الذي يمكن للحكومة أن تأتي به أمام المجلس ناجحة أو فاشلة في المستقبل.

قال بعض الزملاء وهم على حق أنه يجب في هذا الجزء من التجهيز والإنشاء أن يكون هناك تصميم شامل. إن هذا القول محق ولكن هل يمكن أن يكون هنالك تصميم شامل وأن يطبق هذا التصميم الشامل إذا بقيت الحالة السياسية على ما هي عليه الآن؟

هل يمكن أن يكون هناك تصميم شامل وأن ينفذ هذا التصميم إذا لم تكن هناك هيئة مؤلفة من اختصاصيين تستمر استمراراً من أجل تطبيق هذه النفقات.

فطالما نحن على هذه الحالة لا يمكن لحكومة ما أن تأتي بتصميم شامل. وحتى ذلك الوقت يجب أن نضع أمام أعيننا المشاريع التي يجب أن نعتبر أن لها صفة الأولوية بالنسبة إلى المصالح العامة.

وإذا كنت أريد أن أكتفي بإلقاء بعض النظريات التي أؤمن بها وليست عملية لقلت التجهيز والإنشاء قبل ورود التصميم الشامل.

نأتي إلى استهلاك سندات الخزينة ونسبتها ٢٪. تعلمون أيها الزملاء كيف أصدرت الحكومة سندات الخزينة وكيف كان الصرف وقتئذ.

على أثر التصويت على قانون النقد اللبناني والنص على إصدار الخزينة لسندات - وهذا جاء على أثر تخفيض الفرنك والبحث في تخفيض الليرة اللبنانية أو إبقائها على ما هي عليه أو أن يعوض على هذا الموقف بإصدار سندات على الخزينة - فوضعت شروط لهذه السندات ويسرني أن أقول إن الفضل الأكبر لهذه السياسة التي حفظت للنقد اللبناني قيمته يعود لدولة الحاج حسين العويني لأنه عندما كان في وزارة المالية تمسك في الدفاع عن قيمة الليرة اللبنانية وأحسن، لأننا سوف نرى فيما بعد نتيجة هذه السياسة النقدية على المصالح في هذا البلد. وبمناسبة البحث حول السندات على الخزينة نأتي على قضية النقد وتخطيطه الذهبية وخصوصاً النقد المتداول بالليرة اللبنانية.

فماذا نرى في هذا الباب؟ نرى وأريد أن ألفت نظر الزملاء إلى أنه في سنة ١٩٥٣ وفي ٣٠ حزيران كان النقد اللبناني المتداول بالليرات يبلغ ١٩٦ مليوناً أي بانخفاض كبير بالنسبة لما كان عليه سابقاً، وتذكرون يا سادة أن في حزيران الماضي والشهور التي تلتها حتى شهر تشرين، شعرنا بضيق وموجة من الصعاب التجارية جعلت البعض يتشاءم كثيراً ويرسل تهماً عديدة حول سياسة وزارة المالية والدولة.

ولكن ماذا نرى بين حزيران ١٩٥٣ وكانون أول ١٩٥٣؟ نرى ارتفاع النقد المتداول من ١٩٦ مليوناً إلى ٢٠٥ ملايين.

إذا كنت أشرت إلى هذا الرقم، فلأنني أعتبر أن وزارة المالية في هذه الناحية كما في غيرها قامت بواجبها وبكل ما كان بوسعها أن تفعل دون الاسترسال بأساليب، ربما كانت نتائجها على النقد اللبناني غير مستحبة.

أما الاحتياط في النفقات الطارئة في موازنة هذا العام فهي مليون و٤٨٥ ألف ليرة. أعتقد أن هذا الاحتياطي للطوارئ لم يبق منه شيء بل أسفر عن عجز لأن الدراسات الأولية التي تمت في اللجنة المالية قد استغرقت أكثر من هذا الرقم، وإذا استمرت الحال على ما هي عليه فإن الرقم الإجمالي سوف يرتفع كثيراً.

من ناحية الاحتياطي العام لا أريد أن أردد قول من سبقني حول هذا الموضوع، ولكن أريد أن ألفت النظر حول ما صرف من هذا الاحتياط الذي بلغ من ٢٠ إلى ٢٣ مليون ليرة، ويجب أن نضع أمام أعيننا أن هنالك نوعين من المشاريع لا بد من إيراد كافة الاعتمادات لها، لأن لها صلة وثيقة بمستقبل الاقتصاد اللبناني، وهي

الماء والكهرباء، خصوصاً المياه للزراعة والكهرباء للصناعة. ولا يمكن أن نأمل إيجاد الكثرة في الصناعات والإمكانات ما لم تتوفر الطاقة الكهربائية من أجل هذه المصالح.

فيما يتعلق بالواردات أرى أن نسبة الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وغيرها من المداخل - ولا أرى مناسباً أن أدخل في بحث طويل حول النظريات القائلة في حسنات التفريق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة - وتجعلني أميل إلى الاعتقاد بأن الضرائب غير المباشرة حتى في ارتفاعها هي أصلح من الناحية المالية من الضرائب المباشرة.

إن الضريبة غير المباشرة يقال إنها غير منصفة. إن هذا القول صحيح، ولكن لحد محدود، لأن هناك أنواعاً كثيرة من الضرائب غير المباشرة، أخص منها كل الضرائب الموضوعة على الطبقات المسورة ونسبتها كثيرة، وأيضاً مصروف هذه الاعتمادات بالنسبة للدولة نسبتها قليلة جداً. ونحن نرى اليوم أن في أكثر بلاد العالم باتت النظريات تميل إلى وجوب الأخذ بأفضلية الضرائب غير المباشرة. ولكن إذا قلنا ذلك فهناك أمر يجب أن يرافق هذا النوع من الضريبة وهو التعويض في الإنفاق على ما قد يصيب الفئات التي قد تدفع هذه الضريبة، أي أصحاب المداخل المنخفضة وهذه الناحية يمكن للدولة أن تؤمنها. وإمكانية الوصول إليها هي أكبر بكثير من أن ترتفع النسبة في الضرائب المباشرة، وأعتقد أنه من مصلحة هذا البلد أن تظل سياسة الضرائب سياسة معتدلة حتى لا يتأثر الدخل القومي.

هذا من ناحية ومن ناحية المبادئ الأخرى للسياسة المالية أقول بأنني أشدد حول اعتناق مبدأ الاقتصاد الحر وأعلن أنني من الدعاة لاستمرار هذه السياسة في بلد كلبان واعتناقي لهذا المبدأ ومناداتي بهذا المبدأ يعودان لاعتقادي أن هذا المذهب يحل المشاكل الاقتصادية في لبنان، ولذلك يجب التعويض على أصحاب المداخل المنخفضة بتشجيع من الدولة وبمساهمة منها في مشاريع اقتصادية نافعة. وعندما سندرس موازنة كل وزارة من الوزارات على حدة سنأتي على بحث ذلك تفصيلاً لنبين أن استمرار حياة هذا البلد هو مربوط بالاقتصاد قبل أن يرتبط بالسياسة.

واني أتمنى على الحكومة أن تعير تلك النقطة أعني السياسة المالية والاقتصادية اهتمامها الكلي. فالمبادئ الأساسية التي تسود مثل هذه السياسة يمكن تلخيصها فيما يلي:

المبادئ الأساسية للسياسة المالية اللبنانية

«الحرية الاقتصادية هي المظهر الرئيسي والشرط الأول للحريات الشخصية».

ويلهلم رايك

نذكر بهذا الكلام لأنه قد أدلى مراراً بآراء كيفية في سياسة لبنان الاقتصادية والمالية إذ ليست الصدف والظروف هي التي عملت إلى الآن لصالح بلادنا الاقتصادي وأملت علينا مواقفنا لذلك نرى أن الوقت قد حان

لنتبصر في المبادئ العامة التي يجب أن تخضع إليها سياستنا المالية في علاقاتها مع سياستنا الاقتصادية العامة ونعرضها بوضوح. ويجدر بادیء ذي بدء أن نعطي صورة خاطفة عن الحالة الاقتصادية الدولية الحاضرة التي لها كما نرى تأثير معين على وضعنا الاقتصادي الخاص.

التطور الاقتصادي الدولي

أية كانت الإفادة من مداخله الدولة في إدارة الاقتصاد الوطني فقد صار في الاعتقاد أكثر فأكثر ان مداخله الدولة في تنظيم جهود الأمة حداً أقصى إذا تجاوزته المداخله أضعفت المجهود الفردي وخلخلت نظام الاقتصاد العام، لذلك فإن حكماً كثيراً في بلدان كثيرة، وقد أتعبهم الفشل المستمر، يرون العودة إلى مبادئ الاقتصاد الحر والرجوع إلى حرية التبادل الدولي وتحويل النقد.

إن هذا الاتجاه الجديد متفق ولا شك وتقاليد بلادنا وتمنياتها ومصالح اقتصادها. بيد أن العودة إلى الاقتصاد الحر لا يمكن أن تكون دون أن تحدث بعض الهزات وتعترضها بعض المصاعب ذلك أنه عندما ينتاب الاقتصاد مرض التوجيه المزمع لا يعود من السهل إعادته إلى الصحة والعافية. ويجب أن نأمل على كل حال أنهم سيتغلبون سريعاً في جميع البلدان على الصعاب، المعترضة خاصة وأن انتهاء النزاع في كوريا يسمح منذ الآن بتحويل الاقتصاد العالمي وإن جزئياً إلى اقتصاد سلمي بانتظار التسوية النهائية للمشاكل السياسية بين الشرق والغرب.

أيها السادة، إن توقف الأعمال الحربية في كوريا جر إلى خفض في الطلب الدولي للمنتجات الصناعية والمواد الأولية الاستراتيجية.

فأصبح ازدياد العرض، اليوم، كثيفاً وملحاً، خصوصاً وأن الإنتاج قد بلغ حده الأعلى وأن جميع البلدان قد كدست عندها بضائع هامة تحسباً لاتساع ممكن في النزاع الكوري وهذا ما يجعلنا نشهد اليوم ضغطاً محسوساً على مستوى الأسعار في اتجاه هو أكثر انطباقاً لتفضيات توازن دولي سليم.

لذلك فإنه من الموافق، تجنباً للصعاب التي يمكن أن تواجه الاقتصاد العالمي تخفيف وطأة هبوط الطلب والأسعار، وتعود هذه المهمة على الدول المنتجة الكبرى.

ويستحيل عملياً، بالنظر لهذه الظروف، أن نمنع زوال المشاريع، وهي قليلة على كل حال، التي تحملت أخطار تتعدى إمكاناتها الحقيقية والتي استرسلت لتعيش في عمليات مريبة فاسدة. غير أن الظرف الحاضر يدعو جميع البلدان إلى تقوية احتياطهم النقدي وتدعيمه وبالتالي إلى العودة سريعاً للتبادل الحر.

التطور اللبناني

وقد انساق لبنان في الطريق التي وجد العالم نفسه عليها، فاعتري منذ شهور، سوقنا المحلية خمول بدأ يتبدد شيئاً فشيئاً. على أن هذا الخمول قد ازداد عندنا من جراء عدم الموافقة على موازنة سنة ١٩٥٣، مما أدى إلى انخفاض محسوس في الإنفاق العام.

إن الاتجاه العالمي يبقى حائراً على الرغم من الجهود التي تبذلها البلدان جميعاً لذلك نرى أن السوق المحلية يجب أن تلتزم في الظروف الحاضرة جانب الحذر والحكمة المفروضتين عليها. وقد سبق أن اتخذت الحكومة التدابير اللازمة لإشاعة الثقة التجارية ولمراقبة تطورات السوق المحلية.

ولا بد من التشديد على أن كل أزمة في لبنان لا تكون أزمة حادة إلا بمقدار ما تصيب السوق التجارية فيه، طالما أن مجهود الأمة منصرف إلى النشاط الحر وطالما أنه يمكن دعم الإنتاج الزراعي والصناعي الأساسي. بينا أن الأزمة في البلدان الأخرى تصيب المواضع الصناعية الحساسة وتشمل من جراء ذلك نشاط الأمة الجوهري. ولا نجد إلى الآن مشروعاً صناعياً هاماً، قدر أن يعتدل وتعرض إلى أصحاب جدية ولكننا مع ذلك ننبه منذ الآن إلى أنه، إذا كان في عزم الحكومة أن تأخذ جميع التدابير اللازمة لتدراً كل مفاجأة ولتحسن الظروف القائمة فليس من قدرتها ووسائلها أن تسعف المشاريع المجازفة الطائشة التي ألزمت نفسها فوق طاقتها، خاصة وأنه لا يسعنا اعتراض اتجاه الأسعار العالمي. وعلمنا أن نسهر على الثقة الدولية بنا وعلى مصالح بلادنا العليا وهو ما سيكون موضوع بحثنا التالي.

اللغز اللبناني

أيها السادة، عشر سنوات انقضت على الحرب العالمية الثانية طُن فيها أن الاقتصاد اللبناني قد ازدهر بأعجوبة. بيد أنه «لا أعاجيب في عالم الاقتصاد والمال» على ما يقول الدكتور «شاخ» ويعتقد البعض أننا عشنا، خلال هذه السنوات، على الاحتياطي من المال الذي تجمع لنا في أثناء الحرب العالمية الأخيرة ويرى البعض الآخر أن تشغيل الأموال الأجنبية هي التي جاءت تسد العجز المزمن في ميزاننا التجاري. فلا أولئك ولا هؤلاء أصابوا حقيقة الواقع اللبناني. إذ الواقع أن النواميس التي تدير اقتصادنا الوطني كانت دائماً تضلل الخبراء وتخطي التعاليم النظرية الهامة.

إن تفوق قيمة وارداتنا أربع مرات قيمة صادراتنا المنظورة.

أن لا يكون لنا مداخيل كبيرة من رساميل مشغلة في الخارج لتسد العجز الظاهر في ميزاننا التجاري.

أن يكون تكوين وفرة وتكوين أسعارنا ناشراً عن النظريات المعترف بها عادة.

أن تتحسن قيمة نقدنا تحسناً مستمراً.

أن يكون كل ذلك، ففي ذلك ما يذعر أهل النظر ويدهش أهل الخبرة. إذ إن الالتزامات التي علينا في الخارج، تجاوزت دون شك، خلال هذه السنوات، أربعة مليارات ليرة لبنانية وهي قيمة ما كانت لتسدها صادراتنا ولا الاحتياط الذي توفر لنا خلال الحرب ولا تشغيل أموالنا في الخارج.

نزيد اليوم على ذلك تشغيل أموال كبيرة نسبياً هي غير الأموال المدخرة التي لا تطول معظمها يد.

ونزيد: الاحتياط المالي الهام - وتوازناً دائماً في الموازنة وسوقاً محلية يغذيها بشكل مدهش قطع أجنبي وذهب إلخ.

ثم نتساءل - كيف نحيا؟ ومن أين يتأتى لنا كل هذا المال؟

هاك ملخصاً ببعض كلمات جوهر اللغز اللبناني الذي سنكشف الآن عن خطوطه الكبرى، وينحصر جوهر اللغز بكلمتين - حرية ونقد!

تفسير اللغز اللبناني

أيها السادة،

كل نهج وكل تصرف اقتصادي وطني اختياري هو:

كل سياسة تعتد أن تكون سياسة علمية تفرض تعبئة جميع جهود الأمة ووسائلها وتفرض استنفادها وفق الاختيار الذي من شأنه أن يحقق مستوى معيشة للناس.

وغنى عن البيان أن اختيارنا للمذهب الاقتصادي بين المذاهب الاقتصادية المبحوثة يجب أن يكون المذهب الذي يمكن للتوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي عند مستوى الحد الأعلى للدخل الوطني وأن يحقق أفضل الشروط لنمو لبنان الاقتصادي.

الطريق المزدوجة للتبادل الاقتصادي

يجد لبنان نفسه على طريق قارات ثلاث وعند ملتقى سبل الأسواق الشرقية والغربية الكبرى.

وإن طريق البضائع الكبرى بين الشرق والغرب بين الشرق الأفريقي والمتوسط هي طريق قناة السويس وإن هذه الطريق الدولية للبضائع تزوجها طريق دولية للأشخاص والرساميل وهي الطريق التي تحتاز لبنان.

تعرفون مقدار الحركة الكبرى التي يؤمنها مطار بيروت الدولي وقد بلغ عدد الطائرات التي تؤمه في مدار السنة ١٠ آلاف طائرة وعدد الأشخاص الذي يهبطون فيه ذهاباً أو إياباً ١٨٠ ألفاً.

أما كمية الرساميل التي تحتاز هذه الديار تروح وتحجى في كل اتجاه، فعندنا أسباب جبرية تمكننا من تقديرها بعشرات المليارات من الليرات اللبنانية. وإن قسماً كبيراً من هذه الرساميل تمر بلبنان بحيث جعلت منه وسطاً من أكبر الأوساط النقدية في العالم.

المؤسسات المالية الدولية والمغتربون

ولا يزدهر هذا النشاط الدولي الهام إلا بفضل المصارف والشركات المختلفة ذات الانتشار الدولي. ويزداد عدد هذه المؤسسات سنوياً فيتكاثر نشاطها ويتنوع باستمرار. وواضح أن الاقتصاد اللبناني بدون تمديداته الدولية لا يمكنه تبرير قيام هذا العدد الكبير من المؤسسات ولهذه التمديدات أربعة أصول على الأقل:

أ - مرور الأشخاص والرساميل بلبنان بواسطة الترانزيت نظراً لسياستنا الحرة في الاقتصاد وللضمانة التي يتمتع بها نقدنا.

ب - الأمانة الذي يهيؤه لبنان للرساميل اللاجئة إليه بفضل سياستنا الاقتصادية الحرة وبفضل نقدنا المضمون ونظامنا الضرائبي المعتدل.

ج - وجود مغتربين ورحالة لبنانيين حيثما كان من العالم بحيث يتيسر لنا مراسلون وعملاء تجاريون في جميع البلدان.

د - النشاط الدولي للتاجر اللبناني الذي يمثل دور الحكم والذي هو رجل أعمال من الطراز الأول. وتعرفون ولا شك أننا نساهم في تجارة القارات جميعاً كأوروبا وأميركا وأفريقيا وغيرها.

موقفنا الجغرافي والمدى الاقتصادي اللبناني

إن كل ما سبق وصفه سريعاً هو ما يشكل المدى الاقتصادي والمالي والنقدي اللبناني وما كون لبنان ملتقى طرق عالمية إلا مظهراً من هذه المظاهر.

إن الطرق والمواصلات هي للبنان بمثابة طرق التنفس للإنسان وإن المغتربين والرحالين والمؤسسات المالية التي لنا في الخارج هي بمثابة أجهزة النقاط وكشف في جميع أنحاء العالم.

وإن الحرية والنقد السليم والنظام الضرائبي المعتدل بمثابة روح محيية فإذا ما انتفض من لبنان عنصر من هذه العناصر فإن قسماً كبيراً من نشاطه هذا يتعطل ولبنان لا يعود لبنان.

وقد صار واضحاً أن مدانا الاقتصادي الحقيقي حيث يتجلى نشاطنا كاملاً هو العالم على الرغم من ضيق مساحة أرض بلادنا.

الفائدة من مدانا الاقتصادي الخارجي

أما الآن وقد أشرنا إلى تكوين نشاطنا الدولي فلنحاول أن نشير إلى مساهمة هذا النشاط في الاقتصاد اللبناني.

إنه بفضل هذا النشاط هذه الحرية هذا النقد وهذا النظام الضرائبي المعتدل نستطيع أن نسد بسهولة العجز الواقع في ميزاننا التجاري وأن نحقق زيادة في ميزان حساباتنا. وهذا يعني أننا نعوض الآن فوق كمية صادراتنا ما قيمته من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ مليون ليرة لبنانية من القطع الأجنبي التي يبقى منها قسم في لبنان.

وما من شك أن ميزان حساباتنا فائض.

وإن استقرار نقدنا وتحسنه المستمر يثبتان ذلك بوضوح إذ إن توازن ميزان الحسابات شرط أساسي لصيانة النقد أضف إلى ذلك ازدياد احتياطنا النقدي الهام نسبياً وامتلاء سوقنا بالقطع الأجنبي وتشغيل أموال خاصة هامة دون قروض في الخارج وارتفاع مستوى المعيشة وازدياد دخلنا الوطني إلخ. كلها دلائل راهنة على فيض ميزان حساباتنا في هذا البلد ذي الاقتصاد الحر.

ولكي نعطي فكرة عن الرساميل المشغلة عندنا فإننا نقدر قيمة الأبنية المشادة سنوياً في لبنان بأكثر من خمسين مليون ليرة لبنانية وهناك من جهة ثانية أراضٍ كبيرة تمتد إليها الزراعة بصورة مستمرة وأن قيمة بساتين التفاح الجديدة تقدر بعشرات الملايين من الليرات خلال السنين الأخيرة إلخ.

وبالنظر إلى مستوى معيشتنا الذي هو في ارتفاع مستمر وإلى ما تعرفه عن حالتنا الاقتصادية فمن الضروري أن يزيد باستمرار دخلنا الوطني السنوي عن استهلاك البلاد من قيمة هذه الرساميل المشغلة.

المدى الاقتصادي وتكوين الدخل الوطني والادخار

يؤدي بنا البحث للإشارة إلى تكوين دخلنا الوطني وادخارنا وهما مظهران من مظاهر اللغز اللبناني.

مر بنا أن نشاطنا في الحقل الدولي يدخل لنا خمسمائة مليون ليرة لبنانية سنوياً وأزيد فإذا أخذنا بعين الاعتبار نشاطنا الداخلي الناتج عن القسم المشغل من هذه الرساميل فإنه يصبح من المعقول التسليم بأن قسماً كبيراً من دخلنا الوطني متوقف مباشرة أو غير مباشرة على نشاطنا في الحقل الدولي.

وبالتالي فإن قسماً كبيراً من ادخارنا منوط أيضاً بنشاطنا الخارجي، وهذا الادخار إما أنه مشغل في داخل البلاد وإما أنه داخل في حركة نشاطنا الخارجي الدورية التي تتسع يوماً بعد يوم، وإذا لاحظنا أن الادخار وتشغيل الرساميل عندنا يقوم بهما عادة بعض الأفراد فإنه يمكننا تقدير المسافة الشاسعة التي تفصل بين نواويسنا الاقتصادية وبين بعض النظريات الحديثة، ولكن لا مجال هنا للاسترسال في بحث هذا الموضوع النظري.

مدانا الاقتصادي وتحديد أسعارنا

يتضح مما تقدم أن أسعارنا تنسجم عادة مع الأسعار الدولية الرائجة، وينتج ذلك عن الصلة التي تربط بين نشاطنا الخارجي وبين التكوين الخاص لقسم هام من دخلنا الوطني من جهة ومن جهة ثانية عن سياستنا النقدية الحرة.

إذ أنه يوجد في النطاق الدولي، تلازم بين تحديد الأسعار وقيمة النقد النسبية بحيث أننا بقدر ما نحافظ على حرية التبادل بقدر ذلك نصوص قيمة نقدنا ونحقق توازناً سليماً في اقتصادنا العام.

أخطار تضيق مدانا الاقتصادي

يتضح جلياً، منذ الآن، أن لاقتصادنا طابعاً نوعياً qualitatif له تأثيره المباشر على الطابع الكمي qantitatif وهذا يعني أننا إذا ضيقنا على نشاط تجارتنا ورجال الأعمال عندنا بتدابير توجيهية فإننا نعوض للخطر كل توازننا الاقتصادي والمالي ونخفض مستوى معيشتنا تخفيضاً خطراً.

وليس ذلك هو الخطر الوحيد! فعلى حدودنا الجنوبية تقوم إسرائيل التي تحول بكل ما لديها من حيل وأساليب أن تجربنا من حيث لا ندري إلى سياسة توجيهية لا تتفق ومصلحنا قصد تحويل تيار التبادل الدولي إليها. إننا نرتكب خطأ جسيماً إذا وقعنا في حبال الصهيونيين. وطاوعناهم في ما ينتوون. فإذا كانت إسرائيل تواجه

صعباً جسيمة لتحقيق توازن عندها فمرد ذلك إلى حصار الدول العربية وإلى سياسة الاقتصاد الحر التي يتبعها لبنان.

أيها السادة،

إذ كنا قد شددنا على هذه المشكلات فذلك بقصد إلقاء النور هذه على الناحية المجهولة من وضعنا المالي، ولكي يتسنى لنا تحديد قواعد سياستنا المالية.

إننا نعي جميعاً النهج الذي يجب أن نتبعه، في بناء اقتصادنا الوطني، ولكنكم تعرفون أن تطوراً سليماً في الاقتصاد لا يمكن تحقيقه إلا بنهج مالي سليم ونود أن نشدد أيضاً على عكس هذا المبدأ مع البروفيسور الألماني Pridel إن إقامة نظام نقدي على فوضى اقتصادية مناقضة واجترأ.

إن تمويل المشاريع يجب أن لا يحملنا أعباء من شأنها أن تجر إلى خلل اقتصادي ومالي فيجب إذاً أن نعتمد الوقت وإمكانات التكنيك معاً إذ ليس بطاقة أية بلد كانت أن تتحدى القدر وأن تنكر طويلاً لمبدأ توزيع العمل الدولي (Spécialisation des peuples)

النقد والتسليف

إن شرط نشاطنا وتوازن اقتصادنا الأساسي هو صحة نقدنا. بعضهم اعتاد أن يفكر أن إصدار الأوراق النقدية يشكل رأسمالاً، فالبلدان التي مرت بهذه التجربة عرفت الأخطار الجسيمة الناجمة عن مثل هذا الإصدار. إن اتباع هذه الطريقة تزيد بصورة غير طبيعية أوراق النقد المتداولة وتجبر مباشرة إلى التضخم وهرب الرساميل.

وخدع البعض الآخر بما شبه له أن الإنتاج الوطني يؤمن ضماناً النقد وقد دلّ الاختبار في جميع البلدان أن تمادياً من هذا النوع يجر إلى ارتفاع في الأسعار أي إلى انخفاض في مستوى المعيشة ويقضي بالنتيجة إلى خلل في ميزان المدفوعات، وهذا يعني، في الواقع تدني الاحتياط النقدي وهبوط سعر النقد.

إذا ما اندفعنا في هذه الطريق يكون عندئذ الاضطراب العام. إذ إننا نقضي على النسبة بين أسعارنا والأسعار الدولية من جهة ونفني من جهة ثانية أسعار نقدنا مع كل ما يجر إليه ذلك على حقل نشاطنا الاقتصادي في الداخل والخارج.

فإذا كانت بيروت اليوم أول سوق مشرقية الذهب وسوقاً هامة للقطع الأجنبي فمرد ذلك إلى صحة نقدنا وإلى اقتصادنا الحر اللذين هما الشرطان الأساسيان لتوازننا الاقتصادي والمالي في الداخل والخارج إلى حد نستطيع معه أن نقول:

تضمن الحرية نقدنا الذي يضمن بدوره حريتنا.

سياسة الاحتياط النقدي

يكون إذاً واجبنا الأول أن نزيد قدر المستطاع مقتنياتنا من الذهب والقطع الأجنبي وتضعنا هذه السياسة في ملجأ من المفاجآت الاقتصادية وتدعم بصورة خاصة موقفنا حيال الخطر الصهيوني بأن تؤمن لنا دفع الرساميل المتزايد وبالتالي تدفق المداخل.

ونعتبر فضلاً عن ذلك أن سياسة الاحتياط هذه هي السياسة الوحيدة التي تمكننا عند الاقتضاء من انتهاز سياسة تسليف سليمة. إن تغطية النقد الذهبية في سويسرا هي اليوم بنسبة ١٣٠ بالمائة للعملة المتداولة. فسويسرا اليوم تعتبر بحق بنك أوروبا.

تعاقبات الدفع الثنائية والنقد

وليؤذن لنا هنا أن نشدد قليلاً على النتائج المتأتية على نقدنا من الاتفاقات التجارية وتعاقبات الدفع الجارية بيننا وبين البلدان الأجنبية إذ إن عملية الدفع الدولية تشكل عنصراً هاماً من عناصر الاستقرار النقدي.

ويجب ألا تذهب سياستنا الاقتصادية والتجارية عكس الاستقرار النقدي وعكس السياسة المالية العامة ونعتبر بهذا الصدد أن لفقدان الانسجام عواقب وخيمة ويجب ألا تتقدم السياسة التجارية على السياسة النقدية وألا تستعبدتها فإذا صحّ أن أحد أهدافنا الأساسية هو الوصول إلى توازن ميزاننا الحسابي مع الخارج وتوسعنا الاقتصادي يجب أن يكون الشرط الأول لكل ذلك صيانة نقدنا وتحريره من كل قيد ومن كل جهود اصطناعي وكيفي يفضي حتماً إلى الاقتصاد الموجه وبالتالي إلى تهديم اقتصادنا العام.

وإن شيئاً لا يثني عن تحذير المسؤولين من إجراء اتفاقات تجارية وتعاقبات دفع ثنائية التي ننتجتها النهائية تضيق التبادل وتهديم وضعنا النقدي إلا إذا كانت الشروط المالية لتلك التعاقبات تحافظ على سلامة نقدنا والخطوط العامة لسياستنا المالية.

سياسة تشغيل الرساميل

ونلفت أيضاً إلى تشغيل الأموال بواسطة الدولة. أجل من واجب الدول الحديثة أن تسد تقاعس الأفراد عن تشغيل رساميلهم في بعض الحقول بأن تشغل رساميلها وإن كانت لا تؤمن دائماً دخلاً كافياً ويجب أن نسهر على تحويل عوامل الإنتاج المهمة في حقل نشاطنا بغية زيادة مداخلنا توصلنا إلى مستوى معيشة أرفع وبالتالي إلى تجريد حالة أصحاب المداخل المنخفضة الذين يجب أن نؤمن لهم مداخل كافية خاصة وأن رفع مستوى معيشتهم يضمن لهم حقوقهم الطبيعية ويكفل الاستقرار الاجتماعي.

ونجد من الضروري إذا ما شئنا صيانة نظامنا النقدي ووضعنا العام أن تكون الأموال المشغلة متأية من الادخار الحقيقي لئلا يجر تمويل المشاريع إلى أعباء ثقيلة يزرع تحتها نظامنا النقدي ولنقل بهذا الصدد ان تكون ادخارنا وتوسعنا الاقتصادي يصابان بنسبة ما تصاب الثقة بقيمة نقدنا من جراء عمليات مالية فاسدة ولكنه بمقدار

ما تزيد الثقة في قيمة الليرة اللبنانية بمقدار ذلك نؤمن توسعنا الاقتصادي وتوازن ميزان مدفوعاتنا ونضمن مستوى ادخار مرتفع سليم.

النظام الضرائبي والادخار

سواء نتج هذا الادخار عن نشاطنا الداخلي أو عن نشاطنا الخارجي فيؤذيه حتماً فرض نظام ضرائبي جائر في البلاد.

فلكل بلد من البلدان حد في النظام الضرائبي يتفق ومصالح أبنائها، إذا تجاوزته التكاليف تصاب المشاريع بشلل. ويبلغ هذا الحد سريعاً عندما يتوافق النشاط الدولي مع الاقتصاد الوطني. ومن ثم فكل سياسة ضرائبية في لبنان يجب أن تلزم ناحية الرشد والاعتدال لئلا تخرب مصادر الضريبة نفسها. ويجب أن يعطف نظامنا الضرائبي على حركة الترانزيت وإلغاء الرساميل وعلى تنمية التجارة الخارجية تأميناً لإمكانات أزيد في الدخل والادخار اللبنانيين ويجب أن نسهر إذاً على ألا يحول ضغط النظام الضرائبي طريق التبادل الدولي عن لبنان فيخفف هكذا إمكانات توسعنا.

توازن الموازنة

فإذا ما وقفنا من فرض الضرائب موقف رشد واعتدال يجب ألا يغيب عن بالنا أن توازن الموازنة يوجب علينا الانتباه أيضاً. فإذا ما حدنا عن هذه الطريق عرضنا ولا شك النقد اللبناني والتوازن الاقتصادي لأخطار هامة. وكل خطر يهدد نشاطنا يصيب الموازنة باضطراب وشلل. ونلفت بهذا الخصوص إلى أن ٥٠ بالمئة من مداخيل موازنتنا تتأتى مباشرة أو غير مباشرة عن نشاطنا الدولي. ولكن توازن الموازنة لا يوجب التعادل بين مداخيل الدولة ونفقاتها فحسب بل يوجب أيضاً ألا تلجأ الدولة إلى الاقتراض من بنك الاصدار أو تلزمه على أن يسلفها مالا بشروط غير جائزة سهلة. إذ ان القروض تخفي عادة عجزاً في الموازنة وتفضي إلى تهديم حالة النقد هذا من جهة، ومن جهة ثانية إذا كان إيراد الرأسمال الحقيقي معيناً اختيارياً فإنه يولد الخلل والاضطراب. ونعتبر أيضاً أن إساءة استعمال موارد الدولة هو على الحقل الوطني بمثابة عجز في الموازنة إذ يعد ذلك تفريطاً في الدخل الوطني

وتعلمون جميعاً أنه لن يمضي طويلاً لنواجه موجبات وأشغال عديدة محتم علينا إنجازها بصرف النظر عن تكاليف التقاعد المتزايدة يوماً بعد يوم واننا نلفتكم منذ الآن إلى هذه النقاط الهامة فيجدر إذاً أن نصصح بعجلة إدارة موازنتنا وأن نعيد جدياً تنظيم إدارة الدولة ففي هذا مهمتان متلازمتان وهامتان جداً من أجل تعمير البلاد.

حدود تمويل مشاريع الدولة

وصلنا عند هذا الحد من العرض إلى حدود تمويل الدولة للمشاريع وحدود مداخلتها في الاقتصاد الوطني. من الواجب علينا أن نكون إلى جانب نظام الاقتصاد الحر الذي يتفق وحده مع تنمية نشاطنا والمحافظة على

توازننا في الداخل والخارج والذي وحده يتفق مع مستوى دخل وادخار وطني رفيع ومع توازن الأسعار في سوقنا المحلية وهذا يفرض علينا إدارة سليمة تضمن الثقة التجارية والنقد ويفرض علينا اعتماد نظام ضرائبي مرن ومعتدل وتأمين توازن في الموازنة منتظم صحيح كل ذلك يحد مقدار مداخلة الدولة وإمكاناتها في تمويل المشاريع .

يجدر إذاً أن نترك للمبادرة الفردية في لبنان مدى واسعاً من الحرية ضمن وضع سليم للمزاومة فعلى الدولة أن تخلق جواً تتوفر فيه شروط الأمن والاستقرار والدخل الوفير من أجل أن يوظف الادخار في مشاريع ذات نفع عام بأن نؤمن له إيراداً عادلاً لكل رأسمال حقيقي وقد أصبح اليوم واضحاً بعد أن فشلت الدولة غير مرة وفي غير مكان أنها لا تقوى على أن تحل نفسها في مكان الأفراد وأن تقوم بالأعمال العائدة على عواتقهم حتى إذا هدد النقد والتوازن العام بالخطر الشديد .

مشكلة التوزيع

يبقى علينا نقطة يجب إيضاحها،

من الهام جداً السهر على ألا ينحصر النشاط المالي بين أيدي بعض الأفراد وذلك من أجل توزيع عادل للمداخيل .

ونعبر أن نظاماً اقتصادياً حراً حكيماً هو الذي يضمن الأمن الاقتصادي والمالي ويؤمن معاً توزيعاً طبيعياً للمداخيل .

لقد رأينا أن سياسة الاقتصاد الحر لا يمكن أن تتحقق إلا بفضل نظام مالي سليم . ونزيد أن لا حرية من دون هذا الاقتصاد الحر . وإذا فقدت الحرية فقدت الديمقراطية الصحيحة .

بيد أن سياسة الاقتصاد الحر هذه، لكي تكون عادلة ناجزة، عليها بقدر الإمكان أن تجعل من نفسها سياسة إنسانية فردية .

وطالما أن الحرية الاقتصادية هي أساس الحريات فكل تقييد في الاقتصاد يفضي حتماً إلى تقييد سياسي واجتماعي يظهر بشكل مداخلة للدولة «والبروكراسية» والمونوبول وتمركزات الحصر المختلفة .

ومن أجل بناء نظام اجتماعي صحيح يجدر أولاً صيانة حرمة الإنسان والمحافظة على سلم القيم الحقيقي ونجدر بعد ذلك أن نؤمن لكل فرد العمل اللازم لمعيشته وأن تشغيل الأفراد هو أفضل طريقة لتوزيع الإيراد .

وهذا لا يعني أنه يجب الاكتفاء بهذه الأساليب بل نلجأ إلى غيرها بمقدار ما تتوافق ومصلحة البلاد العامة وضمن نطاق الحدود التي رسمناها أعلاه .

أيها السادة،

قليلة هي البلدان التي تتمتع بالحرية، ولها نقد سليم . فالحرية والنقد ثروتنا الحقيقية . ومصير لبنان مصير الحرية .

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سامي الصلح.

سامي الصلح: إني أفضل إرجاء كلمتي إلى ما بعد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير الأعور.

بشير الأعور:

بعد أن تعاقب الزملاء على الكلام وناقشوا النظريات المختلفة لا أود أن أتوسع في البحث، لأنني أعتقد أن الإسهاب في شرح النظريات المختلفة لا يجري أو يؤثر، إذا كانت تلك النظريات لا تنطبق على وضعنا الاقتصادي والمالي وسوف أقصر كلمتي على نقاط ثلاث، أعرض في أولها النفقات المجدية والنفقات غير المجدية، وأنعرض في ثانيها لبحث الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وأخص ثالثها بالجهاز الإداري وما قبل عن وجوب عصره.

لقد أجمع الزملاء من سبقوني بالكلام على أن مقدار النفقات المجدية الملحوظة في الموازنة ضئيل إذا ما قيس بمقدار النفقات غير المجدية. نعم إنهم على حق في ذلك ولكن ليسمحوا لي في أن أخطئهم في إدخالهم رواتب الموظفين ومصارفاتهم في عداد النفقات غير المجدية. فتسميتهم خاطئة ورأيهم بهذا الصدد رأي غير صائب لأن هذه النفقات التي ننفقها على جهاز الدولة وأساسها هي من مقومات الدولة الأولية ولا يمكن لدولة أن تستغني عنها، وكيف تريدون أن نعتبر أن ما تنفقه الخزينة وتدفعه للموظفين الإداريين أو لقوى الأمن أو للقضاء والجيش وغيرها من الإدارات كيف تريدون أن نعتبرها نفقات غير مجدية.

هل يمكن لدولة ما أن تقوم بمشاريع منتجة دون أن يكون لها هذا الجهاز، ودون أن تتحمل هذه الرواتب؟ وما الذي أعتقد أنه السادة، ان التفاوت بين النفقات المجدية والنفقات غير المجدية، لا يتأتى من هنا، بل من أننا لم نفكر حتى الآن بزيادة مداخل الدولة، لتصبح ميزانيتها ميزانية دولة بالمعنى الصحيح، لا ميزانية بلدية كبرى.

وعندما نفكر بالسياسة المالية القويمة ونعمل على تحقيق هذه السياسة التي تزيد في مداخل الدولة، وعندما تصبح أرقام ميزانية الدولة المئتي مليون ليرة مثلاً، عندها لا نرى أن النفقات غير المجدية تفوق النفقات المجدية.

تقولون لماذا لا نعصر الجهاز الإداري ولا نخفض من المصاريف التي يستلزمها هذا الجهاز؟

أعتقد أن هناك حاجة لزيادة هذا الجهاز، وفي كل يوم نسمع الشكوى من أن الجهاز لا يكفي لسد الحاجة، وليس ذلك من الوجهة العددية فحسب، بل من جهة الاختصاص أيضاً.

وأعتقد أن النفقات التي نصرفها في سبيل التعليم والجيش والأمن سوف تزيد سنة بعد سنة.

أما عن الضرائب فأقول: لقد تكلم كثير من الزملاء حول هذا الموضوع واعتبروا أن لا عدالة اجتماعية في الضرائب غير المباشرة وأن على الدولة إذاً أن تخفض الضرائب غير المباشرة وأن تزيد في الضرائب المباشرة التي

تطال ثروات الأشخاص بحسب طاقتهم على الدفع. ورأيي أنه من الخطأ أن نقول ان لا عدالة اجتماعية في الضرائب غير المباشرة أو أنها تطال الفئة الفقيرة من الناس، لأن هذه الضرائب تقوم على أساس الكمية والنوعية معاً إذ أن كلاً منا يعلم أن الطبقات الغنية هي التي تستنفذ القسم الأوفر من المنتجات التي تصيب الضرائب غير المباشرة، ولذا اعتمد كثير من البلدان مبدأ الضرائب غير المباشرة، ولكن هذا لا يعني أن علينا أن نبقي على الضرائب غير المباشرة دون تحسين في الضرائب المباشرة.

هناك نقطتان أساسيتان الأولى اعتناق مبدأ الضرائب غير المباشرة وثانياً إتمامها بالضرائب المباشرة التصاعدية وبذلك نعيد ما يمكن أن يكون قد دفع باعتناق مبدأ الضرائب غير المباشرة.

أما الجهاز الإداري فقد تكلمت عنه باقتضاب في مطلع كلامي حول النقطة الأولى ولن أطيل الآن في شرحه، ولكم كنت أود لو أن الزميل البستاني حاضر لسمع ما أقول. إني أهنيء الزميل البستاني على المخرج اللبق الذي أوجده حين تكلم عن المشكلة القائمة مع شركات البترول. إنه يرى أن يطالب لبنان بزيادة في مداخله، ويرى أن يمد يده إلى الدول العربية مشجعاً على استثمار قسم من هذه الأموال في لبنان، وفي ذلك تسوى المشادة وأنا مع الزميل الأستاذ بستاني حين يعلن أنه لا يمكننا أن نبقي:

كالعيس في البيداء يقتلها الظما والماء فوق ظهورها محمول

ولكن أود أن أعرف من هو الحامل لهذا الماء، ومن يجب أن يطالب بإرواء هذا الظما؟ أهى الدول العربية أم الشركات التي تستفيد من أراضينا؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج عقل.

جورج عقل:

أخشى في هذه المناقشة من أن تقع في تكرار المواضيع بحيث يأتي كلام الفرد منا صدى لقول الآخر.

وأرجو من الحكومة أن تعتبر ما نقوله أصداً لرأي الشعب في هذه الندوة. وأنه ليسعدنا، ونحن نتكلم من على هذا المنبر، أن تكون الحياة البرلمانية في لبنان معززة مصانة بعد أن تعذر ذلك طيلة عشر سنوات، كان رأي السلطة الإجرائية فيها يدير دفتها ويسيطر على أكثريتها ويطلع على كل شاردة وواردة قبل أن تجري المناقشة بشأنها.

أما في هذا العهد فإننا لنغتنب بأن المجلس النيابي يحمل وحده المسؤولية ويستشعر بالتبعة، ويقول رأي بحرية ويعرب عن فكره كسلطة منبثقة عن إرادة الأمة ويمكن أن نعتبر الرئيس في لبنان أشبه بالملك في بريطانيا فهو يترفع عن الخوض في المنازعات النيابية ولا يتداخل في شؤون القضاء.

أقول ذلك كي أدلل على أن رأينا الذي ندلي به من على هذا المنبر، ولمناسبة درس الموازنة بصورة عامة هو رأي استوحي بحرية من الظروف التي تمر فيها البلاد واستلزمته الضرورات وحدها.

ونحن نرجو مخلصين أن نؤخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي تدون في محاضر هذه الجلسات كيما يخطو هذا العهد خطوة جديدة فيكمل ما بدأه ولا يجمد في مكانه.

اللبنانيون على ما أرى وأسمع لهم مصلحتهم ولهم واقعهم فلا يجوز لنا ولا يجوز لحكومة هذه البلاد أن تقف بنظرها عن تعزيز مصالح هذه الأمة بل يجب أن نتبسط في شرح دوائها وأن نستخلص حقيقة ما يشكو هذا الشعب منه لنرى عندما نقر القوانين وندرس الموازنات فيما إذا كانت تتفق وهذه المصالح أم أننا نعيش في واد ويعيشون في واد.

هذه صيحة من الأعماق تهيب بكل مسؤول أن يعي مطالب الأمة الملحة بالإصلاح العميم وأن يباشر تحقيقها.

فأهداف الأمة تنحصر ببلوغ الغايات الآتية:

- ١ - تنظيم الشعب،
- ٢ - تحقيق الإصلاح الاجتماعي،
- ٣ - تعميم التعليم والتوجيه الثقافي،
- ٤ - تأمين الإسعاف الصحي للجميع،
- ٥ - تنشيط السياحة والاصطياف،
- ٦ - توثيق الروابط بين المقيمين والمغتربين،
- ٧ - تحقيق النهضة الزراعية،
- ٨ - حماية الصناعة الوطنية وكل إنتاج وطني،
- ٩ - تحقيق التصميم الشامل للمياه والكهرباء،
- ١٠ - وضع أسس جديدة للموازنة اللبنانية.

هدف الحركة الإصلاحية الأساسي صهر عناصر الشعب اللبناني في وحدة متماسكة على أسس الوضع الدستوري الجمهوري القائم وتأمين رفاهية الشعب اللبناني الأبي.

في الحقل الاجتماعي

ففي الحقل الاجتماعي يجب أن تشجع الدولة نمو الهيئات المهنية الممثلة لعمال الأشغال اليدوية والأدبية والفنية وذلك ضمن نطاق تأييد العدالة الاجتماعية والاستقلال الاقتصادي والسيادة السياسية والذود عنها مهما كلف الأمر بتفهم وإقدام وإخلاص.

وفي الحقل السياسي

يجب أن تنظم الأمة بأحزاب سياسية فتؤيد الدولة هذه الحركة وتشجعها ويجوز أن تختلف المبادئ الأساسية لهذه الأحزاب، ولكنها ملزمة بالتآزر والتعاون من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية في مجتمعنا وتوطيد الاستقلال الاقتصادي والسيادة السياسية والدفاع عنها في نطاق الدستور.

التنظيم الاقتصادي

أما التنظيم الاقتصادي فيجب أن تهيمن عليه هيئات تمثل العمال وأرباب الأعمال والمستهلكين. والدولة ترعى وتشجع نمو الهيئات الاقتصادية ضمن نطاق الاستقلال الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والسيادة السياسية.

دور الدولة

ويجب أن تتولى الدولة الممثلة بالسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية قيادة البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأن تعضد جميع الهيئات المساعدة في مختلف النواحي عاملة في التوجيه والإرشاد لتحقيق أهداف الشعب تحقيقاً كاملاً.

حرية التنظيم

وعلى الدولة أن تعترف بوجودية الهيئات الشعبية من سياسية واجتماعية واقتصادية وبتمتعها بحريتها طالما هي تؤيد (كما سبق واشترط) السيادة السياسية والعدالة الاجتماعية والاستقلال الاقتصادي وتدافع عنها.

الرأسمال الإنساني

ورغبة في بلوغ الهدف الأساسي بوحدة الشعب وتنظيم الدولة ومختلف الهيئات المار ذكرها تتخذ جميعها هدفاً رئيسياً لأعمالها المتناسقة ألا وهو إدراك أعلى مستوى من الحياة المادية والروحية للرأسمال الإنساني الذي يتألف منه هذا الشعب.

العائلة

ويجب أن تكون العائلة موضع عناية خاصة من قبل الدولة التي ترعاها وتحميها بتنمية حقوق العائلة وصيانة قدسيتها وإصلاح القوانين المدنية المتعلقة بها.

مهمة المرأة الاجتماعية

كما يترتب أن تعنى بمصير المرأة اللبنانية حتى تكون المرأة واقعياً عاملاً أساسياً في كيان الأسرة وذلك بإنماء الكفاءات الفطرية عند المرأة وتسهيل قيامها بالمهن التي تطابق ميولها وتخصصها، وبتأييد وتقوية تداخل المرأة الجدي في حياة الشعب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الوطن وفي الهيئات وفي جهاز الدولة مع اعتبار مهمتها العائلية أساسية لتحقيق الهدف.

نشاط السكان

يجب تحقيق التوازن بين المدن والأرياف،

ولهذا، تعنى الدولة بتشجيع بقاء سكان الأرياف في مواطنهم ومعالجة الهجرة الشاملة إلى المدن الكبرى وخاصة إلى العاصمة بيروت وإلى بلدان الاغتراب.

وتعنى الدولة بتمكين المزارع من استثمار الأرض وتسهيل سبل عيشه وتشجيع العمل الزراعي على أوسع نطاق وبشتى الطرق التي سيأتي الكلام عنها في الحقل الزراعي.

ويجب أن تعنى الدولة ببناء القرى الزراعية والاصطيفائية النموذجية وتشجع المؤسسات والأفراد على تحقيق المشاريع العمرانية في مختلف مناطق الأرياف اللبنانية في المحافظات الأربع. ويجب أن تباشر الدولة تحقيق مشروع إنعاش ريفي خلال عشر سنوات لتحسين حالة القرى.

الإصلاح الاجتماعي

(١) العمل

الهدف الأساسي في باب العمل هو تنمية ممارسة حقوق العامل من حيث جدوى العمل وكفاءة العامل وشروط العمل والأجر العادل والضمان الاجتماعي ضد البطالة والمرضى والشيخوخة والعطل والعجز والدفاع عن الحقوق المهنية.

وعلى الدولة اللبنانية أن تقر مبدأ حرية العمل والحق بالعمل فتعتمد الأسس الآتية:

أولاً - تعزيز الإنتاج الوطني في شتى الحقول الاقتصادية.

ثانياً - توزيع مجموع الأشغال العامة قدر المستطاع وبروح العدل توزيعاً نسبياً وسنوياً محكماً في جميع مناطق البلاد.

ثالثاً - تعزيز مصلحة التوظيف والتشغيل في وزارة الشؤون الاجتماعية كي يكون عملها مجدياً يوفق بين عرض وطلب اليد العاملة ومعالجة البطالة بالطرق العملية الفعالة والسريعة.

رابعاً - إيجاد صلات مرتبة محكمة بين كفاءة العامل وعمله للحصول على أقصى حد ممكن في الإنتاج والأجرة.

الأجر

تعزز حق العامل بأجرة عادلة لتأمين مستوى الكرامة في حياة العامل وعائلته ولكي يكافأ جهد الإنسان بالنسبة للإنتاج الحاصل بفضل عمله.

شروط العمل

ترعى الدولة ممارسة الحق بشروط عمل جديرة بتطبيق الإجراءات الفنية بما يتعلق بحفظ الصحة والضمان الاجتماعي ومراقبة تطبيق كل ذلك في نواحي النشاط العملي.

تراقب الدولة عن كثب قابلية إنتاج العمل والرأسمال للحصول على أعظم تقدم ممكن في الاقتصاد العام، وفي المشاريع الفردية والعائلية الاقتصادية مما يخص:

- أ - إصلاح أساليب الإنتاج الفنية.
- ب - مساعدة العمال في خطط الإنتاج.
- ج - تشجيع البوادر التي تزيد فاعلية العمل.
- د - توزيع المنافع توزيعاً عادلاً لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

النقابات المهنية

ترعى الدولة وتشجع عمل النقابات المهنية التي تسهر على صيانة حقوق العامل، وهي تتمتع بتأييد الدولة في قيامها بمهامها الاجتماعية للذود عن حقوق العامل ولتأمين الرفاهية له ولأسرته.

صلة بين العمل ورأس المال

ترعى الدولة تعاون الرأسمال والعمل وقيام تآزر بين العمال وأرباب الأعمال للوصول إلى التفاهم المنشود بين الطرفين ولتحديد شروط العمل وحل وتدارك المشاكل وتأمين الألفة والصلات العملية بين العنصرين.

التعاون المهني

وترعى الدولة التعاون المهني للعمال المنظمين لدرس قضاياهم ولمضاعفة نهضتهم ونشاطهم وحل معضلاتهم.

مصلحة التوظيف والتشغيل

تنظيم مصلحة التوظيف والتشغيل في وزارة الشؤون الاجتماعية على أن تباشر أعمالها بواسطة:

- أ - القيام بدراسات وإحصاءات دائمة، أو دورية لتحديد الأشغال في كل منطقة وكل صناعة أو زراعة أو تجارة، أو دائرة رسمية.
- ب - اتخاذ التدابير التي من شأنها تنمية الاقتصاد الوطني بمقتضى الظروف.
- ج - تحويل الشباب عن الهجرة وتأمين العمل لهم في أرض الوطن.
- د - تأمين العمل في مختلف المناطق لسكان هذه المناطق.
- هـ - الإشراف على التدريب المهني في شتى عوامل الإنتاج الوطني.
- و - التوفيق بين عرض وطلب اليد العاملة في كل مناطق البلاد.

الرواتب

ترعى الدولة المحافظة على أرفع مستوى للأجور والرواتب، وذلك :

- أ - بتنمية الإمكانيات الاقتصادية في البلاد وما ينتج عنها من زيادة في الدخل واعتماد العدل والإنصاف في توزيع هذا الدخل السنوي بين مختلف العناصر العاملة في الإنتاج الوطني .
- ب - المحافظة على استمرار العمل في مختلف المصالح الاقتصادية في البلاد .
- ج - وضع الأساليب القانونية لتحقيق الاتفاقات الجماعية بين أرباب الأعمال والعمال .
- د - للدولة الحق عند عدم وجود هيئة من العمال ومن أرباب الأعمال أن تعين الأجرة ويحدد كل ذلك بتشريع خاص .
- هـ - للدولة الحق بإرشاد لجنة تحديد الأسعار والرواتب الوطنية .
- و - السهر دائماً على كفاءة ميزانية العائلة ووضع فهارس بنفقات المعيشة في مختلف مناطق البلاد .
- ز - وضع نظام عام للمحافظة على صحة العمال وعيالهم ولهذا يجب إنشاء دائرة مراقبة خاصة تعنى بتوفير الشروط الكفيلة بحفظ صحة العمال .

تأمين حياة العامل

يجب أن تعنى الدولة إلى جانب تأمين ممارسة وحفظ حقوق العامل وضمان الرفاهية له ولأسرته، بصيانة وضمان الشيخوخة والعائلة والإسعاف الإجماعي.

ويجب أن يصدر قانون خاص لتأمين ضمان الشيخوخة ولوقاية العامل وعائلته ضد المرض والعوز .

ويجب أن يؤمن صندوق مستقل دخلاً اقتصادياً للعمال بعد مرور مدة معينة من الزمن في العمل وبعد بلوغ العامل لسن معين . ويدخل في نطاق هذا القانون تأمين العمال الذين يذهبون ضحايا حوادث العمل فيحصل لهم نقص في قدرتهم على العمل أو يعجزون عن العمل تماماً أو يموتون فتعنى الدولة بالتعويض على ورثتهم . وبديهي أن يكون لهذا النظام صندوقه المستقل وموارد تغذية لهذا الصندوق ووسائل توفير المداخل الكافية له . وتعنى الدولة بالمصابين بالصمم والبكم والعمى وبالأحداث مع حماية الطفل والأمومة .

وسوف يعتمد في النظام المذكور بالضمان الاجتماعي :

أولاً - تأمين ورثة العامل بحال وفاته تأميناً على الحياة .

ثانياً - تأمين العامل وأسرته بحالات المرض والحوادث لتأمين المساعدة الضرورية له .

ثالثاً - إسعاف العامل وأسرته طبياً بحال المرض .

رابعاً - تقديم الإسعاف المالي خلال المرض والعجز الموقت .

خامساً - التمويل لضمان الطفولة والأمومة وذلك بمساعدة أسرة العامل بحال ولادة مولود جديد له لضمان حياة الطفل ضد العوز والمرض وتأمين الغذاء الصحي الضروري له عند الاقتضاء .

في حقل التربية

إن الهدف الأساسي في حقل التربية هو تقوية وتوجيه الشعب جسدياً وخلقياً وثقافياً لتأمين عظمة الشعب اللبناني وسيادته بتوفير العدالة الاجتماعية والاستقلال الاقتصادي والسيادة بالتوفيق بين القيم الروحية وحقوق الفرد ومصلحة المجتمع .

ويجب أن تحقق التربية الوطنية فيؤمن للمواطنين حرية الوصول إلى مختلف فروع المعرفة والعلوم والفنون . ويجب إيقاظ الضمير الوطني والوعي القومي اللبناني في نفوس جميع المواطنين والمواطنات عن طريق العلم وبواسطة دور العلم بتوجيه طلابنا توجيهاً وطنياً مخلصاً .

ويجب إنماء روح الأخوة والتآلف بين المواطنين وتنمية كفاءتهم العلمية والعقلية للتخصص والإبداع والتوسع في بحور العلوم والفنون لرفع مستواها في الأمة .

ويجب إعداد طلابنا حتى يكونوا معيناً ذاخراً لا ينضب من الخبراء والأدباء والساسة والمهنيين الذين يؤمنون لوطنهم الخبرة والإخلاص للسير في مراحل التقدم بخطوات واسعة وسريعة .

التعليم الابتدائي

ففي التعليم الابتدائي يجب أن تعتمد الأسس الآتية :

تؤخذ فطرة التلميذ ومميزاته وقابليته لأحد فروع العل بتفوق أساساً لإعداد التلميذ ليكون في علمه وسلوكه عنصراً صالحاً في المجتمع .

وتراقب الدولة بالتآزر مع العائلة تربية النشء وتسهل التعليم الريفي والمهني لإعداد المواطنين لكي يكونوا صناعيين ومزارعين صالحين .

وتعنى الدولة بالتربية الأخلاقية في المدارس الابتدائية كما تعنى بالتربية البدنية لجميع الأحداث بصورة إلزامية مع تشجيع الحياة الرياضية على أن يبقى التعليم الديني ضرورياً وواجباً .

ويكون التعليم الابتدائي إلزامياً بين السادسة والثالثة عشر سنة .

التعليم الثانوي

تراقب الدولة سير التعليم الثانوي لإعداد الطلاب المجتهدين للانخراط في مراحل العلوم العالية .

وتعيد النظر في نظام البكالوريا اللبنانية بحيث تقسم إلى عدة فروع تشجيعاً للتعلم والتخصص والتوسع في الفرع الذي ينصرف إليه الطالب بحسب ميوله الفطرية واستعداداته الشخصية. أما التوسع بباقي فروع البكالوريا في آن واحد فيكون اختيارياً ويصبح من نوع التخصص والتوسع. تكون أقسام البكالوريا اللبنانية خمسة:

القسم الأول - الأدبي وهو يعنى بشؤون الأدب وتاريخه وفروعه.

القسم الثاني - التاريخ والجغرافية.

القسم الثالث - اللغات.

القسم الرابع - الحساب والجبر والهندسة.

القسم الخامس - الطبيعيات والكيمياء والفيزياء.

التعليم المهني

يهدف التعليم المهني والفني إلى تكوين الخبراء والأخصائيين والصناعيين والمزارعين من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي في الصناعات وفي حقول الزراعة وفي استثمار المعادن والثروات الطبيعية في البلاد. والتعليم المهني يتحقق بالوسائل الآتية:

أولاً - مدارس أو جامعات ذات أدوار دراسية للاختصاص ويجب توسيع نطاق المعاهد والجامعات لكي تخرج لنا المهندسين لمختلف فروع الهندسة والأطباء ورجال القانون والمهندسين الزراعيين بحيث تكون أجزاء من الجامعة الوطنية.

ثانياً - معاهد إقليمية لمختلف الحرف والتخصص المهني في مختلف المحافظات لتحقيق النهضة الصناعية الكبرى والمتوسطة والعائلية.

ثالثاً - معاهد إقليمية زراعية لتكوين المزارعين أصحاب العلم والخبرة والتوجيه السليم لتحقيق النهضة الزراعية. رابعاً - حقول التدريب المهني تنشئها الدولة لتدريب الشباب عملياً قبل دخولهم في معترك العمل للاقتباس والفهم والاختبار في تحمل التبعات.

خامساً - دار المعلمين لإعداد الأساتذة العلماء الذين يضطلعون بأعباء تربية وثقافة النشء.

مدينة الجامعات

وعلى الدولة أن تعنى بإنشاء مدينة خاصة للجامعات الوطنية والأجنبية لتوفير الأجواء الصالحة لطلابنا حتى ينصرفوا للارتواء من مناهل العلم بمعزل عن متاعب ومشاكل العالم. على أن تكون هذه المدينة الجامعية على طراز مونت بيليه في فرنسا مثلاً وتكون لها مطاعمها وفنادقها ودور السينما والأندية الرياضية، وتلزم الجامعات القائمة في بيروت على الاشتراك في تأسيس فروع لها في المدينة الجامعية، على أن يعاد النظر بالتشريع الجديد للتربية الوطنية في الأمور الآتية:

١ - تعيين سن دخول التلامذة وتحديد برامج التعليم وأدوار التربية الوطنية الملقاة على عاتق الدولة والمعهد والعائلة.

٢ - إنشاء دور العلم في المدينة الجامعية وفي كل محافظة وقائمقامية وبالأخص إنشاء مدرسة ابتدائية لكل قرية ومدرسة مهنية أو زراعية لكل مجموعة قرى.

الثقافة

إن هدف لبنان الأساسي في الحقل الثقافي هو تنمية الثقافة العربية وتوسيع نطاق التخصص من مختلف اللغات لتسهيل رفع المستوى العلمي وللمحافظة على طابع لبنان كبلد إشعاع ومعرفة وابتكار واقتباس.

الوجدان الثقافي

وتعنى دور التربية بتكوين الضمير الثقافي وبالتعمق في الفروع العلمية التاريخية والجغرافية والاجتماعية والسياسية.

وسوف ترعى الدولة شروط التناسق بين مختلف الهيئات التعليمية العليا والوسطى والدنيا وتشجع نمو وازدهار مؤسسات التعليم الخاصة.

وستكون وظائف الدولة للأكفاء والمتفوقين في العلم، ولن تفضل الدولة توجيه عناية خاصة بأهل العلم وبرجال الأدب والصحافة والاختراع والشعراء واللغويين. وستحقق الدولة شريعة التدريب الرياضي والعسكري كجزء أساسي في التربية القومية.

تشجيع الباحثين والعلماء وأهل الاختراع

وسوف تشجع الدولة مادياً وأدبياً نوابغنا الذين يتفوقون في حقول الاختراع والتوسع والبحث العلمي لإظهار مواهبنا الزاخرة ولوضعها تحت تصرف الأمة لتكون عاملاً من عوامل عظمتها.

الضمان الاجتماعي الطبي لجميع اللبنانيين

وسوف تعنى الدولة بصحة الشعب لتدارك الأمراض ومنع الأوبئة وحماية الصحة العامة من المخاطر وتأمين تطبيق اللبنانيين مجتاعاً مع إجراء العمليات الجراحية لهم على حساب الدولة ومع تأمين الفحص الاجتماعي الدوري كل ستة أشهر لجميع المواطنين والمواطنات للسهر على الصحة العامة.

المساكن

من أهداف الدولة اللبنانية الأساسية أن توفر لكل مواطن مسكناً تتوافر فيه الشروط الصحية وأسباب الراحة.

وعلى هذا يجب أن تباشر الدولة بموجب مشروع مستقل:

أولاً - بناء مساكن شعبية في ضاحية العاصمة (سد البوشرية) والمدينة الصحية لخمسة آلاف عائلة من مئات اللبنانيين أصحاب الرواتب المحدودة بحيث ينجز سنوياً ٢٠٪ من المشروع وتؤمن إسكان ألف عائلة ويقسط ثمن هذه البيوت على عشر سنوات بفائدة ٢ بالمائة.

حركة التعمير - تشجيع البناء

ثانياً - تشجيع الدولة حركة البناء والإعفاء من الضرائب لكل شركة أو فرد يبني خمس بنايات كل بناية بعشر مساكن لمدة خمس سنوات مع استثنائها من قوانين الإجراءات لنفس المدة. تخفض الدولة أسعار الترابة بما يتفق والسعر العالمي.

ثالثاً - تشجيع الدولة الشركات التي تعنى ببناء المساكن الشعبية لمختلف طبقات الشعب مع تسهيلات بالدفع فتعفيها من الضرائب لمدة خمس سنوات وتساهم معها في تعبيد الطرق وفي توفير حرم مياه الشفة والكهرباء وباقي التكاليف الضرورية لتأمين الراحة لأصحاب هذه البيوت، مثلاً مشروع الشركة اللبنانية للبناء والتحسين العقاري لأصحابها مدام ديرافور والسيد زغزغي. فقد أسست الشركة بلدة جديدة مؤلفة من ٩٠٠ منزل بيع معظمها من أصحاب الرواتب المحددة وهي مجهزة بالكهرباء والمياه الجارية والطرق المعبدة والشركة تقدم تسليفات وتسهيلات لإنفاذ المشروع.

عمل الدولة الاقتصادي

الزراعة:

إن هدف الدولة الأساسي من حيث العمل الزراعي هو رفع مستوى حياة المزارعين اجتماعياً ومادياً وثقافياً وتوفير الرفاهية للعائلة الريفية وتشجيع روح الألفة والأخوة والتعاون بين المتجاورين والمشاركين في الأعمال والأوساط الزراعية المنتجين والعمال لأنهم العمود الفقري للنهضة الزراعية وذلك لإدراك الحد الأقصى من الإنتاج لسد الاستهلاك المحلي مع تصدير ما يمكن تصديره للخارج لموازنة مشترياتنا مع مبيعاتنا.

ومن الضروري أن تقوم الأرض بدورها الاجتماعي، فالأرض ملك صاحبها لجعلها حقلاً للعمل لا للاستغلال والاحتكار، والدولة تساعد الضامنين والمستأجرين للحصول بواسطة تسهيلات عملية على ملكية الأرض الزراعية اللازمة لعملهم.

والأرض التي هي ملك الدولة ولا تقوم بوظيفتها الاجتماعية توزع على المزارعين تدريجياً ضمن شروط عادلة لتأمين سعادة المزارع ولاستعمال الأرض لخير المجتمع والاقتصاد الوطني.

أما كيفية استعمال الأرض فهذا ما يجري وفقاً لتعميم شامل لجميع المناطق الزراعية وبما يتفق وميول ورغبات المزارعين وحاجات الأسواق الداخلية والخارجية.

ولكي تولي الدولة زراعة البلاد جل عنايتها يجب أن تعنى بنوع خاص بالشؤون الآتية:

أولاً - تأسيس مدرسة زراعية لكل مجموعة من القرى الزراعية في مختلف المحافظات.

ثانياً - تأمين البذار للمزارعين بأسعار الكلفة ولصغار المزارعين مجاناً.

ثالثاً - تأمين السماد للمزارعين بأسعار الكلفة ولصغار المزارعين مجاناً.

رابعاً - تشجيع تأسيس معمل لإنتاج السماد الكيماوي الوطني.

خامساً - توفير القروض الزراعية الطويلة الأمد للمزارعين وإعطاء الأفضلية لصغارهم.

سادساً - تشجيع تربية وتأسيس الحيوانات والطيور الداجنة وتوفير المراعي لها.

سابعاً - تشجيع تأسيس البرادات للخضار والفاكهة واللحوم.

ثامناً - انتهاز سياسة قمحية خاصة تهدف إلى تأمين حاجة لبنان من القمح والحبوب بدون حاجة إلى الاستعانة باستيراد كمية من الخارج وذلك بتحسين أساليب الزراعة وبمساعدة الفلاح ومده بالمساعدة وبالقروض عند الاقتضاء مع تحمل قسم من السعر للتوفيق بين مصلحة الشعب المستهلك وبين مصلحة الزراعة كعامل أساسي في إنتاجنا القومي.

تاسعاً - يجب أن تضع الدولة بمعرفة رجال الاختصاص خريطة وتصميماً شاملاً لجميع الأراضي الزراعية في البلاد ولأنواع زرعها وأساليب إنهابها وأسباب تأخرها ووسائل نهضتها على مراحل.

عاشرأ - تحريج مناطق لبنان لزيادة إنتاجه من الخشب الصالح لمختلف الأنواع والصناعات.

حادي عشر - تأسيس الأسواق الحرة للمزارعين في العاصمة وفي قواعد المحافظات والقائمقاميات لتسهيل تصريف المحصولات الزراعية بحرية تامة وبدون وسطاء أو مستغلين أو محتكرين.

ثاني عشر - تشجيع زراعة الكرمة وإعفاؤها مع جميع أنواع عصرها ومشتقاتها من الضرائب مع تخصيص جوائز للجودة والتصدير.

ثالث عشر - تشجيع شركات عصر الفاكهة وتجفيفها وصنعها من السكاكر والمربيات مع تخصيص الجواز لها في مراحل نشأتها وتسهيل تصدير الفائض عن حاجة البلاد.

رابع عشر - تشجيع زراعة الأرز لتأمين حاجة لبنان من إعفاء المساعدة والقروض والتسهيلات وأعمال الري للمزارعين.

خامس عشر - تشجيع زراعة قصب السكر لتأمين عمل صناعة السكر في لبنان لتأمين المقطوعية اللازمة منه.

سادس عشر - زراعة التوت وتربية دود القز من جديد لإنتاج الحرير الطبيعي اللازم للصناعات الوطنية ولتصدير الفائض عن حاجة البلاد.

سابع عشر - تشجيع زراعة القطن في المناطق الصالحة.

ثامن عشر - تشجيع النقابات الزراعية والتعاونيات الزراعية لتحقيق نهضة المزارعين ولتحسين الحياة الريفية ولرفع مستواها ولمنع استفحال شر الهجرة عن المناطق الريفية.

تاسع عشر - تعتمد الدولة سياسة المبادلة في الاتفاقات التجارية مع جميع الدول وتحاول جهودها لتسهيل تصريف الفائض من إنتاجنا الزراعي من مختلف الأصناف.

عشرون - تعنى الدولة بزيادة مساحات الأراضي المزروعة تبغاً مع العمل لتصدير الفائض عن محصولنا من التبغ الجديد مع العمل لتحسين البذار وتأصيل التبغ.

واحد وعشرون - تتوسل الدولة بجميع أسباب حماية زراعة الزيتون وتأمين تصريف محصولها من الزيت والزيتون. وسائل حفظ الزيتون وتصديره طبقاً لأحدث الأساليب الصناعية.

ثروة البلاد الطبيعية

المياه والقوى الكهربائية

المعادن

المياه والقوى الكهربائية

تعنى الدولة بتحويل مياه الأنهار والينابيع إلى ري السهول ومساحات الأراضي المفتقرة إلى المياه وتنفيذ هذه المشاريع المائية تدريجياً على حساب الدولة أو بواسطة شركات وطنية أو أجنبية.

وتعنى الدولة بتوليد أكبر قوة كهربائية لسد حاجات لبنان ولاعتماد القوى الكهربائية في الخدمات الاجتماعية والحاجات المنزلية في حاجات الصناعة والتجارة والمواصلات.

تولي الدولة استثمار الموارد الطبيعية المدفونة في الأرض اللبنانية عناية خاصة. فما لا شك فيه أنه توجد عندنا طائفة من المعادن نحتاج إليها من أجل تأمين الموارد الأولية اللازمة لصناعتنا ولاستهلاكنا المحلي، ثم نصدر الفائض إلى الخارج.

وتحتاج المعادن في لبنان إلى دراسة فنية ووضعية معرفة نوع المعادن وحقولها ومقدارها. فمتى أنجزت الدولة هذه الدراسات بواسطة خبراء فنيين ومكتب دائم أمكن الشروع بالتنفيذ وإن هذا المشروع يؤمن لنا تشغيل اليد العاملة، ويؤمن لصناعتنا المواد الأولية ويمكن لبنان من تصدير المعادن الخام إلى الأسواق الخارجية فيؤدي ذلك إلى تحسين ميزاننا التجاري بين ما نشترى وما نبيع.

إنه ليؤملنا أن تؤخذ التربة اللبنانية وتنقل إلى ألمانيا من أجل استخراج الحديد منها وقد كان على الدولة أن تحول

دون هذا التفريط بثروتنا المعدنية الطبيعية وأن تشجيع تأسيس شركة صناعية تقوم هي باستخراج الحديد من التراب اللبناني وصهر هذا الحديد مادة أولية للبناء وللصناعات الميكانيكية المختلفة.

الصناعة اللبنانية

إن هدف الأمة الأساسي هو إنماء الصناعة ومضاعفة قدرتها وتوسيع فروعها وتسهيل تصريف إنتاجها في الأسواق الداخلية والخارجية.

فصناعة الجلود يجب أن تشجع وأن تكفل لها الحماية حتى تصل إلى التحسين المرجى بحيث تضاهي جلودنا مصنوعات أرقى المصانع الغربية.

وصناعة النسيج القطني والحرير والصوفي يجب أن تؤمن حمايتها وأن تشجع في عملها الجبار وأن تعطى الأفضلية على المصنوعات الأجنبية وأن تسهل تصديرها للخارج على أساس الجودة واعتدال الأسعار.

والصناعة الغابية يجب أن تشاهد النور فتزيد غابات لبنان وتؤمن حمايتها وتشجع مصانع ورق الصحف وسائر أنواع الورق لكي تسد حاجات لبنان والشرق الأوسط في زماني السلم والحرب.

وصناعة الأحذية يجب أن نوليها عنايتها وحماية فعالة من كل مزاحمة أجنبية والصناعة الغذائية يجب أن تفضي إلى تحسين أساليب صيد السمك وإلى تأسيس معمل للطنون والسردين مع تأسيس معمل لحفظ جميع أنواع المأكولات.

ويجب أن نحسن صناعة السمن ويجب أن نستغني عن الخارج بمضاعفة تربية الأبقار وتحسين نسله على نطاق واسع.

ويجب أن ننشئ عندنا صناعة تجفيف الحليب للاستعمال المنزلي وللأطفال وحفظه بالطرق الفنية.

وكذلك صناعة الأجبان واللحوم.

وصناعة الطحن يجب أن تحمي وتشجع بشتى الطرق.

وصناعة المعكرونة وسائر المربيات والحلويات يجب أن نؤمن لها المساعدة والحماية وسائر المواد الأولية الضرورية بأقل كلفة.

وصناعة عصير وتجفيف جميع أنواع الخضار والفاكهة يجب أن نحدثها وأن نوليها عناية خاصة حتى نستطيع حفظ وتجفيف الفائض عن استهلاكنا الذي لا توافي الظروف لتصديره.

وصناعة السكر يجب أن تساعد وأن تشجع حتى تزدهر وتؤمن على الأقل مقطوعة لبنان ويجب تشجيع زراعة قصب السكر والشمندر لبلوغ هذه الغاية.

وصناعة المشروبات يجب أن توفر لها الحماية والجوائز والمكافآت حتى تؤمن استهلاكنا ونصدر الفائض لبلدان الشرق الأوسط والأدنى.

وصناعة الإسمنت ومصنوباتها يجب أن تؤمن لها المساعدة ويوفر لها العمل داخلاً مع التصدير للخارج.
وصناعة الأسنان الاصطناعية يجب أن تؤمن لها في طور نشأتها الحماية.
تبديل أسس الموازنة وتعديل الدور الذي تلعبه الدولة.

وعلى هذا فإن أسس الموازنة الحالية تحتاج إلى تعديل وتبديل.

فقد قصرت الدولة دورها إلى الآن على جمع الضرائب وإنفاقها على الرواتب وعلى بعض المشاريع ولم يتناولواضعو الموازنة دور الدولة في صهر عناصر الأمة وفي تنظيم عمل الشعب وفي نواحي توفير الرفاهية وفي تحقيق قاعدة المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وفي تعميم الثقافة ورفع مستواها وتحسين المعيشة وتنمية الوجدان الوطني في نفوس المواطنين والمواطنات والعناية بشؤون المرأة والعناية بالطفل وتأمين طبقات المثقفين وأرباب المهن الحرة وأرباب الحرف والعمال المزارعين على يومهم وغدهم.

ثم ان الوضع الاقتصادي يشكو من غياب التصاميم المدروسة عن تشريعنا الاقتصادي.

فكل مشروع يهدف إلى تحسين الحالة الاقتصادية يدفن وكل محاولة لإصلاح الخلل في هذه الأوضاع تهمل.
فلبنان يشتري بعشرة ويبيع باثنين ويتعامل مع الدول بلا قيد ولا شرط.

والدول التي تستنفد تسعين بالمائة من قدرتنا الشرائية لم تباحث بأية إعادة نظر في المعاهدات الجائرة القائمة بيننا وبينها.

فالدول التي تعاقبت معنا على أساس المقايضة لا تمثل في مجموع نشاطنا الاقتصادي عشرة بالمائة. أما أميركا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا فلم تبد أية إشارة في الفذلكة تؤمل على الأقل بمحاولة تعديل أساس تعاملنا مع هذه الدول.

لقد أورد وزير المالية لمحة عن المشاريع التي تحققت ولكنه لم يكشف لنا بخصوص زراعة التبغ عن أية رغبة رسمية بضرورة إعادة النظر في الأسس الفاسدة التي اعتمدت في العهد السابق في زراعة التبغ فالنافذون أخذوا حصة الأسد واحتكروا الفائدة وأصاب الحرمان أبناء الشعب.

وهذه المظلمة في توزيع المساحات وفي تحديد الأسعار قد خلقت في العهد البائد أولاد الست وأولاد الجارية. أما بصدد الاتفاقات التجارية فقد ذكرنا النقص في سياسة الحكومة.

أما المنطقة الحرة في المطار

وبخصوص المنطقة الحرة فقد أحسنت الحكومة صنعا بإنشائها لها ضمن إنشاءات المطار الدولي.

ولا شك في أن هذه السوق سترغب المسافرين على الإقبال لمشتري السلع القيمة شرط أن تراقب الحكومة أعمال التجار فلا يستغلون الفرصة وتدفعهم شهوة الاستفادة إلى رفع الأسعار فتكون قد حلمنا حلماً ذهبياً لم

يلبث أن تبدد وتبخرت حقيقته. كما وإن هناك مخاوف في محلها من جهة رواج أسواق التهريب عبر هذه المنطقة الحرة.

أما اتفاقات النقطة الرابعة

فيؤسفنا أن تكون حكومتنا قد تركت للخبراء الأميركيين أن يختاروا هم أساليب ترقية الأرياف وقد تقدمنا بمشروع شامل يهدف إلى تحسين حالة سكان الأرياف في المحافظات اللبنانية فلم تبدر من الحكومة حتى الآن أية بادرة تفهم لمقاصدنا ولخطورة حالة أريافنا اللبنانية التي عمّها البؤس والفقر والاضطراب فكانت النتيجة أن تفاهم شر الهجرة إلى المدن اللبنانية وإلى البلدان العربية وإلى ما وراء البحار طلباً للرزق الموفور الكرامة. إن مشروعنا هو الصدى الصادق الأمين لصرخة الألم المتصاعدة من صميم حاجات الشعب اللبناني ومن ضميره وقد أمسى بحالة معنوية سيئة.

فهو يهدف إلى تأمين مياه الشفة للقرى الصغيرة وهو يهدف إلى تعميم الهاتف والكهرباء في القرى الصغيرة والمتوسطة وهو يهدف إلى بناء دور العلم لجميع القرى والمناطق وهو يهدف إلى شق طرق القرى والدساكر في الأرياف ويهدف أخيراً إلى تحسين حالة السكان وتأمين الإسعاف الطبي لهم مع توجيه رجال الغد توجيهاً لبنانياً واعياً نحو التخصص والحرف المنتجة ونحو الزراعة وحب الأرض ونحو الصناعة العائلية والمتوسطة والكبيرة.

أما المشاريع التي هي قيد التحقيق

فقد طال أمد انتظارها ولا سيما المشروع المستعجل الذي طالبت به الأمة قبل فوات الأوان ألا وهو مشروع التسليف الزراعي والصناعي والفندقي. وتجدر الإشارة إلى أن المزارع قد كفر من طول الانتظار ولا ندري ما هي مبررات هذا التأخير.

ثم أن الذي اتصل بنا أن الفائدة المفروضة تبلغ ستة بالمائة هي فاحشة وقد كنا ننتظر ألا نزيد على الثلاثة بالمائة.

أما حديث الفذلحة عن المشاريع المائية والكهربائية الكبرى وعن القرض للعاصمة وعن مشاريع طرابلس التي تساعد على نهضتها فإننا نؤيد الحكومة في هذه السياسة لكننا نعتب عليها بذات الوقت لأنها توقفت بنظرها عند حدود المدينتين الكبيرتين فالمشاريع الكبرى تفيد المناطق الكبيرة والمدن العظيمة أما القرى الصغيرة فلم يعين لها مشروع الموازنة أي توجيه إصلاحي مع أن حالتها بلغت حداً قصياً من الخطورة.

أما بصدد الاحتياطي والتعويضات الحربية

أما بصدد مال الاحتياطي فقد استغربنا أن تدخل الفذلحة ما دفع لمتضرري الأعمال الحربية في عداد السلفات المأخوذة من المال الاحتياطي كأن الدولة دفعت ما لا يتوجب عليها دفعه.

مع أن الحكومة قد باشرت آنذاك فدفعت دفعة على الحساب ثم صدرت الأحكام بتحديد التعويضات

والمتضررين وإذا كنا نعتب ونعجب فعتبنا وعجبنا لهذه الذهنية التي تسود عقلية بعض المسؤولين فهم يعترفون بما للدولة على الشعب ولكنهم يتهربون من الاعتراف بحق شرعي صارخ للشعب على حكومته .

إن الأرض والسماء ، ان دماء ضحايانا البريئة ، ان أملاكنا التي خربت وهدمت بفعل دخول لبنان في غمار الحرب وتحويل سهوله وجباله إلى ساحات مروعة لعراك بين الديمقراطية والمحور عام ١٩٤١ ، كل هذا يشير إلى هذا الحق الصارخ ونحن نحزن أن نرى المسؤولين يتنكرون لحق صارخ مغموس بالدم استقر في عنق الدولة ولم تبريء ذمتها لا بالتسوية العادلة ، وأغرب ما في الأمر أن الدولة عينها اعترفت بعد حرب فلسطين بحقوق المتضررين ودفعت لهم حقوقهم كاملة وعوضت عليهم تعويضاً عادلاً . فهل للدولة أن تبين لنا الفرق بين الحاليين وكيف تبرر اختلاف الكيلين والميزانين في واقعات متشابهة لا تعد الثانية شيئاً من حيث الخطورة بالنسبة للأولى .

أما السياسة الضرائبية

فمن باب تحصيل الحاصل وذكر الذائع الشائع تكرار القول بأن الدولة تقوم أعمدها الفكرية في السياسة الضرائبية على الضرائب غير المباشرة التي تفرض على الغني والفقير والمعدم وصاحب الملايين سواء بسواء .

وإذا كانت الدعوة إلى تعديل هذه الأسس عقيمة في الوقت الحاضر لأنها تبدو مجرد رغبة بعيدة التحقيق فإن الأمر الذي نتوقف عنده ونلفت النظر إليه ونناشد المجلس الكريم أن يتدبره هو أن التوافق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على اعتماد المشاريع التي تفيد الفلاح والعامل ومحدودي الدخل وأرباب المهن الحرة وأبناء الحرف تقلل من فداحة الجور وتعيد الأمور إلى إطار نسبي من العدالة الاجتماعية في مجتمعنا .

فإذا أبقينا على الضرائب غير المباشرة تغذى صندوق الدولة وسلمنا بأن الفقير يتحمل منها بمقدار ما يتحملة الغني يترتب علينا جميعاً هو ألا نبخل على القرى الصغيرة وعلى المناطق الريفية وعلى العمال والفلاحين وأصحاب الرواتب المحدودة ورجال الفكر من صحفيين وأطباء ومهندسين وصيادلة ومحامين بكل معاونة وبتحقيق كل مشروع يساعد هذه الفئات على العيش حياة ريفية المستوى حتى يحصل التكافؤ بين جميع الفئات وتنصهر كلها في وحدة متماسكة لتعزيز عظمة الأمة .

وإذا كان لنا من اقتراح نقدمه لمناسبة درس الموازنة فاقترحنا يهدف إلى نسف الأسس السابقة وإصدار القوانين المالية والإصلاحية التي تبلغ الأمة الأهداف الآتية :

في الحقل السياسي

تشجيع حركة تنظيم الأمة بواسطة أحزابها ونقابات وإبادة الفساد منها وتنظيم دوائر الدولة تنظيمياً لا مركزياً يسهل المعاملات ويؤمن قضاء الحاجات وإحقاق الحق بين الناس .

وفي الحقل الاقتصادي

أ) تحقيق مشروع الإنعاش الريفي وتطبيق مبدأ التكافؤ في التبادل مع جميع الدول وحماية الإنتاج الوطني واليد

العاملة الوطنية ومعالجة الهجرة وتقوية الأواصر بين المقيمين والمغتربين وتأمين تصدير محصولنا الزراعي من الحمضيات والفاكهة والزيت والحرير وتشجيع هذه الفروع الزراعية وتخصيص الجوائز للمزارعين وتسهيل أعمال التصدير.

(ب) درس تصميم شامل لثروة لبنان المائية والكهربائية وتحقيق ما أشير إليه في موازنة عام ١٩٥٤ بتأليف شركة حكومية لهذا الغرض.

(ج) درس تصميم شامل لثروة لبنان بالمعادن ودرس وسائل الاستفادة منها.

(د) درس التحريج وتنمية الغابات في لبنان وتشجيع تأسيس معمل للورق وآخر لعصر الفاكهة ومعامل لحفظ الأسماك مع تحسين أساليب صيد السمك وأساليب تربية الدواجن.

وفي الحقل الاجتماعي

أولاً - تأسيس صندوق مستقل للضمان الاجتماعي لضمان الشيخوخة والمرضى والموت للعمال والمزارعين. ومساهمة الدولة في تغذية هذا الصندوق بخمسة ملايين ليرة لبنانية سنوياً.

ثانياً - مساعدة صناديق كل نقابة من نقابات أرباب المهن الحرة (المحاماة، الصحافة، الطب، الهندسة، طب الأسنان، الصيدلة، أساتذة التعليم في المعاهد الخاصة) بمائة ألف ليرة سنوياً كمساهمة في صندوق تقاعدي لا كمنحة.

ثالثاً - تنظيم أرباب الحرف وتأسيس صندوق تقاعدي لهم ومساهمة الدولة بمبلغ يتراوح بين خمسين ومائة ألف ليرة.

رابعاً - يوضع تشريع للضمان الاجتماعي تحدّد فيه مساهمة العمال والمستخدمين والفلاحين في تغذيته ومساهمة أرباب الأعمال أيضاً.

خامساً - تنظيم إحصاءات كاملة عن العاملين في مختلف المهن وعن العاطلين عن العمل.

في تأمين العدالة

يجب إعادة النظر في نظام القضاء ومعالجة العلل التي نشكو منها فالعلة ليست في القضاء وحده، بل هي أيضاً في المتقاضين والمحامين والقضاة.

ومن مصلحة العدالة أن تعتمد طريقة استماع الطرفين وتحليفهم اليمين في كل قضية مع تحديد عواقب الكذب في إثارة الدعاوى الكاذبة أو الدفع الكاذبة.

ومن مصلحة العدالة أن ينال كل متقاض وكل شاهد يثبت كذبه القصاص الذي يستحق.

أما القضاء فمن واجبه أن يستقصي الحقيقة بجمع الوسائل وأن يحمل كامل مسؤولياته في إحقاق الحق وفي تحكيم الضمير والقانون بأن واحد.

بخصوص حفظ الأمن

لا يتذوق لبنان طعم الراحة ما لم يجتمع السلاح وتضاعف عقوبة نقل السلاح ويؤمن المواطن على ماله وحياته .

فجميع تدابير حفظ الأمن وقمع الإجرام تبقى عديمة الفائدة لا تفني بالغرض الأساسي ما دامت الأسلحة المتنوعة في حوزة العباد يهددون بها سلامة الأمن ويهددون العزل ويستعملونها في أروع الجرائم وأفظع الحوادث الجنائية .

وجريمة السرقة وسوء الائتمان والتزوير يجب مضاعفة عقوباتها والذي يقع في قبضة العدالة لا يجوز أن يحاكم إلا موقوفاً أياً كان .

أما المعاملات ومشاريع الأشغال العامة

أما المعاملات فلا بد من جعل مدير كل وزارة مسؤولاً عن كل تأخير يستهدف لأقصى العقوبات التأديبية .

وأما مشاريع الطرق والمياه في وزارة الأشغال العامة فيجب إنشاء دائرة مستقلة تعجل إنجاز معاملاتها وتباشر أعمال التنفيذ على مسؤوليتها على أن تقدم هذه المديرية كشفاً شهرياً بما نفذ من بنود المشاريع وما لم ينفذ وأسباب تأخيره على أن تعرض هذه التقارير على المجلس النيابي أثناء انعقاده وبدورات عادية .

وزير الدولة للارتباط بين الشعب والحكومة .

يشكو الرأي العام من استفحال شر الفردية في جسم الحكومة فكل وزير يتصرف بوزارته كما يريد ومن هنا تبدأ الحاجة لتبديل الوجه بعد أن تتراكم أعمال الوزراء المتنوعة بقضاء مصالح أعوانهم وناخبهم بينما مطالب أعوان وناخبي باقي النواب المحقة خصوصاً بعد المراسيم الاشتراعية ترد أو تهمل وترفض مشاريعهم ويزيد الاستياء يوماً بعد يوم وشهراً بعد شهر .

ولهذا نرى أن تنحصر مهمة الوزراء بإدارة شؤون المقاطعة الوزارية والامتناع عن مقابلة أصحاب المصالح .

على أن يتولى وزير دولة مهمة ضابط الارتباط بين الشعب والحكومة فيقوم وحده بالمقابلات والاتصالات وجميع المطالبات ويعرضها على مجلس الوزراء مع المقترحات العملية المتعلقة بها ويشترط أن يكون وزير الدولة واسع الاطلاع بفضل اختياره من خارج المجلس النيابي كي يتحلّى بجميع الكفاءات وبوحي تجرده الثقة للجميع .

ومن حسنات هذا الإصلاح أن وزير الدولة يرشد الشعب إلى واجباته ويقرّه على حقوقه وينبّه الحكومة إلى أخطائها كما يشيد بأعمالها الحسنة، ويتولى وزير الدولة وزارة الأنباء ويتصل دائماً بواسطة البيانات الكتابية أو الخطابية أو الإذاعات بالراديو أو المؤتمرات الصحفية بالرأي العام ويكشفه بشتى الشؤون .

ومن اختصاصات وزير الدولة أنه صاحب الحق بجمع وإحصاء العاطلين عن العمل وتقديم اللوائح بأسمائهم لوزارة الشؤون الاجتماعية وللوزير المختص ولمجلس الوزراء.

وهكذا تنحصر المراجعات بوزير الدولة وتعطى الأفضلية في التوظيف للتخصص وللکفاءات سواء أكان في الدوائر الحكومية أو لدى المؤسسات ذات المنفعة العامة أو غيرها من المؤسسات.

هذا ما رأينا أن نبسطه لمناسبة المناقشة العامة في مشروع موازنة عام ١٩٥٤ ، واننا إذ نوافق مبدئياً على اعتماد دروس اللجنة المالية وإيجاد صيغة سريعة لتصديق الموازنة نأمل أن تأخذ هذه الشكاوى والانتقادات بعين الاعتبار وأن تنتهج الدولة اللبنانية سياسة بناء إصلاحية جديدة لمصلحة الشعب ولتأمين العدالة الاجتماعية ولحكم الشعب لخير وعظمة الشعب اللبناني.

الرئيس: رفعت الجلسة على أن تعقد نهار الثلاثاء قبل الظهر، كما ستعقد في اليوم عينه جلسة ثانية بعد الظهر.

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة مساءً بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ٢٧ نيسان سنة ١٩٥٤ الساعة العاشرة صباحاً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

عادل عسيران

أمين السر

كلوفيس الخازن

ناظم القادري

مدير عام المجلس النيابي

رياض أرسلان

رئيس دائرة المحاضر

أنطوان عارج

الجلسة السادسة عشرة المنعقدة في الساعة العاشرة من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢٧ نيسان سنة ١٩٥٤

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.
 - ٢ - تلاوة ملخص الأوراق الواردة.
 - ٣ - متابعة النظر في الموازنة بصورة عامة.
- عقد مجلس النواب جلسته السادسة عشرة من العقد العادي الأول في الساعة العاشرة من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢٧ نيسان سنة ١٩٥٤ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.
- تغيّب السادة: غسان تويني، بشير الأعور، كمال جنبلاط، جورج عقل، يوسف الزين، مارون كنعان، سليم حيدر وسعيد طوق.
- واعتذر السيد عبد الله الحاج.
- وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد عبد الله اليافي وبحضرات الوزراء السادة: جورج هراوي، نقولا سالم، ألفرد نقاش، مجيد أرسلان.
- الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.
- الغائبون تتلى أسماؤهم.
- تليت
- الرئيس: المعتذرون تتلى أسماؤهم.
- تليت
- الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.
- فتلى ملخص المحضر التالي:
- المواضيع المبحوثة:
- ١ - بحث الموازنة بصورة عامة.

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة عشرة من العقد العادي الأول في الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ٢٢ نيسان سنة ١٩٥٤ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

واعتذر السيدان: ريمون إده وحميد فرنجية.

وتمثلت الحكومة بحضرات الوزراء السادة: جبرائيل المر، كاظم الخليل، جورج هراوي، مجيد أرسلان ورشيد كرامة.

صدق محضر الجلسة السابقة وبعد تلاوة ملخص الأوراق الواردة، بادر المجلس إلى البحث بجدول الأعمال حسبما يلي ملخصه:

بحث بعض حضرات السادة النواب فيما يتعلق بموازنة سنة ١٩٥٤ بصورة عامة.

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة مساء بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ٢٧ نيسان ١٩٥٤ الساعة العاشرة صباحاً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر.

سكوت

الرئيس: إذا لم يكن صدق المحضر.

تلى الأسئلة والأوراق الواردة.

فتليت الأسئلة والأوراق التالية:

- سؤال مقدم من حضرة النائب الأستاذ جورج عقل بشأن الترخيص بتعدد نقابات السير.
- سؤال مقدم من حضرة النائب الأستاذ جورج عقل بشأن الأضرار التي يتعرض لها مزارعو قصب السكر من جراء تخفيض الرسوم على السكر المستورد من الخارج.
- سؤال مقدم من حضرة النائب الأستاذ كمال جنبلاط بشأن التدخلات السياسية لعرقلة الاتفاق الاقتصادي مع سوريا.
- سؤال مقدم من حضرة النائب الأستاذ كمال جنبلاط بشأن حماية الإنتاج الوطني.
- برقية من المتقاعدين في حاصبيا بطلب إنصافهم ومعاملتهم في الرواتب إسوة بالموظفين العموميين.
- برقية من بيت الدين من السيد الياس مارون بعبس ورفاقه بالاحتجاج على عدم دفع ثمن أملاكهم المستملكة من سنة ١٩٤٩.
- برقية من السيد توفيق خويري من جونية بالشكوى من اعتداءات حنا البعينو المتتابعة.

- برقية من السيد فؤاد جريديني ورفاقه من الشويفات بطلب تقييد استيراد الزيوت اللبنانية من الخارج.
- برقية من أهالي قرى منطقة عربي بعلبك بطلب إنشاء قائمقاميتين ومستوصف في شمسطار.
- عريضة من أهالي قرية الشرقية بطلب تعيين الأستاذ جعفر إبراهيم معلماً ثانياً في المدرسة الرسمية.

الرئيس: نتابع البحث في الميزانية.

(وهنا طلب الأستاذ كامل الأسعد الكلام بالنظام الداخلي).

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد كامل الأسعد.

كامل الأسعد: تنص أحكام النظام الداخلي على تعيين جلسة في كل أسبوع تخصص للأسئلة والأجوبة وقد مرّ ما يقارب الشهر على آخر جلسة من هذا النوع. نحن لا نقول إن الموازنة ليست مهمة جداً ولكن قد يكون هنالك أموراً أكثر أهمية في الوقت الحاضر.

ثم ان هناك استجواباً كنت تقدمت به يتعلق بقضية الطلاب. وقد أحيل للجنة. وأنا أسأل اللجنة لماذا تأخرت في تقديم تقريرها. فنرجو الإسراع في ذلك مع تقديرنا للجهود التي بذلتها. واني أطلب من رئيس المجلس أن يخصص الجلسة المقبلة لدرس الاستجواب.

الرئيس: كانت طلبت اللجنة تعيين جلسة لمناقشة تقريرها. وقد أجابت الرئاسة على ذلك بأنه عندما يصل التقرير إلى المجلس تعين الرئاسة جلسة خاصة لذلك وقد تأخرت جلسة الأسئلة والأجوبة بعد جلسة التقرير. الميزانية تأخرت ويجب أن ننهايها بسرعة. وتعلمون جميعاً أن الميزانية تأخرت كثيراً والبلاد بحاجة إلى صرف النفقات واني أعتبر أنه لا يوجد أي أمر يحتل مركز الميزانية في أهميته لذلك سنخصص الجلسة التي ستعين لبحث تقرير اللجنة البرلمانية للجوابات والأسئلة أيضاً.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد ناظم القادري.

ناظم القادري: لقد أشاد الأستاذ كامل الأسعد بالجهود الكبيرة التي قامت بها اللجنة البرلمانية. إلا أنه أخذ عليها تأخرها بتقديم التقرير. إن اللجنة تأخرت ولكن تأخرها يعود لسببين: الأول الفرص والأعياد، وهي التي أخرت تقديم التقرير. والأمر الثاني يعود إلى أن أعضاء اللجنة أو بالأحرى أكثر أعضاء اللجنة البرلمانية هم أعضاء يعملون باستمرار في اللجنة المالية وهذا ما أدى إلى التأخير في تقديم التقرير.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سامي الصلح.

سامي الصلح: نحن الآن في السابع والعشرين من نيسان فهل تقدمت الحكومة بمشروع قانون على أساس القاعدة الاثني عشرية لشهر أيار؟

ثم انني أقترح أن يقدم لأكثر من شهر أي أن يكون لشهري أيار وحزيران.

رئيس الحكومة: الحكومة أرسلت للمجلس مشروع قانون للصرف والجباية على أساس القاعدة الاثني عشرية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أحمد الأسعد.

أحمد الأسعد: قد استمعت إلى طلبات الزملاء الكرام فيما يختص بالأجوبة والأسئلة، والتقاليد قضت على أن يكون للموازنة المقام الأعلى ولكن ذلك لا يتنافى مع ضرورة تخصيص جلسة للأسئلة والأجوبة ثم ان الرئاسة انتوت تخصيص جلسة واحدة لتقرير اللجنة وللأسئلة والأجوبة معاً الأمر الذي لا يمكن تطبيقه إذ ان التقرير وحده يتطلب أكثر من جلسة.

الرئيس: يمكن أن تستمر الجلسة طيلة الوقت الكافي لإنجاز العمل المقرر حتى ولو تطلب ذلك أكثر من يوم. والآن لتتابع البحث في الموازنة والكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سامي الصلح.

سامي الصلح: أعذر الآن لأنني غير مستعد وسأتكلم في جلسة بعد الظهر.

الرئيس: هل من يريد أن يتابع البحث بالموازنة؟

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير العثمان.

بشري العثمان: يا سيدي الرئيس، أنا لا أريد أن أبحث بهذه الموازنة أكثر مما بحث فيها الزملاء الكرام والذين أعتقد أن كلاً منهم قد بحثها بصورة عامة. ولكن لي بعض النقاط أحببت أن أثيرها أمام حضرات أعضاء الحكومة والزملاء في هذا الوقت.

كنت في جلسات سابقة ومن مدة طويلة قد تقدمت بعدة أسئلة وطلبت بموجبها أن تعمد الحكومة إلى رفع مرتبات الدرك وعندما درست الموازنة لم أجد أي اعتماد يرمي إلى رفع مرتبات تلك الجماعة من الموظفين وأعتقد أن هذه الفئة المسكينة من الشعب تحتاج إلى عناية تامة كما يحتاج إليها القضاة. وأعتقد أن مهمة الدرك هي كمهمة القاضي تماماً لأن قسماً كبيراً من المهام يقع على عاتقهم في قضايا الجرائم وهم الذين يقومون بالتحقيقات الأولية. وإذا كان الدركي يتقاضى أجراً ضئيلاً فلا يعقل أن نطلب منه أن يقوم بواجبه على الوجه الأكمل ونحن كما أعتقد الذين ندفع الدركي إلى الرشوة بسبب راتبه الضئيل. وقد أثار بعض الزملاء لا بل أكثرهم قضية هذه الأعمال وانتقدوا بطئها.

أنا أعتقد أن بطء هذه الأعمال وهذه القضايا التي لا تسير سيراً حسناً مرجعها للموظفين هؤلاء الموظفون الذين أحاطتهم الحكومة السابقة حكومة الموظفين بحصانة عظيمة لأن الحكومة نفسها كانت حكومة موظفين لذلك يجب أن نتلافى هذا الأمر.

أنا أعتقد يا سيدي أن الكثيرين من هؤلاء الموظفين يأخذون رواتبهم سرقة لأنني أعتقد أن كل شخص لا يقوم بواجبه على الوجه الأكمل هو سارق ولا بحث بذلك أبداً.

الأمر الثالث هو أمر موازنة وزارة الأشغال العامة. ويؤسفني جداً غياب حضرة وزير الأشغال العامة وكنت أتمنى أن يكون حاضراً لكي يسمع كلامي ولكن أعتقد أن زملاءه سينقلون إليه كل شيء.

تعلمون أيها السادة أننا أتينا بموجب إرادة الناخبين في مناطقنا كما أرسلكم أنتم الشعب البيروتي. لذلك نحن علينا واجب مقدس يجب أن نقوم به ونرسل هذه الأمانة لحضرات أعضاء الحكومة ويجب أن نسعى بكل قوة وجهد لكي نعمل على تنفيذ رغبات وأمانى هذا الشعب.

إن هذا الشعب يتطلب المدارس والري والطرق والمشاريع الزراعية ولكن يؤسفني أن أقول إن الاهتمام لا يبدو من ناحية جميع النواب ولا يوجد أي اعتماد للمناطق وأن أغلب الاعتمادات مخصصة لمدينة بيروت. ولا نستطيع أن نسير من مكان إلى آخر في مناطقنا إلا ويقولون لماذا نحن انتخبناكم؟ إن الشعب بحاجة إلى طرق ومدارس ومياه ليستطيع ابن المناطق أن يعيش مثل ابن بيروت.

نحن نعلم أن أهل بيروت ممتازون ولكن يجب أن ينعم أهالي المناطق بقسم من ذلك. كيف يستطيع الفلاح والمزارع أن يرسل غلته إلى بيروت وطرابلس إذا لم تؤمن الحكومة الطرق الواجبة وطرق المواصلات بين القرى والمدن؟ لذلك يضطر الفلاح اللبناني إلى حمل غلته على الدابة لكي يوصلها إلى المدن وهذا يكلفه كثيراً، فلا طرق ولا مياه ولا مدارس ولا شيء، فماذا ينتظر هذا الشعب منا؟ نحن نواب المناطق نشعر وأعتقد أن جميع نواب المناطق يشعرون معي بذلك.

نظرت إلى اعتمادات للطرق فوجدتها ضئيلة بالنسبة للأعمال والمطالب التي يجب أن تؤمنها الحكومة. فموازنة الطرق قد عمدتم إلى تخفيضها ولا أعلم السبب في التخفيض. وأنا لا يهمني إلا أن أقول الحقيقة.

لماذا يا سيدي يخصص وزير الأشغال العامة لمنطقته ٤٨٥ ألف ليرة ولا يخصص لغيرها من مناطق النواب سوى ١٠ آلاف ليرة فقط؟ لأنه وزير؟ يجب أن يشعر معنا، ويجب أن يعطينا حقنا.

وأريد من دولة الرئيس أن يسمعني. يا سيدي أنا سأصدق على الموازنة بأجمعها ما عدا موازنة وزارة الأشغال العامة وسأخالف في كل ما يتعلق بموازنة الأشغال ولا يمكننا أن نسير في مناطقنا إلا إذا نلنا حقنا من المشاريع.

أرجو من الحكومة أن تعبرني أذنًا صاغية.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حميد فرنجية.

حميد فرنجية:

سيدي الرئيس، لا أقول أكثر من كلمتين في صدد الميزانية لأن المجلس قد سمع كثيراً عن الموازنة وسمعت بدوري الدروس القيمة التي وضعها بعض الزملاء عن هذه الموازنة وأني مع موافقتي عليها، لا سيما ما جاء منها في كلمة وزير المالية السابق، لا بد لي من إبداء بعض الملاحظات التي لا أرى بداً من إبدائها. إن الموازنة المقدمة إلينا هذا العام فيها كثير من التجديد والفرق بينها وبين الموازنات التي كنا ندرسها في السابق هو على نوعين:

فرق شكلي يمكن أن نهنيء واضح الميزانية عليه، وهو أن الميزانية أصبحت واضحة صريحة.

وفرق ثاني يقتصر على أمرين: الأمر الأول: لم تأت الموازنة على ذكر إحداث وظائف جديدة، والأمر الثاني أنها سمحت بتدوير الاعتمادات المرصدة للأعمال الإنشائية وهذا أمر تستحق الحكومة التهنئة عليه.

أما قضية عدم وجود وظائف جديدة في الموازنة فهو أمر ظاهري ليس إلا، إذ إن الحكومة تطالب اللجنة المالية بإيجاد وظائف جديدة، وأنا أطلب بأن لا تخصص اعتمادات لوظائف جديدة إذ نحن في تحمة في هذا الموضوع.

لكن إذا رجعنا إلى الموازنة نرى بأن الأموال المخصصة للتجهيز والإنشاء لا تتجاوز في معدلها ١٧,٤٪ من مجموع الموازنة. إذن هذه الموازنة لا تختلف عن سابقتها من الموازنات لجهة أنها لا تخصص للتعمير والإنشاء إلا ذات النسبة التي كانت تخصص في الماضي، وكل ما يقال عن أن هذه الموازنة هي أصلح من غيرها من حيث التجديد وتخصيص المبالغ اللازمة للإنشاء والتجهيز ليس إلا ذراً للرماد في العيون، فليس لنا موارد منتجة نعتمد عليها. ولذلك نلزم عند إحداث الزيادة باللجوء إلى أحد أمرين: إما الاستدانة وإما زيادة الضرائب.

خصصت هذه الموازنة لكل أعمال الإنشاء والتجهيز مبلغ ٢١ مليون ليرة، والسؤال الذي أريد أن أسأله هو هل يمكننا في المستقبل، على ضالة هذه المبالغ، أن نستمر في رصد مثلها كل سنة للمشاريع الإنشائية؟ إن هذا المبلغ على ضالته، أيها السادة، هذا المبلغ الذي لا يكفي لإتمام مشروع هام واحد، أعتقد أنه لا يمكننا بسياستنا المالية الحاضرة أن نؤمنه باستمرار.

عندما باشرنا في مطلع هذا العهد بعملية الإصلاح، وضعت المراسيم الاشتراعية. ولكن مع الأسف، لم ندرس أثر هذه المراسيم في الحياة المالية، ولم نكلف أنفسنا درس تأثيرها على مالية الدولة، لأن المراسيم الاشتراعية كما قيل لي، كلفتنا مبلغ ١٣ مليون ليرة تدفع سنوياً للموظفين، وهذا الرقم أعطاني إياه وزير مالية سابق هو الأستاذ جورج كرم. وهذا المبلغ كان يمكن للدولة،

لو أنها كلفت نفسها درس إمكانياتنا المالية ووارداتنا، أن تستعمله في شتى النواحي الإنشائية وأن تنتهج سياسة إنشائية غير التي انتهجت وأن ترصده لمدة طويلة، عشر سنوات مثلاً، وتدفع القسط الأكبر منه لمرفأ طرابلس أو غيره من مشاريع الري والطرق الدولية.

ولكن هذه الزيادة لم تقتصر على هذا المبلغ. إذ إن هذه المراسيم المباركة وضعت ترقية أوتوماتيكية للجميع، فلم يبق موظف مهما كان كسولاً إلا ويصل إلى القمة في درجته ولا يمر وقت طويل إلا ويصبح عندنا العدد العديد من المدراء في الدولة وكذلك من المفتشين وغيرهم.

وهذا الأمر، يا سادة، له نتائج، مالية تحدد بالأرقام، لأن هذه الترقية ستحصل كل سنتين فتراد الأجور والنفقات التقاعدية وقد حدد المبلغ بـ ٣,٢٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية. لو رجعنا إلى الرقم الأساسي إلى الـ ٢١ مليون ليرة المخصصة للإنشاء والتجهيز والتعمير لجاز أن تساءل أين يصبح هذا المبلغ بعد مرور ست أو عشر سنوات؟ بعد مضي ١٢ سنة سيهلك هذا المبلغ بكامله، وسيقال عن الدولة اللبنانية بأنها تعد أيام السنة لكي يأكل موظفوها مجموع أموالها بدون أن تقوم بأي عمل إنشائي أو تجهيزي.

لذلك لم تتألف حكومة إلا وطالبتها شخصياً بإعادة النظر في المراسيم الاشتراعية، وأن محاضر مجلس النواب شاهدة على ذلك. الحكومة التي وضعت المراسيم، قلت عنها في الماضي، إنها أساءت الأمانة وأقول اليوم إنها كانت مؤلفة من خدم أمروا بما قاموا به. ونحن نطلب اليوم إعادة النظر بالمراسيم الاشتراعية من أولها إلى آخرها، وإذا كنت اليوم أتحدث عن المراسيم الاشتراعية فلأنني أتحدث بالأرقام، وليس للأرقام عاطفة، ولا تدفع إلى الرحمة والشفقة، إذ إن هذه الحكومة لم يعد بإمكانها أن تنتظر أكثر مما انتظرت لتعيد النظر بهذه المراسيم الاشتراعية المباركة، ولم يعد لها الحق بأن تترك ميزانيتنا تذهب معاشات وتعويضات تقاعدية.

إذا كنتم، أيها السادة، تشتغلون ليومكم الحاضر فحافظوا على هذه المراسيم. وأما إذا كنتم تعملون بوحى الحديث المأثور: اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً فعليكم أن تعيدوا النظر بالمراسيم الاشتراعية وهدم هذا العمل الهدام الذي قام به موظفون وزراء لم يقدموا عليه إلا لمصالحهم الخاصة، ولأنهم لم يفكروا بالأمور العامة بقدر ما فكروا بمعاشاتهم وتقاعدهم وصون مصالحهم. إني أدق ناقوس الخطر وأرجو أن تسمعوني، وإذا كنتم أنتم تصمون الأذان عن هذه الحقيقة فأنا واثق من أن المكلف اللبناني سيسمعني ولا شك.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور نزيه البزري.

الرئيس:

لم يبق لي إلا أن أقول إن هذه المحاولة الجديدة التي أتت بها موازنة سنة ١٩٥٤ هي محاولة مباركة ولكنها تخلو من الإنشاء والتعمير ولا تنتهم الحكومة بذلك.

نزيه البزري:

أما السبب الأول والجوهري في ذلك فيعود إلى الجهاز الإداري الذي يحمل الدولة نفقات باهظة .

والسبب الثاني هو نفساني وهو مركب الخوف في نفوس الحكام الكثرين من الموظفين ومن أهالي هذا البلد هم يعتمدون فقط على موازنة حسابية لأنهم يخافون من الفقر والتدهور . أما نحن فنطلب رفع المستوى الاقتصادي وتنمية إمكانيات لبنان الاقتصادية .

قد تكون العلة من تضخم الجهاز ولكن يجب أن لا ننسى أيضاً أن علة أخرى ترافقها في الواردات فلما أن يعاد النظر في الجهاز الإداري وإما أن يعاد النظر بعلة الضرائب وقد تزداد موازنة الواردات سنة بعد سنة .

لقد سمعنا كثيراً أن جيش العاطلين عن العمل يزداد يوماً بعد يوم والسبب في ذلك يرجع إلى سوء الإدارة في هذا البلد .

هنالك فئة ثانية هي فئة المهنيين الذين لم يدربوا التدريب الكافي الصحيح . فالصناعة مثلاً تحتاج إلى عمال مدربين .

والفئة الثالثة بشر لم يتيسر لهم التعليم المدرسي ولا المهني فهذا واجب على وزارة التربية وعليها أن توجههم التوجيه الصحيح .

إن كل ارتفاع في المستوى الاجتماعي سيقلبه حتماً ارتفاع في الميزان الاقتصادي . لقد أعطى هذا المجلس الكريم ثقته بالصورة الإجماعية للحكومة الحاضرة ، لكي تقوم بمفاوضات مع شركات البترول . وكأني أرى أن أفضل ما يقال هو أن هذه المفاوضات كانت عديمة الفائدة على البلاد . ولكن يا سادة ورائكم شعب يطالب بحقوقه . إن هذه الأموال التي تصينا من قبل الشركات الأجنبية تهدر هدرًا .

لقد طالبنا مراراً ، ونطالب اليوم ، ونقول بأننا نريدها أموالاً تصرف في سبيل نمو اجتماعي واقتصادي . وختاماً أتمنى على الحكومة أن تنعتق من مركب الخوف ، لأن لبنان هو بلد غني ويظهر غناه إذا تحرر الحكام والشعب اللبناني من تلك العلة النفسانية ، الا وهي مركب الخوف . وإذا ما أعيد النظر في نظام الضرائب ، فعندها تصبح موازنة لبنان كبيرة جداً إن شاء الله .

الرئيس : هل من يريد أن يبحث في الميزانية بصورة عامة؟

سامي الصلح : أعذر الآن وانني على استعداد للبحث في جلسة بعد الظهر .

الرئيس : إذن يظهر أن البحث في الميزانية بصورة عامة قد استنفذ الآن . إذن رفعت الجلسة على أن تعقد

في الساعة الرابعة بعد الظهر للدخول في تفاصيل الموازنة .

ورفعت الجلسة في الساعة الثانية عشر والنصف قبل الظهر بعد أن تقرر بعد الظهر في ١٩٥٤/٤/٢٧ الساعة ٤ موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

عادل عسيان

أمين السر

كلوفيس الخازن

ناظم القادري

مدير عام المجلس النيابي

رياض أرسلان

رئيس أعمال المحاضر

عبد الرزاق الحفار

الجلسة العشرين المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ٢٩ نيسان سنة ١٩٥٤

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تصديق موازنات الداخلية والدفاع الوطني والبرق والبريد والشؤون الاجتماعية والمالية.
عقد مجلس النواب جلسته العشرين من العقد العادي الأول في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ٢٩ نيسان سنة ١٩٥٤ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.
تغيّب السادة: بشير الأعور، كمال جنبلاط، أحمد الأسعد، ناظم القادري.
واعتذر السادة: أديب الفرزلي، سليم حيدر وهاشم الحسيني.
وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد عبد الله اليافي وبحضرات النواب السادة: نقاش، أرسلان، الهراوي، الخليل، كرامة، سالم.
الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.
الغائبون تتلى أسماؤهم.
تليت
الرئيس: المعتذرون تتلى أسماؤهم.
تليت
الرئيس: لقد تلونا في ختام الجلسة السابقة محضر تلك الجلسة وبما أنه ليس لدى الرئاسة أوراق واردة تتلى فلنبداً فوراً بدرس ميزانية وزارة الداخلية.
الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سامي الصلح.
سامي الصلح: إني أرغب بالاستحصال على بعض الشروح والتفصيلات بصدد هذه الميزانية سيما فيما يتعلق ببعض الزيادات الطارئة التي أدخلت على بعض البنود العائدة لهذه الوزارة.
الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الداخلية.

وزير الداخلية: إن أهم ما ورد في ميزانية هذه السنة لوزارة الداخلية (مع العلم أننا لم نكن في المقاعد الوزارية آنذاك) أقول إن أهم ما ورد في ميزانية سنة ١٩٥٤ هو اعتماد مبدأ تعزيز قوى الأمن الداخلي وزيادة عدد الشرطة والدرك وتحسين التجهيزات اللازمة والمعدات والموازنة المذكورة تقسم إلى قسمين، ونحن الآن بصدد درس القسم الأول الذي يتعلق بالنفقات الإدارية وبالإدارة، أما القسم الثاني فلم يدرس بعد وسوف يأتيكم عما قريب.

أما فيما يتعلق بالباب الذي نحن بصدد درسه اليوم أي النفقات بصورة عامة فأقول لقد طرأ على هذه النفقات تغيير طفيف وذلك متأت عن زيادة مئة دركي ومئة شرطي وإدخال بعض الاعتمادات لتجهيزات حديثة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سامي الصلح.

سامي الصلح: أولاً فيما يتعلق بالمئة دركي والمئة شرطي أقول إني أعتقد أن وزارة الداخلية لو حوّلت الاعتمادات المخصصة لهذا الشأن إلى وزارة العدلية لكان أجدى إذ يتاح لوزارة العدلية عندها تنفيذ الأحكام والمذكرات دون أن تعتمد على قوى الأمن في تبليغ المذكرات وأوراق الجلب خاصة، إذ أن هذا لا يليق. ولو رجعنا إلى الماضي، أي إلى ما قبل مئة عام، لوجدنا أن الوضع كان أحسن مما عليه اليوم. مهمة الجندرية ومهمة الشرطة تنحصر بتوقيف المجرمين ومكافحة الإجرام، ولكن توجد مئات من الأحكام لم تنفذ بعد، والمجرمون يسرحون ويمرحون في الجبال كما في المدن يهددون الناس ويهتكون أعراضهم. وأنا لا أعتقد أن زيادة عدد أفراد الشرطة أو زيادة الدرك تفيد. لا، إن ما يفيد هو إعادتكم الثقة إلى النفوس وإعادة هيبة الحكم لاحترام القوانين.

كما أنني لاحظت أنه يوجد في موازنتكم نفقات أرصدت للسجون. يا سيدي، لقد دخل بعضكم إلى السجون. فهذا هو غسان تويني وهذا توسباط فالسجون لا يمكن أن تبقى على هذه الحالة، الأفضل أن تعفوا عن المجرمين الباقين وتطلقوا سراح المساجين إذا بقيت السجون على حالتها.

وسوف أتقدم إليكم بمشروع قانون باستبدال السجن بالجزاء النقدي. السجن أصبح «تنبل خانه».

ما هو القصد من العقوبة؟ إننا نرى أن الشارع في جميع بلدان العالم، يميز للقوى القضائية وللسلطات العدلية أن تحكم بالسجن وذلك بغية إصلاح حالة السجن وزجر المجتمع ولكن تأتي هنا بالسجين ونضعه في أمكنة رطبة ونأتيه بأغذية لا تليق أن تعطى للبشر (شي بقرف).

الخلاصة هي أن الطبقة الغنية التي يمكن أن تدفع، يجب أن تجبروها على دفع الجزاءات النقدية،

أما الفقراء الذين لا يستطيعون الدفع فعليكم أن تشغلوهم في السجن وخارجه، كما يجري ذلك في بلاد العالم. لا يجوز أن تضعوا في القاووش مئات من البشر فوق بعضهم البعض. ولو سألت معالي الوزير كم هو عدد المساجين في لبنان لأجاب: ٣٤٠٠. إذن لا يجوز أن تحبسوا الناس كلها في هذه السجون.

ننتقل الآن إلى مكافحة القمار والأسلحة: يرسلون مئتي دركي ومئة شرطي لماذا؟ وما هي النفقات التي تدفعونها كبديل نقل وانتقال لهؤلاء؟ ثم نغمض العين عن القمار والمقامرين وخصوصاً عن الأغنياء منهم.

الأسلحة: ترسلون ٥٠٠ دركي ولكنهم لا يضعون يدهم إلا على سكين أو فرد من واحد فقير. أما الأغنياء فتغمضون العين عنهم ولا تسألون.

كما أنني وجدت في وزارة الداخلية نفقات دخلت تحت عنوان لم أفهمه، مع أن نفقات سنة ١٩٥٣ لم تصرف بعد.

وبعض الدوائر المالية ووزارة الداخلية نفسها وحتى ديوان المحاسبة يعجزون عن صرف موازنات ١٩٥٣ و ١٩٥٤ فلماذا تضيفون نفقات جديدة في سنة ١٩٥٤ إلى نفقات لحظت في سنة ١٩٥٣ ولم تتمكنوا من صرفها بعد فنحن نطلب من الحكومة أن تقدم لنا بعد أشهر ميزانية سنة ١٩٥٥. لو صرفتم هذه الميزانية من أجل الأبنية ومن أجل إيجاد عمل للعاطلين لكان أولى وأجدى بكثير. كنت أريد أن أسأل معالي وزير الداخلية، وإن لم يكن مضى عليه وقت طويل في مقعده، ما هو عدد مذكرات الأحكام الموجودة لديكم وكم هو عدد ما نفذتم منها من يوم استلامكم لوزارة الداخلية. أنتم تترأسون مجلس الأمن، ولا بد أن تكونوا قد ترأستموه فعليكم أن تحصوا هذه المذكرات التي نفذت وعليكم أن تحيطوا المجلس علماً بها ليقوم بحق المراقبة التي أعطاها له الدستور.

الفوضى ماشية ولا تزال متفشية مع الأسف فنرجو من معالي الوزير أن يشرح لنا كل ذلك بالتفصيل ونريد ذلك من كل وزير. كذلك المديرون أين تقاريرهم؟ يجب أن تطلع اللجنة المالية على تقارير المدراء وعليهم أن يعلموا كل ما يجري عندهم وما يجب تعديله.

(جورف شادر يقول وهو يعرض صفحة كبيرة: هذه هي لقد اطلعنا عليها).

سامي الصلح: متابعاً - شو هذا ما بيكفي.

في النهاية أقول نحن ندفع كل هذه الضرائب والمكلف اللبناني يدفع، ولا يصل إلى النتيجة المطلوبة.

ثم إن الكثيرين يشكون من بعض المخالفات التي تأتي من قبل رجال الدرك ورجال الشرطة والأمن. يقولون إن هنالك مدرسة للشرطة. أجيوني من رجال الأمن يوجد لديكم في هذه المدرسة؟ وكم هو عدد من يوجد في هذه المؤسسة؟ وماذا تعلمونهم؟

وزير الداخلية: مقاطعاً - تقول بأنه ليس لدينا مدرسة فأجيب بأنها أوجدت وعدد المتتمين إليها ١٣٦ شخصاً. سامي الصلح: متابعاً - ولكنني أعتقد أنكم تعلمونهم فيها الشدة والقساوة ولا تدرسونهم العلاقات الاجتماعية لأننا نريد أن نرى الدركي والشرطي أعلى مركزاً في المجتمع مما هو عليه وأن يكون نظيفاً محترماً في المجتمع لا نريد أن تعلموا الناس القتال.

سأتي ببدأً ببدأً على كل ذلك، ولكن بهذه المناسبة فليسمح لي رئيس اللجنة المالية أن أصرح أنني لم أفهم شيئاً من تقريره ولا من تقرير حضرة المقرر، وما ذلك إلا لأنكم استعجلتم، ولأن الرئاسة تطلب إلينا أن نستعجل، فالعجلة من الشيطان، وكان عليكم أن تدققوا في كل ذلك قبل طبع التقارير ونشرها. كان عليكم أن تكون تقاريركم مفصلة معلة ليتمنئ إليها النواب والأفراد المكلفون.

رئيس الحكومة: مقاطعاً - بدنا نمشي على سيرتك في الهدوء يا سامي بك.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الداخلية.

وزير الداخلية: أريد أن أجيب بكلمة وجيزة جداً، فأبدأ من حيث انتهى سامي بك وأشكره على الملاحظات القيمة التي أبدتها والتي تعود على الحالة الداخلية بالتحسين.

فأول ما أقوله إن المدرسة التي يتدرّب فيها شرطيون جدد هي مدرسة ومعهد في الوقت ذاته. وأود لو أن الرئيس سامي بك زار هذه المؤسسة ليرى من يتدرّب فيها، وليتأكد من أنهم من الشباب المدرب النظيف المعلم والمهذب تماماً، والذي يليق بمظهره وتصرفه بمجتمع كمجتمع مدينة بيروت. ولكن كل هذه الأمور جديدة. لقد دخل في السابق شرطيون دون فحص أو امتحان، وفي كل يوم يحال البعض منهم للمجلس التأديبي، ومنهم من يحكمون في بعض الأوقات بالصرف. أما اليوم فالحالة تتغير. أما فيما يتعلق بالسجون فلقد سبق لي وقلت في اللجنة بوجوب إدخال ١٢٥ ألف ليرة كزيادة على ما كانت عليه الميزانية في السابق، وذلك من أجل تحسين حالة السجناء وتغذيتهم.

ثانياً - طلبنا اعتمادات جديدة للإصلاحات الجديدة الطارئة المستلزمة في السجون، أما أعمال الدرك والشرطة بصدد التبليغات فأقول إن الدرك قد توقف عن هذا العمل، لأن هذا العمل يأخذ كل وقتهم سيما وأن المخابر قليلة في الملحقات فتوقفنا عن ذلك للمحافظة على الأمن. وما لبثت وزارة العدلية أن أعلمتنا أن الأعمال القلمية والتبليغات قد توقفت وعرقلت بسبب ذلك.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده:

أريد فقط أن أعود إلى بعض النقاط التي بحثها دولة الرئيس سامي الصلح.

أولاً - فيما يتعلق بزيادة الشرطة والدرك: لا أرى في هذه الزيادة تحسناً يدخل على حالة الأمن، لأن الطريقة التي لم تزل قائمة بتدريب الدركيين والشرطيين لم تزل ناقصة لأنه ليس في هذا البلد تجنيد إجباري، فلا يمكن إذن لمدرسة الدرك الحالية أن تحيي الروح الانضباطية والنظامية في نفوس هؤلاء الشرطيين.

ثانياً - تعيين الدرك والشرطة، فألاحظ أنه لا يزال يقدم على التقاليد السالفة ويتبع فيه الطريقة نفسها. ومع إقرار وجود امتحانات لا بأس بها لدخول هذا السلك، فإني لا أزال أصّر على أن التقاليد في التعيين لم تزل هي هي. ولا أرى أن قضاء ستة أشهر كاف لتحسين هذا الوضع. أما عن المدرسة المشار إليها فأقول بأنها لا تفي بالحاجة لأن مهمة الدركي تختلف تماماً عن مهمة الشرطي، ومع ذلك نرى أنهم يتلقون الدروس عينها ونفسها، وفي اللجنة اطلعنا على برامج هذه الدروس، وأقول منذ الآن إنها ناقصة ولا تفيد الوظيفة، فأعارض في تعيين هؤلاء المئة شرطي والدركي.

فقبل التعيين علينا أن نأتي بأنظمة توافق هؤلاء بحسب المقتضى.

أما فيما يختص بإعاشة المساجين التي علّق عليها معالي وزير الداخلية، فأرغب في تصحيح خطأ ورد على لسانه وهو أن هذا المبدأ حصل على أساس التزام لأجل التحسين، وهذا هو سبب الزيادة التي ليست ناجمة عن التحسين الطارئ، لأن التحسين يأتي عن طريق التنظيم ولا يجوز أن يبقى نظام السجون على ما هو عليه، بل يجب أن يكون لها إدارة خاصة يتولاها كل من وزراء الداخلية والشؤون الاجتماعية والتربية الوطنية معاً، وعندها يكون التنظيم الحقيقي واقعاً. فالتنظيم ليس هو في زيادة الأكل في السجون ونفقات الإعاشة فيها. وإنما أرى أن أمر تطبيق القانون وحالة الأمن لا لزوم للإفاضة في بحثها، فالحالة لم تزل على ما هي عليه وتطالعنا الصحف كل يوم بأخبارها.

الرئيس:

الكلمة لحضرة وزير الداخلية.

وزير الداخلية: أريد أن أصحح ما قاله الزميل الأستاذ بيار إده فيما يتعلق بزيادة الإعاشة في السجون، من أن هذه الزيادة قد أتت تبعاً لزيادة في الالتزام، ولكنني أود أن أزيد أن دفتر الشروط قد حسن في هذه الشروط شروط إعاشة المساجين، وهذا التحسين في دفتر الشروط هو الذي أدى إلى هذه الزيادة في التلزم، إذ أضافت ما لا يقل عن عشرين قرشاً يومياً لكل سجين على تكاليفه في الماضي. هذا من جهة، أما فيما يتعلق بالدراسة في المدرسة التدريبية فأقول إن الشرطيين يتلقون

دروساً غير الدروس التي يتلقاها، وأعجب لماذا يقول الزميل إن هذه المدرسة لا تكفي مع أنه زدنا منذ ثلاثة أشهر مئة دركي ومئة شرطي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده: جواباً على تساؤل وزير الداخلية أرجوه أن يسأله دولة الرئيس عبد الله اليافي عن موقعي الدائم في هذا الموضوع. ولا أقبل أن أتلقي دروساً من وزير الداخلية إذ إنني لم أبدل رأيي قط.

الرئيس: أرجوكم البقاء ضمن نطاق البحث دون الخروج إلى النطاق الشخصي.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج عقل.

جورج عقل: إن بيت القصيد في قضية حفظ الأمن هو في جمع السلاح. طالبنا بذلك في كل المناسبات وهذا ما نعود ونطلبه اليوم من وزير الداخلية، ونطلب إليه أيضاً أن يقوم بهذه الخطوة بكل جرأة لأن وجود السلاح هو الأساس في الإجرام.

أما فيما يتعلق بالسجون فقد سبق أن بحثنا هذا المشروع خلال مناقشتنا ميزانية ١٩٥٣ وعاهدنا دولة الرئيس يومها بأن يعير النظر بسجن الرمل. ماذا يكلفنا هذا القياوش وماذا يمنع من أن نجعله مؤلفاً من خمسة غرف بدلاً من غرفة واحدة، وأن نؤمن للسجناء ساعة ترفيه وتهيء لهم عملاً يومياً وأسباباً صحية حسنة. أعتقد أن كل هذا لا يكلف المال الكثير ولكن ما وصلنا إليه هو وصمة موروثه من العهد الماضي. أفلا يمكن أن يضطر أشخاص لهم سمعتهم ومكانتهم لدخول هذه السجون.

لذلك فإني أطلب من الحكومة أن تعتبر هذه القضية قضية خطيرة ومستعجلة وليست هي قضية تقتصر على تحسين الإعاشة والتغذية ويجب على الحكومة أن تباشر بهذا الأمر قبل كل شيء وقبل الأعمال الأخرى الواسعة النطاق.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سعيد طوق.

سعيد طوق: حضرة الرئيس، إن السجون كما قال الزملاء هي في حالة سيئة جداً ونحن نعلم كل ذلك لأننا نختلط كل يوم مع الشعب فنحن من الشعب ونعرف أن كل من يدخل السجن يخرج منه مريضاً فأطلب من الحكومة الكريمة أن تعير هذه القضية اهتمامها الكلي سيما في الملحقات لو تفحصنا أي شخص يدخل السجن لمدة سنة أو أقل حتى ولو عشرة أيام لوجدناه يخرج منه مريضاً عليلاً.

وأما القضية الثانية فألفت نظر الحكومة إلى أنه يوجد سجون في الملحقات ولا يباح للسجين أن يقضي فيها إلا الثلاثة أشهر الأخيرة فقط من مدة الحكم فأرجو من الحكومة أن تمدد هذه المدة بجعلها ستة أشهر لأن في ذلك توفيراً كبيراً لأنه لو تسنى له أن يقضي المدة المتبقية أي الستة أشهر

في سجن قريب إليه لوفر التكاليف ونفقات الانتقال لعائلته. أما القضية الثالثة التي ألفت نظر الحكومة إليها فهي أنها تحتاج سرايات وبنائات خاصة بها لأن الحكومة تدفع كل سنة مبلغاً كبيراً كبدايات إجازة وكنت أفضل لو أن الحكومة تضع بعض المبالغ ترصدها لبناء السريات في كل منطقة أو على الأقل في بعضها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد غسان تويني.

غسان تويني: لم يكن في ودي أن أدخل في بحث أمر السجون ولكنني أحببت أن أتوقف عندها اليوم لأنها ليست بقضية عارضة بل هي قضية هامة تتطلب البحث والتدقيق. لقد سبق لهذا المجلس في مناسبات متعددة وفي كل مناسبة يدرس فيها ميزانية وزارة الداخلية أن يرى النواب يتبارون في التحدث عن السجون ولا أذكر نائباً تكلم في هذا الموضوع إلا وقف وقال إن السجن يجب أن يكون كمدرسة لا كماوى يتخرج منه المجرمون. ولكن طالما أن دراستنا ومعالجتنا لأمثال هذه المواضيع لا تلقى الأهمية المطلوبة حينما نكون بصدد درس الموازنة، لذلك فإنني أقترح تعيين لجنة برلمانية لإعداد مشروع خاصة بتحسين حالة السجون.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: لا أدري ما تكون مهمة هذه اللجنة التي طلب تعيينها من أجل تقديم مشروع بهذا الخصوص. أنا أقول للزميل الأستاذ تويني إن هناك مشروعاً جاهزاً هو بين يدي الحكومة وقد قدمه إليها الاختصاصيون من بين المهندسين اللبنانيين، ولكن المشروع الذي قدم يكلف عشرة ملايين ليرة وهذا هو السبب في عدم تنفيذ الفوري إذ ليس المشروع هو الذي ينقصنا بل المال.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد غسان تويني.

غسان تويني: إنني أشكر لرئيس الحكومة ما تفضل به ولكنني أقول بأن القضية ليست هي بالواقع قضية مال. فما أرصد من أموال حالياً يكفي لهذا الغرض وأعرف أن رئيس الحكومة يشاركني في أن كل سجين لا يجوز أن يتمتع بحالة لا تكون في بيته ولا تليق به والإنسانية لا تسمح بأن تكون حالة السجن سيئة لا يرضى عنها دولة الرئيس نفسه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد فؤاد غصن.

فؤاد غصن: إنني أجيب دولة سامي بك على بعض ما أشار إليه من ملاحظات بصدد عدم فهمه لما ورد في تقرير لجنة المالية والموازنة وفي تقرير مقررهما. فالملاحظات التي بيدها أعضاء اللجنة المالية تأتي في تقاريرهم بصورة عامة ولكننا سنعود إلى إيضاحها في تقريرنا عند الطبع ونحن نعلن على كل حال أننا مستعدون للإجابة على كل توضيح مطلوب في البنود.

الرئيس: تنتقل الآن للتصويت على الميزانية فنبداً بميزانية وزارة الداخلية.

إذن نبحث في الباب السادس .

وزارة الداخلية

الفصل الأول - الدوائر الإدارية

البند الأول - الوزير ٢٩٠٦٤

من يوافق على هذا البند يرفع يده

أكثرية الخ . . .

الرئيس: قبل البند الخامس .

البند الحادي عشر - لوزام ونفقات إدارية كما ورد معدلاً ١١٦٦٠٠

من يوافق على هذا البند يرفع يده .

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سامي الصلح .

سامي الصلح: أنا أطلب حذف هذا البند بكامله لأن موازنة ١٩٥٣ لم تصرف للآن . لماذا يوضع هذا المبلغ إذا؟

الرئيس: هذا المبلغ لم يدور .

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده .

بيار إده: أريد أن أعلم سبب تخفيض هذا المبلغ بمقدار عشرة آلاف ليرة .

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الداخلية .

وزير الداخلية: إن هذا البند كان مرتفعاً في الماضي وذلك بسبب إيجارات القائمقاميات الجديدة التي أنشئت والآن لم نعد بحاجة إليها ولذلك خفضت هذه الزيادة .

بيار إده: مقاطعاً - إننا نقرأ في الصحف دائماً عن زيادة عدد القائمقامين وأريد أن كيفية تطبيق النظام

الجديد اللامركزي دون اعتماد لتنفيذ هذه السياسة ولا أرى إلا مشاريع لا تنفذ طالما لم يرصد لها اعتماد .

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس مجلس الوزراء .

رئيس مجلس الوزراء: نزولاً عند رغبة المجلس الكريم نحن ندرس الآن توسيع صلاحيات القائمقامين على أساس

اللامركزية وزيادة عددهم . وهذا المشروع أرسلناه لوزارة المالية لدرسه حتى تتمكن من الاطلاع

على مقدار المال اللازم لهذا المشروع ، وعندما يتجهز لدينا ، نتقدم بمشروع مستقل ونبحثه بصورة

واسعة . أما الآن فأرجوكم أن تصوتوا عليه .

الرئيس: البند الحادي عشر من يوافق عليه كما ورد معدلاً يرفع يده.
أكثرية

الرئيس: قبل البند. الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إميل البستاني.

إميل البستاني: أريد أن أتبه الحكومة من أنها تشكو والشعب يشكو من أن الموظفين لا يجيبون على التحارير التي تصلهم إلا بعد أشهر. قال رئيس الوزراء في جلسة ماضية ان مشروع القانون المتعلق بالقرض البلدي قد أرسل إلى المجلس وقال رئيس المجلس انه لم يصل بقي هذا المشروع ينتقل من دائرة إلى دائرة وأنا أقول أكثر من ذلك بأن رئيس البلدية يكتب لوزارة الداخلية ويبقى سنة دون أن يأخذ جواباً منها أرجو من الحكومة أن تنبه الموظفين بأن يكدوا ويعملوا.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: أنا يا سيدي لا أريد أن أقول إلا كلمة حول ما أثاره الزميل سامي بك الصلح عن القرض البلدي قلت إن هذا المشروع وصل إلى المجلس ثم علمت أن هذا المشروع وصل اليوم أي بقي ١٥ يوماً منها تسعة أيام أعياد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سامي الصلح.

سامي الصلح: المبلغ المرصد لشراء مفروشات وزارة الداخلية يبلغ ١٥ ألف ليرة. هذا كثير فالسجون ومدرسة الصنائع يمكنها أن توفر هذه الأشياء بأقل من ذلك ولا يجوز للحكومة أن تشتري بقرش واحد من السوق وكلها تتوفر في السجون وفي مدرسة الصنائع أنا أطلب حذف هذا البند، ثم نرى دائماً كلمة نفقات شتى نريد أن نتخلص من هذه النفقات. فلو جمعنا هذه النفقات لأمكننا أن نعمر بها بناية للحكومة.

الرئيس: من يوافق على البند الحادي عشر يرفع يده.

أكثرية الخ...

الرئيس: قبل البند الرابع عشر.

البند الثامن عشر - نفقات سرية كما عدلتها اللجنة ٢٠٠٠٠

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إميل البستاني.

إميل البستاني: لماذا زيد هذا المبلغ؟ فلو كانت هذه النفقات علنية لكان ما يعلل هذه الزيادة أما وهي سرية فلا أرى لزوماً لهذه الزيادة.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الداخلية.

وزير الداخلية: في السنة الماضية كان المبلغ ٧٥٠٠ وفي بحر السنة تقدمت الحكومة طالبة زيادة الاعتماد لأن هذه الأموال يصرف منها على كشف المجرمين والجرائم مثلاً جريمة الغاردين صرف للكشف عنها مبلغ ٢٥٠٠ ليرة: لذلك طلبنا زيادة هذا المبلغ هذه السنة لأنه لا يمكننا أن نتقدم كل مرة بطلب فتح اعتماد إضافي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده: في الموازنات السابقة كانت النفقات السرية لوزارة الداخلية مجتمعة مع النفقات السرية المخصصة لرئاسة الوزارة. لذلك لا أرى وجوباً لتقسيمها الآن بين بايين من أبواب الموازنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سامي الصلح.

سامي الصلح: في كل بلاد العالم رئيس الجمهورية يملك ولا يحكم إلا في هذا البلد. في الماضي كانت النفقات السرية تعود لرئاسة الوزارة. هذا المبلغ ضروري لوزارة الداخلية إنما ليس ضرورياً لرئاسة الوزارة ولرئاسة الجمهورية. اليانصيب الوطني أنا أسسته منذ عشر سنوات ولو جمعنا الأموال الواردة لنا من هذه المؤسسة لبنينا بها مستشفيات عديدة.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: فيما يتعلق بمبدأ اليانصيب الوطني فالحكومة مستعدة أن تقدم للمجلس الكريم جدولاً مفصلاً بأعمال اليانصيب الوطني وكيف صرفت هذه الأموال منذ عشر سنوات أما فيما يتعلق بالنفقات لرئاسة الوزارة ووزارة الداخلية والخارجية فهذه من النفقات الضرورية ولا يمكن لأي دولة أن تستغني عنها. إذ بها يستعين الحكام على مكافحة بعض الأمور التي أشار إليها معالي وزير الداخلية.

نعيم مغبغب: مقاطعاً - إذا كانت الحكومة تعلم أن الحكومة السورية ذاتها ولأشغالها الخاصة توصلت إلى دفع نفقات سرية في لبنان.

الرئيس: نحن لا ندخل لنا بالحكومة السورية.

رئيس مجلس الوزراء: متابعاً - إن هذه النفقات السرية موجودة في جميع بلاد العالم وترصد ولا تذهب لجيوب الحكام.

في السابق كانت هذه النفقات قليلة وكان يصرف منها لرئاسة الوزارة ولوزارة الداخلية وعندما فصلنا وزارة الداخلية عن رئاسة مجلس الوزراء اضطررنا أن نرصد هذا المبلغ لوزارة الداخلية والتزمنا لزيادته لحاجة الأمن والكشف عن الجرائم.

أما عن رئاسة الجمهورية فليس لديها نفقات سرية على الاطلاق، وأذكر دولة الزميل سامي بك

الصلح بأن فخامة الرئيس أعلن من على هذا المنبر أنه تنازل عن هذه النفقات جميعها ومنذ ذلك الوقت للآن لم يرصد قرش واحد.

أما قول الزميل السيد بيار إده فلا أوافقه على رأيه لأنه عالج الحكم مثلي ويعلم ما هي الضرورة لذلك.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إميل البستاني.

إميل البستاني: يا سيدي، أولاً في صدد الـ ٧٥٠٠ ليرة من البند ١٨ نفقات سرية زيدت إلى ٢٠٠٠٠ ل. ل. وقد شرح لنا معالي وزير الداخلية أنه لجريمة معينة ذكرها اضطرت الحكومة أن تصرف أكثر مما خصص. ولذلك يحتاط للأمر كأنه ستوجد جرائم أخرى ستقع حتى يصرف عليها فإذا وقعت هذه الجرائم ولم تقع فإن هذا المبلغ المرصد سيصرف بأكمله.

لذلك أنا أقترح أن تبقى هذه النفقات ٧٥٠٠ ليرة خصوصاً لأنها سرية ويجب أن لا نزيدها، لأن هذه المصاريف السرية تصرف كما يشاء الوزير دون أي قرار أو تعليق.

أما نفقات الأعياد والدعاية التي يسميها دولة سامي بك الصلح سرية فانها ليست سرية، وبإمكان أي شخص منا أن يطلع على كيفية صرفها.

أما أموال البانصيب الوطني فليست سرية وهي تصرف وتعطى إلى الخوري أو إلى الشيخ وكل ما تطلبه هو أن ترصد هذه الأموال للضمان الاجتماعي.

أنا أعيد ما قاله دولة رئيس مجلس الوزراء من أن فخامة الرئيس الأول طلب أن تلغى النفقات السرية وألغيت بتاتاً. أما نفقات الأعياد والتمثيل فليست سرية لأننا نعلم كيف تصرف وقد وافق عليها المجلس بالإجماع فلا يجوز أن نرجع إليها. والآن أطلب من المجلس الكريم أن لا يوافق على زيادة النفقات السرية حتى لا يتيح للوزير أن يصرف وحده. وفي الماضي كانت النفقات السرية تصرف لشراء الضمائر. وقد يأتي غيركم ويسبيء الحكم ولا أعني أنا هذه الحكومة لذلك أرجو أن تبقى هذه النفقات ٧٥٠٠ ل. ل. وأتقدم بهذا الاقتراح.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد نزيه البزري.

نزيه البزري: بادرة جيدة جداً في أن يطالب حضرات النواب المحترمين بالتخفيض، ولكن هناك طرق لا يجوز الإباحة بها إلا بعد وقوعها، وعار على البلد أن نقول صرفنا على الجريمة الفلانية كذا ولكن أقول إن هذا المبلغ شرعي وفي محله، وأرجو من المجلس الكريم أن يسمح لنا بهذا المبلغ الذي لم نعتمده إلا بعد درس عميق له أهميته وأن هذه النقطة قد أخذت جدلاً طويلاً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده: أنا مع الزميل الدكتور نزيه البزري بحيث تبقى النفقات السرية في باب وزارة الداخلية المنوط بها أمر المحافظة على الأمن والكشف عن الجرائم وليست رئاسة الحكومة هي المنوط بها ذلك. ولماذا لا ينقص من نفقات رئاسة الوزراء وتضاف إلى وزارة الداخلية.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: يا سيدي نحن نبحث في وزارة الداخلية لا برئاسة الوزراء وعندما تدرس ميزانية رئاسة الوزراء أتثبت كل التشبث بالمصاريف السرية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جوزف شادر.

جوزف شادر: إن مركز رئاسة الوزراء مركز سياسي ويتطلب نفقات سرية فالنفقات السرية هي لقضية الأمن وقضية السياسة فيجب أن نعطي لرئيس الوزراء ولوزير الداخلية ولوزير الدفاع النفقات التي يتطلبها حسن سير أعمال وزارتهم.

الرئيس: البند الثامن عشر من يوافق عليه يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثامن عشر

البند التاسع عشر - نفقات متنوعة كما وردت بمعدلة ١٥٣٠٠٠ ل. ل.

الرئيس: راعوا النظام يا حضرات السادة وأرجو من حضرة مقرر اللجنة المالية أن يشرح للزميل سامي الصلح مضمون البند التاسع عشر.

مقرر اللجنة المالية: البند التاسع عشر مشروع يا سيدي وقد أضيفت إلى هذا البند هذه الزيادة وذلك لإتلاف الحشيش.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: إنني ممن يرغبون في إتلاف الحشيش في المناطق جميعاً وأنا أعلم أن الإتلاف يقع على بعض المناطق دون البعض الآخر، لذلك أمتنع عن التصويت على هذا البند.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد غسان تويني.

غسان تويني: بعد ما قاله السيد جان حرب نود أن نعرف من معالي وزير التربية إذا كان حقيقة يتلف الحشيش في بعض المناطق ولا يتلف في المناطق الأخرى.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد ديكران توسباط.

ديكران توسباط: إن ما قاله الزميل تويني في محله ففي السنة الماضية أتلّف قسم من الحشيش في دير الأحمر والقسم الآخر لم يتلف.

الرئيس: البند التاسع عشر من يوافق عليه يرفع يده.
أكثرية

الرئيس: قبل البند التاسع عشر.

البند ٣١ - نفقات استثمار ٢٥٥٠٠٠

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سامي الصلح.

سامي الصلح: نحن نريد أن نتخلص من هذه النفقات الشتى والمتنوعة.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الداخلية.

وزير الداخلية: يا سيدي هذه نفقات تخزين الديناميت والبارود حتى يبيعها وهذه النفقات هي الوحيدة التي تدر علينا قسماً من الأرباح.

الرئيس: من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية الخ...

الرئيس: قبل البند الثالث.

البند الرابع (جديد) - أجور خبراء ٤٨٠٠

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إميل البستاني.

إميل البستاني: أريد أن ألفت نظر الحكومة لمعاشات الدرك فعدد الدرك كثير أكثر مما يلزم ومعاشاتهم قليلة. أقول لها مرة أخرى إن الرجل المناط به حفظ الأمن، إذا أخذ ٥ ليرات في يوم لا يمكنه أن يعيش بها ويبقى تحت تأثير الرشوة. يجب أن تنقصوا العدد وتزيدوا الرواتب لا يمكنني أن أسلم أن فرداً يأخذ أربع ليرات ونصف أو خمس ليرات يمكنه أن يحافظ على الأمن ويحرص على حياتي وحياتك.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده: أريد أن أعرف ما هي هذه الزيادة في أجور الخبراء.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الداخلية.

وزير الداخلية: هذه الأجور لخبراء منهم خير بالذخيرة في الدرك فلدى أفراد الدرك ذخيرة وذخيرة تحفظ في الجيش فالدرك ليس لديهم خير، لذلك أعطيت هذه الأجرة للخبير في الجيش ليتدبر أمر هذه الذخيرة وكذلك في الميكانيك خير أعطيت له أجرة أيضاً لأنه إذا فقد برغي واحد يبقى شهوراً دون تصليح لأنه ليس لدى الدرك خير خاص بل هؤلاء الخبراء ملحقون بالجيش.

الرئيس: من يوافق على هذا البند الجديد يرفع يده.

أكثرية الخ... .

الرئيس: قبل البند السادس.

البند الحادي عشر - لوازم ونفقات إدارية ٢٥٢٤٠٠

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سامي الصلح.

سامي الصلح: ثمانين ألف للبرقيات أراها كثيرة جداً ثم نفقات شتى عشرة آلاف كثيرة أيضاً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده: أريد أن أعلم عن كل فقرة سبب الزيادة وأرجو من رئيس لجنة المالية أو المقرر أو من وزير

الداخلية أن يبينوا لنا ما هو سبب هذه الزيادة لأنني لا أصوت على شيء أجعله.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الداخلية.

وزير الداخلية: هذه الزيادة بسبب إحداث مخافر جديدة وقانون الأجار سبب لنا زيادة الأجارات.

كل هذه القضايا لزمتهام مصلحة الدرك وقيدنا الزيادات.

الرئيس: من يقبل بالبند الحادي عشر يرفع يده.

أكثرية الخ... .

الرئيس: قبل البند السادس عشر.

البند ٢١ - نفقات معدلة وتعويزات اجتماعية معدلة ٣٣٠٠٠

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إميل البستاني.

إميل البستاني: أطلب من الحكومة أن تبين لنا سبب هذه الزيادة.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية.

رئيس اللجنة المالية: زيادة الـ ٨٠٠٠ ليرة ناجمة عن المبلغ المخصص لمساعدة المرحوم العقيد شكيب الخوري الذي

ذهب للخارج وأجريت له عملية.

الرئيس: من يوافق على البند ٢١ يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند ٢١.

الفصل الثالث - السجون

البند الثالث - رواتب الموظفين الموقتين والخدم معدلة ٥٥٠٠٠ ل. ل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد موريس زوين.

موريس زوين: أنا أرى أن الفقرة الثانية من البند ٣ يجب حذفها لأنها مخالفة للقانون لأن المرسوم الاشتراعي ينص على تطبيق المساجين على نفقة وزارة الصحة وهذا دليل على عدم عصر الموازنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده: أؤيد ما جاء على لسان الزميل الأستاذ موريس زوين لأن هذه الفقرة من البند وضعت خطأ.

الرئيس: أكرر:

البند الثالث - رواتب الموظفين الموقتين والخدم ٥٥٠٠٠ ليرة لبنانية بدلاً من ٤٨٤٠٠ ليرة وذلك بعد تعديل اللجنة.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور نزيه البزري.

نزيه البزري: بالرغم من الموافقة على هذا التعديل فقد كنا نتمنى على وزير الداخلية أن يكون الأطباء الموجون بمعالجة السجناء من بين الدرك وأن يكون أطباء دائمين يعاينون السجناء في دورات مستمرة لأن التطبيق الموقت لا يفيد السجناء وهذا ما أحسبت أن ألفت نظر الحكومة إليه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده: سيدي الرئيس، لا يمكن في قانون الموازنة تعديل المراسيم الاشتراعي فليس هناك تطبيق في السجناء يعود أمره لوزارة الداخلية. وليس علينا أن نقول بإلغائه بل بنقله إلى وزارة الصحة.

الرئيس: هل تريد أن تقدم اقتراحاً خطياً خاصاً بذلك؟

بيار إده: نعم سوف أقدمه فوراً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد موريس زوين.

موريس زوين: يوجد في وزارة الصحة بند ورد في الفصل الأول من الباب العاشر هو البند ٢١ تحت عنوان أدوية ومعالجة السجناء تضمن اعتماداً مقداره ٤٠٠٠٠ ليرة فلا يجوز أن تبقى أمثال تلك الاعتمادات مشتتة بين وزارة الصحة والإسعاف العام ووزارة الداخلية وهناك جملة مشاكل من هذا النوع فمثلاً دائرة الغش موجودة في الاقتصاد الوطني وفي ميزانية الصحة والإسعاف العام وغير ذلك الشيء الكثير.

الرئيس: هل توافقون على دمج الفقرة الثانية من هذا البند مع ما ورد في ميزانية وزارة الصحة؟

رئيس مجلس الوزراء: الحكومة لا ترى مانعاً من ذلك.

الرئيس: يصوت إذن على اقتراح حضرة النائب المحترم السيد بيار إده بنقل الفقرة الثانية من البند الثالث

في الباب السادس إلى الفقرة الملائمة في وزارة الصحة حسب الاقتراح التالي:

«أقترح نقل الفقرة ووضعها في بابها في وزارة الصحة».

الرئيس: من يقبل بهذا البند معدلاً يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند معدلاً.

إذن يجب أن نعيد التصويت على البند الثالث بأجمعه كما أصبح بعد إدخال التعديلات السابقة.

من يوافق على هذا البند بعد التعديل المشار إليه يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثالث.

البند الخامس - مساعدات ومكافآت للموظفين ٣٠٠ ليرة

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الخامس.

البند الحادي عشر - لوازم ونفقات إدارية ٥٩٧٠٠ ليرة

الرئيس: من يوافق على هذا البند كما عدلته اللجنة يرفع يده.

الكلمة لحضرة وزير الداخلية.

وزير الداخلية: إني أبرر الزيادة الطارئة على هذا البند بما يلي أولاً: حصلت الزيادة التي أقرتها اللجنة المالية

بمفعول قانون الأجور الذي صدقتموه. وثانياً أنشئت مخافر ويجب إنشاء أماكن للموقوفين فيها

وهذا يتطلب نوافذ حديدية وأبواب خاصة وما شاكل مما استدعى بعض الإضافة.

الرئيس: من يوافق على البند ١١ معدلاً يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الحادي عشر معدلاً. الخ. . .

البند السادس عشر - صيانة التجهيزات والأدوات.

بيار إده: مقاطعاً - إذا لم يكن هناك من إمكانية لشرح التعديلات التي أدخلت من قبل اللجنة، فلا يمكن أن نسمي هذا بتصويت.

الرئيس: أرجوك أن تطلب الكلام. وقد طلبته وأعطيت الكلام مراراً وأكثر من أي نائب كان. والرئاسة مستعدة لطلب ما تود من شروط.

الكلمة لحضرة وزير الداخلية.

وزير الداخلية: إن الإضافات التي وردت في الفقرة الأولى من البند الحادي عشر قد طرأت بموجب قانون الأجور، كما أن لجنة التلزم في وزارة المالية هي التي أجرت التلزيّيمات الخاصة في المطبوعات واللوازم المكتبية وغير ذلك وقد تبين أن هذا التلزم هو الذي أفضى إلى هذه الزيادة.

أما البند الثاني عشر فقد زيدت على فقرته الثانية مبالغ إضافية طرأت، فالزيادة ناجمة عن زيادة عدد الشرطة وبالتالي زيدت أجور النقل، وكنا قد حسبنا لهم هذه الزيادة عن ستة أشهر فقط.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إميل البستاني.

إميل البستاني: سيدي الرئيس، إذا كنا نريد كل بند فإلى أين نصل؟

الرئيس: من يوافق مجدداً على البند ١١ كما عدل يرفع يده.

أكثرية الخ...

الرئيس: قبل البند السادس عشر.

الكلمة لحضرة وزير الداخلية.

وزير الداخلية: لقد شرحت سبب الزيادة فأود أن أشرح كذلك التخفيض الذي لحق في فقرتي هذا البند وهو ناتج عن أن التلزم للخطوط الهاتفية قد جرى بمبلغ أقل من المبلغ الذي اعتمد سابقاً.

الرئيس: الآن نصدق على البند الثامن عشر نفقات سرية ١٢٠٠٠ ليرة لبنانية.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثامن عشر.

البند التاسع عشر - نفقات متنوعة ١٠٥٠٠ ليرة بدلاً من ٨٥٠٠ ليرة

من يوافق على هذا البند معدلاً يرفع يده.

أكثرية

الرئيس:

قبل البند التاسع عشر معدلاً.

والآن ننتقل إلى الفصل الخامس - الأمن العام.

البند الثاني - رواتب الموظفين الدائمين ٦٧٩٧٩٠

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده:

إني أرى وألحظ أنه قد زيد عدد الموظفين في الأمن العام ولي ملاحظة أبدتها بخصوص هذه

التعيينات الجديدة وهو أنه يجب أن تستغنوا عن الموظفين القدامى ممن لا يعرفون القراءة والكتابة

قبل أن تباشروا بإجراء تعيينات جديدة.

الرئيس:

الكلمة لحضرة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: أنا من رأي الزميل السيد بيار إده ولكني أقول إن مشروع رفع الحصانة هو بين أيديكم

وعند مناقشته والمداولة حوله في هذا المجلس تقرر ما تشاءون.

الرئيس:

إذن من يوافق على البند الثاني: رواتب الموظفين الدائمين ٦٧٩٧٩٠ ليرة لبنانية يرفع يده.

أكثرية

الرئيس:

قبل البند الثاني معدلاً. أُلخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إميل البستاني.

إميل البستاني:

نرى أن هناك ٥٠ ألف و ١٢ ألف و ٢٠ ألف ليرة كلها نفقات سرية وفي وزارة الداخلية وحدها.

أعتقد أن الأمن العام شيء والدرك شيء آخر وأعتقد أنه كان على اللجنة المالية أن تكون شديدة

في هذا الموضوع.

الرئيس:

من يوافق على البند الثامن عشر يرفع يده.

أكثرية

الرئيس:

قبل البند الثامن عشر.

البند التاسع عشر - نفقات متنوعة ٥٠٠٠ ليرة

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس:

صدق البند التاسع عشر.

نتنقل إلى التصويت على الفصل السادس نفقات السنين السابقة للذكر.
من يوافق على ذلك يرفع يده.

أكثرية

الرئيس:

قبل الفصل السادس.

وبذلك نكون قد انتهينا من موازنة وزارة الداخلية فننتقل الآن إلى موازنة الدفاع الوطني.

الباب الثامن - الدفاع الوطني

الفصل الأول - الإدارة المركزية

البند الأول

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سامي الصلح.

سامي الصلح: نريد من معالي الأمير أن يسمح لنا بأن نطرح عليه بعض الأسئلة:

فيما يتعلق بالمحكمة العسكرية كانت وزارة الدفاع الوطني طلبت أن تنشأ محكمة استئناف أو تمييز في المحكمة العسكرية فما هي الأسباب الداعية لذلك ولماذا تريدون أن تعتبروا أن الأحكام الصادرة عن المحكمة العسكرية تكون خاضعة للاستئناف أو التمييز؟ ثم كان هذا المجلس صادق على مشروع التدريب العسكري فما هي النتائج وما جرى بالاعتمادات التي وضعناها؟

الرئيس:

الكلمة لحضرة وزير الدفاع الوطني

وزير الدفاع: صار في وزارة التربية ومؤخراً صدق مع اعتماداته في وزارة التربية.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سامي الصلح.

سامي الصلح: كنت مراراً طلبت من وزارة الدفاع أن تنشئ غرفة هندسة فهل هي موجودة لديكم؟

وزير الدفاع: مقاطعاً - موجودة.

سامي الصلح: متابعاً - لذلك أرجو من وزارة الدفاع أن تقرر هذه الغرف وهذه الغرف موجودة في كل بلاد

العالم، فإني أرجو من الوزارة أن تدرس الموضوع وتنشئ غرفاً في كل المناطق.

الرئيس:

الكلمة لحضرة وزير الدفاع.

وزير الدفاع: سيدي، إن الغرف التي أشار إليها دولة سامي بك الصلح هي موجودة، ولكنها بحاجة إلى

تحسين، وأنا جئت مؤخراً إلى وزارة الدفاع، ولكن وزارة الأشغال هي التي أنشأت هذه الغرف.

وأما فيما يتعلق ببناء الجسور فهو عائد لوزارة الأشغال العامة، وعندما يزداد عدد الجيش اللبناني

يمكننا زيادة عدد الغرف التي أشار إليها دولة سامي بك الصلح .

الرئيس :

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إميل البستاني .

إميل البستاني : أعتقد أن كل واحد منا يريد أن يلبي طلبات وزارة الدفاع بكاملها، إني أطلب أن تزداد موازنة

وزارة الدفاع مقدار الضعفين، وأني أطلب من الحكومة أن تتقدم بمشروع بهذا الصدد ونحن سنصدق على ميزانية وزارة الدفاع بكل ترحاب لأن الاعتماد الأول في البلاد هو على الجيش .

الرئيس :

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج عقل .

جورج عقل :

تساءل الأستاذ سامي الصلح عن أسباب طلب إنشاء محكمة عسكرية للاستئناف والتميز فهذه هي القاعدة المتبعة في جميع بلاد العالم، وفي المحاكم العسكرية في البلاد الأخرى وأنا أعتقد بأن المجلس سيرحب بهذه الفكرة .

أما فيما يتعلق بنظام الجيش فإننا نريد من الوزارة المحترمة أن تعمل على تعزيز الجيش وأن تجهزه بالأجهزة الحديثة . ونرجو أن تصبح هذه القوى جدية وقوية بما فيها الطيران العسكري . وفي هذا السبيل يتوجب على جميع الأفراد وعلى إخواننا المغتربين أيضاً أن يتقدموا بالقرض اللازم لمشروع قسم جوي حربي في لبنان . وإننا نرجو من المسؤولين في الدولة أن يوجهوا همهم ودعوتهم لتعزيز الروح الوطنية وتشجيعها وبالتالي تعزيز الجيش .

الرئيس :

الباب الثامن - وزارة الدفاع الوطني

الفصل الأول - الإدارة المركزية

البند الأول - الوزير ٢٤٢٢٠ ل . ل . بدلاً من للذكر .

من يوافق على البند الأول معدلاً يرفع يده .

أكثرية

الرئيس :

قبل البند الأول . ألخ . . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سامي الصلح .

سامي الصلح : أطلب إنشاء مدرسة بحرية وسأقدم بمشروع لذلك .

الرئيس :

من يوافق على البند الحادي والأربعين يرفع يده .

أكثرية

الرئيس :

قبل البند ٤١ . ألخ . . .

الرئيس :

قبل الفصل السابع .

انتهينا الآن من دراسة موازنة وزارة الدفاع الوطني وننتقل الآن إلى موازنة وزارة البرق والبريد.

الباب السادس عشر - وزارة البرق والبريد والهاتف

الفصل الأول - البرق والبريد

الكلمة لحضرة وزير البرق والبريد.

وزير البرق والبريد: بخصوص التلفون أظن أنه قد بلغ حضرات النواب المحترمين الدعوات لحفلة تدشين الهاتف الآلي. وبعد ذلك تنتهي كل صعوبة. أما بخصوص الكاراج الكائن في السراي فسوف للعيه. أما بخصوص النقل الجوي فقد استشرنا جميع الدول العربية وكلها اقتنعت بضرورة الدفع بالعملية اللبنانية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سعيد طوق.

سعيد طوق: إن قضية البرق والبريد قد تطورت تطوراً محسوساً في العصر الحاضر. إننا نعلم أن بعض المراكز قد أنشئت منذ أربعين سنة ولا تزال على ما هي عليه ولم تتطور. لذلك نلفت نظر الوزارة الكريمة ونأمل منها أن تزيد عدد المأمورين والموزعين نظراً للتطور الحاضر.

الرئيس: الكلمة لحضرة معالي وزير البرق والبريد.

وزير البرق والبريد: سنأخذ بعين الاعتبار ملاحظات الزميل الكريم السيد سعيد طوق.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد نزيه البزري.

نزيه البزري: كنت أتمنى أيضاً أن يأخذ معالي الوزير بعين الاعتبار قضية نقل البريد الجوي بالنسبة للضغط الحاصل عليه.

الرئيس: ننتقل الآن لدرس الباب السادس عشر وزارة البريد والبرق والهاتف - الفصل الأول.

البند الأول - الوزير ٢٩٠٦٤ ل. ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول. أ. الخ. . .

البند الثاني والعشرون - مساعدات اجتماعية ٩١٠٦٦٢ ل. ل.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إميل البستاني.

إميل البستاني: هذا البند يقول «مساعدات اجتماعية» وقد طلبنا من الحكومة كثيراً أن تقوم بالضمان الاجتماعي ووعدت بذلك في بيانها الوزاري فهل للحكومة أن تقول لنا ماذا فعلت قبل التصديق على هذا البند؟

الرئيس:

الكلمة لحضرة وزير الشؤون الاجتماعية.

وزير الشؤون الاجتماعية: نحن من رأي الزميل السيد إميل البستاني بضرورة إيجاد الضمان الاجتماعي لشدة الحاجة إليه، وقد ألفت لجنة لتدرس الطرق الكفيلة لتأمين المال اللازم لتحقيق هذا المشروع، الذي نود أن يكون كاملاً من كل الوجوه، وأشير إلى أن وزارة الصحة بما لديها من مستشفيات ومستوصفات أنها تحقق جزءاً من هذا المشروع. وبمناسبة بحث البند ٢٢ فقرة ٤ أطلب من المجلس الكريم أن يصوت على زيادة مبلغ ٤٠٠٠ ل. ل. إعانة لنقابات أصحاب المهن والحرف الحرة.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد موريس زوين.

موريس زوين: إذا كانت هناك زيادات فيوجد أيضاً مؤسسات صناعية داخلية في الجبل لذلك أرجوكم أن تزيدوا لها الاعتماد حتى تتمكن من العمل.

الرئيس:

الكلمة لحضرة وزير الشؤون الاجتماعية.

وزير الشؤون الاجتماعية: أعتقد أنه لا مجال الآن لطلب الزيادات بعد أن انتهينا من درس ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية ولا يمكننا أن نتخطى الاعتمادات المرصدة وإنشاء الله سنحقق ذلك في السنة المقبلة.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إميل البستاني.

إميل البستاني: نحن نريد هذه الوزارة المجدية أن تكون اعتماداتها أكثر، واقترح الزميل السيد موريس زوين اعتقد بأن المجلس سيوافق عليه فطلبه هو لتعزيز الصناعة اللبنانية وهو طلب حق ويجب أن يرصد له اعتماد ويؤخذ من الاحتياط في وزارة الاقتصاد الوطني.

لذلك أنا أطلب من وزير الشؤون الاجتماعية أن يحقق مشروع الضمان الاجتماعي بسرعة، ويجب أن يوزع حسب برنامج وليس إرضاء لرؤساء الدين.

الرئيس:

من يوافق على البند ٢٢ معدلاً بزيادة ٤٠٠٠ التي طلبها وزير الشؤون بحيث يصبح مجموع البند ٩١٤٦٦٢ ليرة

أكثرية

الرئيس: قبل البند ٢٢. أ.خ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور نزيه البزري.

نزيه البزري: إن موظفي الجمارك المدعويين بالمحافظة يتناولون تعويضاً عائلياً أقل من موظفي الدولة، نريد إيضاحاً لهذا لأنه ليس من العدالة أن يأخذ موظف أكثر من الآخر بنفس الدائرة.

الرئيس:

الكلمة لحضرة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: لموظفي الجمارك نظام خاص يختلف من الأنظمة الأخرى في الدولة ونحن مستعدون للتحقيق في كل شكوى تقدم.

من يوافق على البند الثاني يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني وتسجل معارضة النائب المحترم السيد كلوفيس الخازن.

البند الثالث - رواتب الموظفين الموقتين والخدم ١٢٧٠٠ ل. ل.

الكلمة لحضرة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: إن رواتب المحامين في الجمارك يجب أن يصحح رقم اعتمادهم إذ أن وزارة المالية السابقة اقترحت تنزيل المعاشات لهم ونحن لا نرى من ضرورة لذلك.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده: لا أريد أن أجادل دولة رئيس الوزراء وعندما ارتأت وزارة المالية السابقة تخفيض تعويضات محامي الجمارك لم يكن ذلك إلا لأنهم يأخذون تعويضات أخرى.

مارون كنعان: مقاطعاً. نريد أن نتخلص من هذه الزيادة دائماً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إميل البستاني.

إميل البستاني: إن الزميل بيار إده يسترعي الانتباه الجدي لماذا أعطت الحكومة هذه الزيادة للمحامين بينما يقول السيد بيار إده انهم قبلوا بالتنقيص؟

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد موريس زوين.

موريس زوين: يوجد في ملاك الدولة فئتان من الموظفين: دائمين، وموقتين، أي ملاك (أ) و(ب) فهؤلاء المحامين لأي فئة ينتمون؟

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: إن رواتب هؤلاء المحامين لا تتعرض لأي زيادة عما كانت عليه سنة ١٩٥٣ إنما الذي قلته

إن وزير المالية السابق اقترح تنزيل رواتبهم، وقال إنهم قبلوا بهذا التخفيض. وأنا أعتقد أنهم لم

يقبلوا، وقد ورد تحرير لوزارة المالية من الجمارك يطلبون به بقاء رواتبهم عما كانت عليه في

الماضي. أما القول انه يوجد محامون كثيرون يقبلون بهذا المبلغ المخفض، فهذا لا أرضى به، لأنه

يوجد أيضاً أطباء منهم من لا يقبل بمئة ليرة ومنهم من يقبل بخمس ليرات. فهؤلاء المحامون

ممن مارسوا المهنة عشرات السنين وهم محامون من الطراز الأول، والمعاش المدون في الميزانية

الآن، هو نفس المعاش المدون في موازنة سنة ١٩٥٣.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده: عندما وضعت ميزانية الجمارك كان رئيس الجمارك الأعلى موجوداً، وقد ورد هذا الاقتراح من

قبله، ولكن إذا غيروا رأيهم فهذا ما أجهله، وعندما وضعت موازنة الجمارك وضعت على أساس قبول المحامين بالتخفيض.

رئيس الحكومة: مقاطعاً - تريدون التنزيل في المعاشات فنحن نقبل به.

الرئيس: من يوافق على البند الثالث كما اقترحه الزميل بيار إده يرفع يده. أكثرية

الرئيس: قبل البند الثالث.

البند الرابع - أجور خبراء ١٢٠٠٠ ل. ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية. ألخ. . .

الفصل الثامن - التسليف الزراعي والصناعي والفندقي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده: أريد من معالي وزير المالية أن يدلي برأيه أمام المجلس عن مدى تحصل الديون الناتجة عن بنك التسليف الزراعي فهناك معاملات كثيرة لم تأت نتيجة. أريد أن أفهم من معالي وزير المالية سياسته في هذا الصدد.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: لا يسهي عن بال الحكومة استرداد هذه الأموال. نعم يوجد بعض ديون ولكن أخذت الحكومة مقابلها عقارات المديونين. والآن نحن بصدد درس مشروع يسهل على الحكومة استرداد أموالها من المديونين.

الرئيس: البند الثاني - رواتب الموظفين الدائمين ٣١٠٠٠ ليرة

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني. ألخ. . .

الرئيس: قبل البند التاسع.

والآن انتهينا من درس موازنة وزارة المالية ولم يبق لدينا أي تقرير عن أي موازنة وزارة من الوزارات المختلفة. فهل تتمكن لجنة المالية غداً من إعداد تقاريرها عن بقية الوزارات حتى تتمكن من عقد جلسة غداً بعد الظهر؟

رئيس اللجنة المالية: مقاطعاً - أعتقد بأننا لا نتمكن من إعداد هذه التقارير إذ عندنا غداً اجتماع اللجنة المالية.

الرئيس: يرفع الجلسة إذن على أن تعقد نهار الثلاثاء الساعة الرابعة بعد الظهر وأرجو أن تقدموا لنا كل التقارير الممكنة عن بقية الميزانيات حتى نتابع البحث بالموازنة بصورة مستمرة.

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ٤ أيار سنة ١٩٥٤ الساعة الرابعة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس
عادل عسيّر

أمين السر
كلوفيس الخازن
ناظم القادري

مدير عام المجلس النيابي
رياض أرسلان

رئيس أعمال المحاضر
عبد الرزاق الحفار

الجلسة الحادية والعشرين المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الرابع من أيار سنة ١٩٥٤

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تصديق المحضر السابق.
 - ٢ - انتخاب لجنة الطعون.
 - ٣ - تصديق مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٤٨٢٩.
 - ٤ - متابعة درس وتصديق الموازنة العامة.
- عقد مجلس النواب جلسته الحادية والعشرين من العقد العادي الأول في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الرابع من أيار سنة ١٩٥٤ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيان.
- تغيب السادة: إميل البستاني، مارون كنعان، كامل الأسعد، أحمد الأسعد، أديب الفرزي، حميد فرنجية، رؤوف حنا.
- وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد عبد الله اليافي وبحضرات الوزراء السادة: المر، الهراوي، الخليل، أرسلان، كرامة، نقاش، سالم.
- الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين.
- الغائبون تتلى أسماؤهم.
- تليت
- الرئيس: المعتذرون تتلى أسماؤهم.
- تليت
- الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.
- فتلى الملخص التالي:
- المواضيع المبحوثة:
- ١ - تصديق موازنات الداخلية والدفاع الوطني والبرق والبريد والشؤون الاجتماعية وأخيراً المالية.

عقد مجلس النواب جلسته العشرين من العقد العادي الأول في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ٢٩ نيسان سنة ١٩٥٤ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: بشير الأعور، كمال جنبلاط، أحمد الأسعد، ناظم القادري.

واعتذر السادة: أديب الفرزلي، سليم حيدر، هاشم الحسيني.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد عبد الله اليافي وبحضرات الوزراء السادة: النقاش،

أرسالان، الهراوي، الخليل، كرامة وسالم.

بادر المجلس إلى البحث بجدول الأعمال حسبما يلي ملخصه:

فصدق تباعاً موازنات: الداخلية، الدفاع الوطني، والبرق والبريد، الشؤون الاجتماعية، وأخيراً موازنة

المالية، وبعضها وفق التعديلات المدخلة عليها سواء أكان من قبل لجنة الموازنة أو من قبل المجلس إبان بحثها.

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة والنصف مساءً بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ٤ أيار سنة ١٩٥٤ الساعة ٤

بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر.

سكوت

الرئيس: إذا لم يكن صدق المحضر.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد غسان تويني.

غسان تويني: إن هنالك قضية على جانب من الاستعجال ألا وهي قضية توقيف الزميل الصحفي سعيد فريجة.

وإذ أوجه سؤالي إلى الحكومة باسمي واسم زملائي الصحفيين في المجلس وباسم نقابة الصحافة،

مع العلم أنه سبق لنا وقمنا لدى هذه الحكومة والحكومات السابقة بمساعٍ للحصول دون استمرار

التوقيف الاحتياطي أطلب إلى الحكومة مجدداً أن تعمل على منع هذا التوقيف إذ أن المحاكمة

تجري بعد أيام طويلة من التوقيف فيظل الصحفي في السجن طيلة هذه المدة والصحفيون

والزميل سعيد فريجة منهم لا يتهربون من مواجهة التحقيق والخضوع لكل قانون عادل. لهذا

أسأل الحكومة عن هذه القضية.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير العدل.

وزير العدل: تبلغت خبر توقيف الأستاذ سعيد فريجة في الوقت الذي تبلغه فيه حضرة الزميل الأستاذ غسان

تويني. لهذا لا يمكنني أن أقول شيئاً بصدده وسأعمل فور انتهاء الجلسة على جمع المعلومات عن

القضية. وسأعمل لها عاجلاً لأنني أحترم الصحافة وعلى قدر احترامي لها سأعالج هذا

الموضوع.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد غسان تويني.

غسان تويني:

لا أشك مطلقاً باحترام الوزير للصحافة كما لا يشك أي صحفي بذلك. وأريد أن يعلم فخامة الرئيس نقاش أن كل صحفي والأستاذ فريحة نفسه منهم يحرص على احترام القانون غير أن الحرية التي نحرص على جلائها الآن هي قضية مبدئية وهي كما قلت تتعلق بالتوقيف الاحتياطي. فالصحفيون لا يرتكبون جنایات تستوجب هذا التوقيف، كما أنهم لا يطلبون امتيازات تجعلهم في حرز من تطبيق القانون عليهم. إلا أن جرائم المطبوعات ليست كغيرها من الجرائم، لذلك أرجو من معالي الوزير أن يوصي بأن لا تعتمد النيابة العامة إلى اعتماد التوقيف الاحتياطي مع الصحفيين، ريثما يوضع نص تشريعي بهذا المعنى.

الرئيس:

ننتقل الآن إلى انتخاب لجنة الطعون لنيابة السيد سليم لحود، ويجب أن تكون لجنة الطعون من خمسة أعضاء.

(وهنا أديرَت الصندوقة على السادة النواب وبتيجة الانتخاب الأول لم يفز أحد من النواب فأعيد الانتخاب للمرة الثانية. وفي المرة الثانية فاز كل من السادة: سعيد طوق ١٨ صوتاً - سليم حيدر ١٦ صوتاً - جان حرب ١٥ صوتاً - نزيه البزري ١٣ صوتاً - فؤاد غصن ١٢ صوتاً).

الرئيس:

فيكون السادة اللذين ذكرت أسماءهم أعضاء لجنة الطعون.

الآن يوجد مشروع قانون صغير مربوط بالمرسوم رقم ٤٨٢٩ ومتعلق بفتح اعتماد استثنائي قدره ٥٠٠٠٠ ل. ل. يتلى المشروع.

فتلى المشروع التالي:

مشروع قانون معجل

المادة الأولى - يفتح الاعتماد الاستثنائي التالي على أن يدون في موازنة سنة ١٩٥٤.

الباب الخامس - وزارة الخارجية والمغتربين

الفصل الأول - الإدارة المركزية

البند ٢٢ - مساعدات اجتماعية

الفقرة ٢ - مساعدة لمكوبي العراق ٥٠٠٠٠ ل. ل.

المادة الثانية - يؤخذ الاعتماد المفتوح بموجب المادة الأولى من الواردات العادية لسنة ١٩٥٤.

الرئيس:

تلى الأسباب الموجبة.

فتليت الأسباب الموجبة التالية:

الأسباب الموجبة

بسبب الكارثة التي وقعت بالقطر الشقيق العراق من جراء فيضان نهر دجلة رأّت الحكومة من واجبها مساعدة منكوبي هذا الفيضان بمبلغ خمسين ألف ليرة. وبما أن الاعتماد اللازم غير متوفر في الموازنة.

فقد وضعت مشروع القانون المعجل المرفق الرامي إلى فتح اعتماد استثنائي بالقيمة على أن يلحظ في موازنة سنة ١٩٥٤ ويؤخذ من وارداتها العادية.

الرئيس: المادة الأولى من المشروع من يوافق عليها كما وردت يرفع يده.

إجماع

الرئيس: قبلت المادة الأولى.

المادة الثانية كما وردت من يوافق عليها يرفع يده.

إجماع

الرئيس: قبلت المادة الثانية، والآن القانون معروض للتصويت بالمناداة بالأسماء.

فنادى الكاتب على النواب بأسمائهم.

الرئيس: قبل القانون بالإجماع.

الآن نتقل إلى درس موازنة وزارة الخارجية.

الفصل الأول - الإدارة المركزية.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد غسان تويني.

غسان تويني: أود بمناسبة بحث ميزانية وزارة الخارجية، أن أسأل معالي وزير الخارجية عما سمعناه عن أن الحكومة عازمة على إجراء تنقلات في السلك الدبلوماسي وأني أود في هذه المناسبة أن أعرف ما إذا كان هذا النقل سيتناول السفراء والوزراء المفوضين الذين انتهت مدتهم القانونية وما إذا كانت هذه التنقلات تؤثر على موازنة وزارة الخارجية. وهل سيطبق القانون بجهة استرجاع الموظفين الموجودين بالسلك الخارجي للإدارة المركزية أم لا؟

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الخارجية.

وزير الخارجية: إن بعض السفراء والوزراء المفوضين قد انتهت مدتهم في الخارج وقد تأخروا هناك لأسباب سياسية خارجية استدعتها مصلحة لبنان ومصلحة الدول العربية. وأما الآن وبعد أن انتهت مدتهم فالحكومة ستطبق القانون بحذافيره وستسديهم قريباً وستكون هذه التنقلات قانونية ولا شك.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد غسان تويني.

غسان تويني: هل من تأثير لهذه الحركة على موازنة وزارة الخارجية والمغتربين.

الوزير: كلا.

الرئيس: الفصل الأول: الإدارة المركزية

البند الأول - الوزير: ٢٩٠٦٤ ل. ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول. أ. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده: أود أن أسأل معالي وزير الخارجية عن سبب شراء آلتين كاتبتين وهل تبين أن وزارة الخارجية بحاجة إلى ذلك بعد أن وضعت الموازنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الخارجية.

وزير الخارجية: نعم لقد وجدنا أنه يلزمنا ذلك لسبب عدم كفاية الموجود منها.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده: أريد أن أفهم لماذا خصص هذا البند؟

الرئيس: الكلمة لحضرة مقرر اللجنة المالية.

مقرر اللجنة: إن البند السادس جديد هو تعويضات عن ساعات إضافية للموظفين لأن القانون الصادر في ١٠ حزيران سنة ١٩٤٤ قد أعطى موظفي وزارة الخارجية هذا الحق.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية.

رئيس اللجنة: إن التعويضات كانت تدفع من باب النفقات. فجاء ديوان المحاسبة ووضع الواردات بكاملها بباب الواردات وهنا أضفنا هذا البند.

الرئيس:

البند الحادي عشر - لوازم ونفقات إدارية.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده:

نلاحظ أن الموازنة المخصصة لجهة المفوضيات فيها زيادة. هل تعتمد الحكومة شراء عقارات أو أنها تعتمد الاستئجار مع الفرش؟ أريد أن أسمع رأي معالي وزير الخارجية بهذا الموضوع.

الرئيس:

الكلمة لحضرة وزير الخارجية.

وزير الخارجية: كنت قد تفاهمت مع الزميل بيار إده وبحثنا هذه القضية ورأينا أن نتبع المبدأ الحاضر وهو أن نبقي على الاستئجار مع العفش.

الرئيس:

البند الحادي عشر - لوازم ونفقات إدارية ٥٥٨٥٠٠ ل. ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس:

قبل البند الحادي عشر. أ. الخ. . .

الرئيس:

والآن نتقل إلى الصفحة ١٣٤ أي إلى ميزانية وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة. هل من بحث في الموضوع؟

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سليم حيدر.

سليم حيدر:

حضرة الرئيس، أيها الزملاء، إنني أريد أن ألفت النظر إلى قضية هامة جداً ألا وهي المساعدة لجمعية أهل القلم التي وردت بالميزانية بمقدار ٤٠٠٠٠٠ ليرة فخفضتها اللجنة إلى ٢٥٠٠٠ ليرة.

النواب:

حتى نصل إليها نبقي نبحث.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير الأعور.

بشير الأعور:

بمناسبة درس موازنة التربية الوطنية أود لفت نظر معالي وزير التربية إلى الطريقة المتبعة حتى الآن في فتح المدارس الرسمية. فالواقع أن الوزارة تعمل أولاً على إصدار مرسوم بفتح مدرسة ثم يمضي الوقت ولا يعين المعلم لهذه المدرسة إلا بعد سنة. وفي هذه الأثناء يبقى أولاد القرية في الطريق والأزقة وكثيراً ما يمتنع المعلم عن الالتحاق بالمدرسة التي عين فيها لأسباب عديدة، فيبقى الأولاد الصغار بدون تعليم حتى يصح القول ان في بعض الأحيان فتح مدرسة في قرية هو مساعدة لإخراج الأولاد من المدرسة وليس لإدخالهم إليها.

رجائي أن تدقق الوزارة الكريمة في هذه القضية وأن تستعجل في قطع حساب المعلم واعتماداته وأن تنفذ المرسوم بسرعة.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد غسان تويني.

غسان تويني:

مما لا شك فيه، سيدي الرئيس، أن الملاحظة التي أبدتها بصورة عامة الآن سبق لي أن أبديتها في السنين الماضية ولكنني أود أن أسجلها هذه المرة بنوع خاص.

إن موازنة التربية الوطنية هي الموازنة التي ينطبق عليها المرسوم الحديث، ونحن نأسف كل الأسف مع تقديرنا لوزارة التربية والإصلاحات العديدة والمجهودات الجبارة التي أتت بها، نأسف أن تكون الحكومة لم تأت بمشروع ما لإنماء الثقافة وإنماء الفنون والآداب، إننا نعلم نحن أن يشمل هذا المشروع المؤسسات العالية وكما أننا طالبنا في السابق بمشروع شامل إنشائي للدرك ونطالب الآن بتصميم شامل للثقافة العامة بحيث تصبح ثقافة ذات نهج شامل. إننا نريد تشجيع التأليف نريد أن تأتي الاعتمادات كلها في نطاق تصميم شامل بحيث تأتي السنة تلو السنة تتمم مشروعاً معيناً.

هذا ما أقوله مؤكداً للحكومة مرة ثانية بأن ما هو أهم من فتح المدارس الابتدائية هو أن تبذل الحكومة ما بوسعها من مساعدات لتشجيع الإنتاج الفكري والأدبي والفني، مما يجعل تسمية لبنان «بلد النور والإشعاع الفكري» ذات معنى.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد هاشم الحسيني.

هاشم الحسيني: بمناسبة بحث ميزانية وزارة التربية الوطنية ألفت نظر الحكومة إلى أن المدارس الرسمية هي بحاجة إلى حجاب وهذه الحاجة هي كحاجتها إلى المعلمين وأنه يوجد حجاب مارسوا عملهم عدة سنوات وليس لهم اعتمادات تذكر وبعضهم كلفوا بصورة رسمية.

وقد بلغنا أن وزارة التربية تهيئ مرسوماً بتعيين بعض الحجاب غير هؤلاء الذين مارسوا عملهم دون مقابل عدة سنوات.

لذلك فإني أرجو من الحكومة أن تنظر بعين العطف إلى حالة هؤلاء الحجاب وترصد لهم الاعتمادات اللازمة في الميزانية.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده:

هناك نقطة أساسية وهي السؤال عن المنهاج الذي وضعت الحكومة من حيث توسيع نطاق التعليم الابتدائي. فنحن نعلم أنه يوجد في هذا السبيل عقبات مالية جمة. فما هي سياسة وزارة التربية من أجل:

أولاً: تعميم التعليم الابتدائي المجاني؟

ثانياً: إرصاد الاعتمادات اللازمة له؟

ثالثاً: السياسة التي تعتمدها الوزارة تجاه المدارس الخاصة؟

الرئيس:

الكلمة لحضرة وزير التربية الوطنية.

وزير التربية الوطنية: إن ملاحظات حضرات النواب المحترمين حول هذا الموضوع قيمة جداً، إنما أنا أبحث في وضع الوزارة فقد رأت وزارة التربية نفسها أمام عدة مدارس ولو أرادت الوزارة الآن أن تعطي كل المدارس العدد الكافي من المعلمين للزمن ما يزيد على ٤٠٠ معلم. لذلك رأينا أن ندرس منهاجاً خاصاً لتشجيع المدارس الخاصة وأن نختصر التعليم المجاني في المدارس الابتدائية. وستقدم الوزارة عما قريب من المجلس الكريم بمشروع يؤول إلى تنظيم التعليم المجاني وسنفرض على الطلاب مبلغاً زهيداً يساعد في التعويض على الحكومة في بعض نفقاتها.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج عقل.

جورج عقل: فكرة معالي وزير التربية فيما يتعلق بمجانية التعليم الابتدائي وهي فرض رسم ضئيل على الطلاب فكرة يتقبلها الرأي العام مع المجلس فيما لو وجدت الحكومة طريقة لتحقيق اللامركزية وذلك بتشجيع قيام مدارس ثانوية في كل قاطنة أو مجموعة من القاطنات لأن أولياء الطلاب يضطرون إلى إرسال أولادهم إلى مدارس بيروت دائماً.

الرئيس:

الكلمة لحضرة وزير التربية.

وزير التربية:

ملاحظة حضرة النائب داخلية في المشروع.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشري العثمان.

بشري العثمان: تعليقاً على ما جاء في قول معالي وزير التربية ان الوزارة بحاجة إلى أربعمئة معلم وأكثر ألفت نظر معالي الوزير إلى أن الوزارة عمدت حوالي شهر أيلول الماضي إلى أخذ معلمين من مدارس لا يوجد فيها سوى معلم واحد وتركها جميعها بدون معلمين. إن هذا العمل غير مرض مطلقاً لأن هؤلاء التلاميذ بقوا مشردين في الطرق مدة تسعة أشهر. يجب إذن على الحكومة أن تنظر في القضية جدياً ولا يجوز إبقاء أكثر من معلم واحد في مدرسة واحدة وإبقاء المدارس الأخرى بدون معلمين.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سليم حيدر.

سليم حيدر: سيدي الرئيس، لا أحب أن أطيل الكلام ولكن تفضل حضرة وزير التربية وقال إنه يلزم الوزارة أكثر من ٤٠٠ معلم، إني أقول إن الوزارة بحاجة إلى ضعف العدد من المعلمين الذي أشار إليه الوزير، ويجب درس القضية من حيث توزيع المعلمين على التلاميذ لأنني عندما كنت وزيراً للتربية رأيت بأم العين أن هناك حالات لا يوجد فيها إلا معلم واحد لمائة وخمسة وسبعين تلميذاً.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده:

إذا كانت الوزارة تحتاج لأكثر من ٤٠٠ معلم فأريد أن أعلم كيف ستمكن الحكومة من تأمين الاعتمادات المالية اللازمة لهذه الغاية، وهذه قضية هامة دقيقة تتطلب درساً وافياً.

الرئيس:

الباب التاسع - وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة.

الفصل الأول - الإدارة المركزية

البند الأول - الوزير ٢٩٠٦٤ ل. ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس:

قبل البند الأول. أ. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير العثمان.

بشري العثمان: أسأل الوزارة وأقول إني في الشهر الماضي حضرت حفلة مصارعة رياضية. وكانت هذه الحفلة

غير مرضية حتى أن الشباب الموجودين قالوا لي يجب على وزارة التربية أن تشرف على هذه الحفلات لأن نتيجة الحفلة لم تكن مشروعة كما توخيناها لأن بطلنا بطرس غانم كان قد تفوق على البطل الإسباني فوقع كاموفلاج Camouflage وقضية غير شرعية كهذه تهيب بالوزارة على أن تشرف على مثل هذه الحفلات فتؤلف لجنة لها وإذا كانت الحكومة راغبة في خدمة الشبيبة فلتخصص الوزارة لجنة خاصة.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد غسان تويني.

غسان تويني: مجرد استفهام! أرجو إعطاءنا بياناً عن أسباب زيادة البند السابق.

وزير التربية: المعارض الفنية افتتحها فخامة رئيس الجمهورية اليوم وأني أطلب من المجلس الكريم إعادة

المساعدة بجمعية أهل القلم ومبلغها ٤٠,٠٠٠ ليرة كما أرجو تخصيص عشرة آلاف ليرة لبنانية تشجيعاً لمعجم العاليلي.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد غسان تويني.

غسان تويني: أكرر الرغبة التي سبقني إليها معالي الوزير بإعادة لحظ مبلغ مساعدة جمعية أهل القلم أي الـ

٤٠,٠٠٠ ليرة.

بيار إده:

أرجو أن تتقدم الحكومة بمشروع بذلك.

جوزف شادر والنواب: مقاطعين - تبنته اللجنة.

الرئيس:

البند الرابع والعشرون - مساعدات ثقافية ٧٨٢٦٠٠ ل. ل. من يوافق على هذا البند مع زيادة المنحة لتشجيع معجم العلايلي يرفع يده.

أكثرية

الرئيس:

قبل البند الرابع والعشرون مع زيادة منحة العلايلي. ألخ. . .

الفصل الثامن - دار الكتب

أريد أن ألفت نظر الحكومة المحترمة بأنه كان طلب منها أن يزداد المخصص لدار الكتب.

الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية.

رئيس اللجنة:

إن اللجنة المالية رأت أن تعيد النظر في دار الكتب بحيث يصبح الدوام من الساعة العاشرة صباحاً حتى الساعة العاشرة مساءً. لذلك تمت اللجنة على الحكومة أن تعيد النظر بهذا الموضوع بصورة جدية وقد وعدتنا بذلك.

الرئيس:

البند الثاني - رواتب الموظفين الدائمين ٦٥٧٠٠ ل. ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس:

قبل البند الثاني. ألخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد غسان تويني.

أريد أن أسأل عما إذا كانت الإعلانات الحكومية التي حصر حق توزيعها بوزير الأنباء والتي توزع على الصحف المحظوظة في هذه الأيام، عما إذا كانت هذه الإعلانات داخلية في باب الاستثمار.

الرئيس:

الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: أريد أن أؤكد لحضرة الزميل الأستاذ تويني أن الإعلانات الحكومية توزع بمعرفة وزير الأنباء على الصحف التي تستحق ذلك، إن من حيث انتشارها أو من حيث مكانتها.

الرئيس:

الفصل الثاني: نفقات السنين السابقة للذكر. من يوافق عليه.

أكثرية

الرئيس:

قبل الفصل الثاني.

الآن نتقل إلى وزارة الصحة.

الباب العاشر - وزارة الصحة. أ. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده: أرجو من حضرة الرئيس أن يتلو تقرير اللجنة بهذا الموضوع. لقد وضعت اللجنة النصوص القانونية مدعية أنها حلت بذلك مشكلة الموظفين غير أن ذلك هو قضية تسوية ليس إلا. إن التقرير الذي وضعته اللجنة يتضمن نصوصاً قانونية تتعلق بالنظام الداخلي والصلاحيات المعطاة. مثلاً القانون الداخلي ينص على أن الحوالات المالية تتطلب عدة توقيعات عدا توقيع الرئاسة لذلك ألفت نظر المجلس الكريم إلى ذلك.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور سليم حيدر.

سليم حيدر: أود لو أن حضرة رئيس اللجنة المالية يشرح لنا الأسس التي وضع بموجبها التقرير لتسوية هذه القضية.

رئيس الحكومة: مقاطعاً - لقد وضعت ضمن الاعتمادات.

الرئيس: البند الثاني - الموظفون الدائمون ٢١٦١٣٦ ل. ل. ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني. أ. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جوزف شادر.

جوزف شادر: ذكرنا تشريفات وأعياد بمبلغ ٢٦٠٠٠ ل. ل. بصورة مقطوعة. وقد علمنا أن الحكومة خصصت لدولة الرئيس ٢٤٠٠ ل. ل. بصورة مقطوعة. وبما أن هذا المجلس يريد أن يكون النظام للجميع لذلك إذا كانت الحكومة قررت ذلك يمكننا أيضاً أن نحصل للتشريفات بصورة مقطوعة.

الرئيس: البند السادس عشر - صيانة التجهيزات ٧٠٠٠ ل. ل. ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند السادس عشر. أ. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج عقل.

جورج عقل: لم نعلم الأسباب التي توجب شراء سيارة جديدة.

الرئيس: لأن السيارة عتيقة وتكلف كثيراً وقد صرفنا أربعة آلاف ليرة لتصليحها ولا أريد أن أعرض نفسي للخطر لذلك وجب تغييرها.

الفصل الثاني - للذكر

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. أ. الخ. . .

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج عقل.

جورج عقل: هل هذا الاعتماد أيضاً لشراء سيارة.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: يا سيدي، السيارة ضرورية لأنني أستعمل حتى الآن سيارتي الخاصة وسيارتي ضرورية لعائلي ولأولادي للذهاب إلى المدرسة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج عقل.

جورج عقل: لي ملاحظة أريد تسجيلها في هذا الموضوع، فإذا كانت السيارات التي تحت تصرف الرئاستين غير صالحة فلماذا لا تصلح؟

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: إنني الآن أستعمل سيارتي الخاصة التي عليها العلم وتعطيني الحكومة تعويضاً قدره ٦٠٠ ليرة. لهذا تقدمت بطلب شراء سيارة على أن أترك سيارتي لعائلي وأتنازل عن جزء من التعويض بحيث يصبح ٤٠٠ ليرة.

الرئيس: من يوافق على البند الحادي والأربعين يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الحادي والأربعون.

والآن نتقل إلى:

الفصل الثاني - هيئة تفتيش الدولة

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد فؤاد غصن.

فؤاد غصن: لي ملاحظة أريد أن أبدأها في هذا الموضوع وهو أن اللجنة المالية لما كانت تدرس موازنة هيئة تفتيش الدولة طلبت من الحكومة أن تعطيها تقارير هيئة التفتيش، وهذا ما نصرّ عليه الآن، وقد اعترفت الحكومة بأن الجهاز الإداري فاسد ويجب إصلاحه، وقد طلبنا أن يطلع المجلس على

تقارير هيئة التفتيش التي من شأنها أن تساهم مساهمة فعالة بتنظيم الدولة، والآن نصر على طلب تقديم هذه التقارير.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: الحكومة قدمت إليكم جدولاً عن الأعمال التي قامت بها هيئة تفتيش الدولة فإذا كان هنالك بعض القضايا التي لم ترد في التقارير ولم تعط نتيجة فأرجو من اللجنة أن تعطينا جدولاً بهذه القضايا ونحن بدورنا سنضع التقارير تحت تصرف المجلس.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور هاشم الحسيني.

هاشم الحسيني: بعض تقارير هيئة تفتيش الدولة لا تزال مختفية.

الرئيس: البند الثاني - رواتب الموظفين الدائمين ٨٩٧٠٠ ل. ل.

من يقبل بهذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني. ألخ...

الرئيس: قبل الفصل الثالث.

رفعت الجلسة على أن تعقد غداً الساعة الرابعة بعد الظهر لدرس موازنة وزارة الأشغال العامة.

ورفعت الجلسة في الساعة الثامنة مساءً بعد أن تقرر يوم الأربعاء في ٥ أيار سنة ١٩٥٤ الساعة الرابعة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

عادل عسيران

أمين السر

كلوفيس الخازن

ناظم القادري

مدير عام المجلس النيابي

رياض أرسلان

رئيس أعمال المحاضر

عبد الرزاق الحفار

الجلسة الثانية والعشرين المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في ٥ أيار سنة ١٩٥٤

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.
 - ٢ - مشروع القانون المربوط بالمرسوم رقم ٤٦٧٨.
 - ٣ - مشروع القانون المربوط بالمرسوم رقم ٤١٥٥.
 - ٤ - مشروع القانون المربوط بالمرسوم رقم ٤٧٨٨.
 - ٥ - تعديل المادة ٤٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ٤ سنة ١٩٥٢.
 - ٦ - تصديق موازنة الأشغال العامة.
 - ٧ - بحث القسم الثالث من مشروع موازنة سنة ١٩٥٤.
 - ٨ - تصديق ملخص هذه الجلسة.
- عقد مجلس النواب جلسته الثانية والعشرين من العقد العادي الأول في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في ٥ أيار سنة ١٩٥٤ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيان.
- تغيب السادة: كامل الأسعد، أحمد الأسعد، أديب الفرزلي، رؤوف حنا، كمال جنبلاط.
- واعترض السيدان: صبري حمادة، عبد الله الحاج.
- وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد عبد الله اليافي وبحضرات الوزراء السادة: النقاش، الهراوي، سالم، الخليل، وأرسلان.
- الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين.
- العائبون تتلى أسماؤهم.
- تليت
- الرئيس: المعتذرون تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تصديق المحضر السابق.
- ٢ - انتخاب لجنة الطعون.
- ٣ - تصديق مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٤٨٢٩.
- ٤ - متابعة درس وتصديق الموازنة العامة.

عقد مجلس النواب جلسته الحادية والعشرين من العقد العادي الأول في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الرابع من أيار سنة ١٩٥٤ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيان. تغيب السادة: إميل البستاني، مارون كنعان، كامل الأسعد، أحمد الأسعد، أديب الفرزلي، حميد فرنجية، رؤوف حنا.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد عبد الله اليافي وبحضرات الوزراء السادة: المر، الهراوي، الخليل، أرسلان، كرامة، نقاش، سالم.

صدق محضر الجلسة السابقة وبادر المجلس إلى البحث بجدول الأعمال حسبما يلي ملخصه:

شرع بادئ ذي بدء بانتخاب لجنة طعون لتصديق انتخاب المتن الفرعية.

ثم صدق مشروع القانون المربوط بالمرسوم رقم ٤٨٢٩ المتعلق بإرصاد مبلغ ٥٠٠٠٠ ل. ل. لمساعدة العراق في محتته.

ثم انتقل المجلس إلى إكمال البحث والتصديق على موازنات الدولة وهي: موازنات وزارة الخارجية والتربية الوطنية والفنون الجميلة والصحة والإسعاف العام والأنباء والاقتصاد الوطني ورئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء وأخيراً وزارة الزراعة بعد أن أدخل على هذه الموازنات بعض التعديلات سواء كان من قبل اللجنة أو من قبل المجلس مباشرة.

ورفعت الجلسة في الساعة ٨ بعد الظهر بعد أن تقرر يوم الأربعاء في ٥ أيار سنة ١٩٥٤ الساعة ٤ بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر؟

سكوت

الرئيس: إذا لم يكن صدق المحضر.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد غسان تويني.

غسان تويني:

كنت قد وجهت إلى الحكومة سؤالاً عن قضية الزميل الأستاذ سعيد فريجة وقد تفضل حضرة وزير العدل بإعطائي جواباً واعداداً المجلس بدرس القضية وأتقدم اليوم مع الزميلين ديكراي وتوسباط وإميل البستاني بمشروع قانون مستعجل مكرر نرجو من الرئاسة أن تطرحه على المجلس الآن مع العلم أننا إذا كنا طلبنا طرح هذا المشروع فليس لقضية معينة بل لقضية مبدئية وأوضح ذلك بقولي:

لقد سبق لنقابة الصحافة ولهذا المجلس أن أثارا موضوع إلغاء التوقيف الاحتياطي ونحن مع احترامنا الكلي للنياحة العامة وللإستنتاج نود أن تضع الحكومة نصاً صريحاً والجدير بالذكر أننا عدنا في السابق عن مثل هذا المطلب لقاء وعد صريح بعدم اللجوء إلى تطبيق المواد التي تجيز التوقيف الاحتياطي.

أما الآن وقد طبقت هذه المواد مراراً فنستأذن الحكومة ونقول بوجوب التشدد في قضية إلغاء التوقيف الاحتياطي هذا مع العلم أنه سبق أن أوقف بعض الزملاء الصحفيين ثم برأهم المحاكم مما يوضح أنهم كانوا أبرياء، وجاء التوقيف الاحتياطي ظلماً يقع عليهم ونحن نطالب بصفنتنا نوأباً وصحفيين ومواطنين بوجوب التصديق على مبدأ الإلغاء. لذلك نستأذن الرئاسة باسمي وباسم زميلي في طرح هذا المشروع على المجلس الآن بصفة الاستعجال المكرر.

الرئيس: سي طرح هذا المشروع قبل درس الموازنة وبعد درس المشاريع الواردة في جدول الأعمال.

إميل البستاني: مقاطعاً - هل سي طرح هذا المشروع قبل درس الموازنة؟

الرئيس: نعم سي طرح.

والآن مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم ٤٦٧٨ والمتعلق بشراء زورق بخاري للقيام بحراسة الشواطئ على الوجه الأكمل.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده: يبحث قبل كل شيء بالأفضلية، والنظام يفرض أن يدرس أولاً اقتراح الزملاء تويني وتوسباط والبستاني لأن له صفة الاستعجال المكرر.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد غسان تويني.

غسان تويني: أعتقد أن من وجهة نظر الزميل بيار إده يجب أن ينظر إليها في الحقيقة من ناحيتين: ناحية تطبيق

النظام وناحية مستلزمات جدول الأعمال ووجوب الاستمرار في درس الاعتمادات، نحن لا نريد أن نناقش الرئاسة في حقها إنما نعتمد حكمها، ولكن ننبه إلى صفة الاستعجال التي أوجت بها ضرورة إقرار هذا المشروع.

الرئيس:

هذا من حق الرئاسة وهذه الغيرة التي تظهرونها نحو زميل لكم لا تقل عن غيرة الرئاسة. أستميحكم عذراً بأن نبتدىء في درس جدول الأعمال أولاً وسندرس الموضوع ويصوت عليه قبل درس الموازنة.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد غسان تويني.

غسان تويني:

نحن نعلم أن الرئاسة أشد حرصاً منا على الحريات. أما من ناحية النظام فأعتقد أنه يجب طرح المشروع قبل سواه.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إميل بستاني.

إميل بستاني:

جرت العادة أن تبدأ الرئاسة بدرس كل مشروع قانون معجل مكرر ونرجو الرئيس الكريم أن يوافقنا الآن إذ لا مبرر لتغيير هذه العادة. والآن نرجو الرئيس أن نبث في المشروع المعجل المكرر.

الرئيس:

حضرة النائب المحترم، أنتم متشبثون بالقانون الداخلي والرئاسة أيضاً - هناك ثلاثة قوانين يجب درسها في جدول الأعمال وبعدها ندرس مشروعكم. المادة ٨٦ من النظام الداخلي تقول: يجوز للحكومة أو لأحد النواب سواء مع تقديم الاقتراح أو بعد تقديمه أن يطلب بمذكرة خطية معللة درس المشروع بصورة الاستعجال فإذا قبل المجلس الطلب أحيل المشروع إلى اللجنة المختصة مع طلب تقديمه على سواه من الأعمال ووجب تقديم التقرير عنه في مدة أسبوع على الأكثر ثم يقدم على سواه في جدول أعمال المجلس وفي أول جلسة تعقد بعد التقرير.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد غسان تويني.

غسان تويني:

أرجو الرئاسة أن تضع البحث على صعيد قانوني وأتمسك بطلبي إلى الرئاسة أن تسمح بدرس الموضوع.

الرئيس:

هناك ثلاثة قوانين ومن بعدها الميزانية وبين القضيتين نطرح المشروع. تتبث الرئاسة بدرس القوانين أولاً ثم مشروع الزملاء ثم درس الميزانية.

إميل البستاني:

مقاطعاً - ليست هذه قضية سعيد فريحة إنما هي قضية حرية الفكر في لبنان.

الرئيس:

مفهوم.

يتلى مشروع القانون المتعلق بشراء زورق بخاري لوزارة الدفاع الوطني.

فتلي المشروع الآتي:

مشروع قانون

المادة الأولى - يفتح بطريقة النقل من المبالغ المدورة من سنة ١٩٥٣ إلى سنة ١٩٥٤ الاعتماد التالي:

الباب الثامن - وزارة الدفاع الوطني

الفصل الرابع - البحرية

البند ٤١ تجهيز وصيانة ١٧٥٠٠٠ ل. ل.

المادة الثانية - يؤخذ الاعتماد المفتوح بموجب المادة الأولى من المبالغ المدورة لسنة ١٩٥٤ على الشكل التالي:

الباب الثامن - وزارة الدفاع الوطني

الفصل الثاني - الجيش

البند ٤١ تجهيزات وأدوات وصيانتها ١٧٥٠٠٠ ل. ل.

الرئيس: الأسباب الموجبة تتلى.

فتليت الأسباب الموجبة التالية:

الأسباب الموجبة

لما كانت قيادة الجيش بحاجة ملحة للحصول على زورق بخاري للقيام بحراسة الشواطئ على الوجه الأكمل.

وبما أن الاعتماد غير متوفر في سنة ١٩٥٣، وبالتالي في سنة ١٩٥٤ على حساب القاعدة الاثني عشرية ولم يلحظ في موازنة السنة الحالية.

ولما كانت قضية حراسة الشواطئ تحتل مكاناً عالياً تجاه المصلحة العامة والأمن الخارجي.

وضعت الحكومة مشروع القانون المرفق القاضي بفتح الاعتماد اللازم بطريقة النقل من المبالغ المدورة لسنة ١٩٥٤ وأحالته لمجلس النواب للمناقشة.

الرئيس: تقرير لجنة المالية والموازنة يتلى.

فتلي التقرير التالي:

تقرير لجنة المالية والموازنة

على مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٤٦٧٨ تاريخ ٣١ آذار سنة ١٩٥٤

بتاريخ ٢٢ نيسان سنة ١٩٥٤ اجتمعت لجنة المالية والموازنة برئاسة الأستاذ جوزف شادر وبحضور وزير الدفاع الوطني ومدير المالية العام ودرست مشروع القانون الوارد إلى المجلس بالمرسوم رقم ٤٦٧٨ تاريخ ٣١ آذار سنة ١٩٥٤ والقاضي بنقل اعتماد مائة وخمسة وسبعين ألف ليرة لبنانية في موازنة وزارة الدفاع الوطني لسنة ١٩٥٤.

ولدى البحث تبين بأن قيادة الجيش بالنظر لأن قضية حراسة الشواطئ تحتل مكاناً عالياً تجاه المصلحة العامة والأمن الخارجي ترى نفسها أنها بحاجة ملحة للحصول على زورق بخاري لحراسة هذه الشواطئ حراسة كافية، مما اضطر الحكومة إلى وضع هذا المشروع القاضي بفتح الاعتماد اللازم.

ولما كانت حماية الشواطئ اللبنانية تعتبر تكميلاً لحماية الحدود اللبنانية وكانت من هذه الناحية تفرض اتخاذ جميع التدابير التي تؤول إلى تحقيق هذه الغاية على الوجه الأكمل.

فقد رأت اللجنة لهذه الاعتبارات الهامة إجابة طلب الحكومة والتصديق بالإجماع على مشروع القانون وهي ترجو المجلس الكريم الموافقة عليه كما ورد.

بيروت في ٥ أيار سنة ١٩٥٤

مقرر اللجنة

فؤاد غصن

الرئيس: هل من بحث في الموضوع؟

الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور هاشم الحسيني.

هاشم الحسيني: ملاحظة بسيطة. المجلس السابق صدق اعتماداً لشراء زورقين. فنحن نسأل معالي وزير الدفاع والحكومة ماذا فعلاً بهذا الصدد.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الدفاع.

وزير الدفاع: إن وزارة الدفاع اشترت الزورقين المقصودين وسيصار تسليمهما في شهر أيلول القادم.

الرئيس: المادة الأولى تتلى. أ. الخ. . .

الرئيس: قبلت المادة الثانية.

والآن القانون معروض للتصويت بالمناداة بالأسماء.

فنادى الكاتب حضرات النواب بأسمائهم.

إجماع

الرئيس: قبل القانون بالإجماع.

الرئيس: والآن ننتقل إلى وزارة الأشغال العامة.

الباب الثالث عشر - وزارة الأشغال العامة

الفصل الأول - الإدارة المركزية

البند الأول - الوزير ٢٩٠٦٤ ل. ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول. أ. الخ. . .

الفصل الأول - الإدارة المركزية

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد غسان تويني.

غسان تويني: قضية وزارة الأشغال تستهلك مناقشة طويلة ولذلك أرجو إحالتها على التصويت.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين، سبق واجتمع أعضاء المجلس واتفقوا على الاعتمادات وطلبوا زيادة

المخصصات وأجابت الحكومة طلبهم والمبالغ التي اعتمدها سنصوت عليها.

البند الحادي والأربعون - تجهيزات وأدوات جديدة ٥٠٠٠٠ ل. ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الحادي والأربعون. أ. الخ. . .

إميل البستاني: مقاطعاً - يا سيدي، لا يجوز اتباع المناقشة بهذا الشكل. فهناك أعضاء يطلبون الكلام فيجب

إعطائهم هذا الحق.

الرئيس: حضرات النواب، سبق واجتمعتم ووافقتم على مبادئ معينة وبدأنا بدرس الموازنة فيجب أن

نتمم درسها ولا يجوز أن نؤخر الموازنة في سبيل آراء شخصية فردية.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد كلوفيس الخازن.

كلوفيس الخازن: لما اجتمعنا في اللجنة المالية واتفقنا على حصة كل نائب كان الأساس خاطئاً لأنه يوجد مناطق

جبلية يحتاج شغل الكيلومتر فيها إلى عشرين ألف ليرة وفي مناطق أخرى لا يحتاج الكيلومتر الواحد إلى خمسة آلاف ليرة فاحتججنا على ذلك لأننا حرمانا من الأموال اللازمة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد مارون كنعان.

مارون كنعان: إن منطقة جزين لسوء حظ الجنوب أصابها الإجحاف منذ ثلاثين سنة أما هذه السنة فمثل ما تريد أن تأخذه جونه ستأخذه جزين.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج عقل.

جورج عقل: نحن لا نريد أن نضيع على أية منطقة من المناطق حقها، لذلك كان يجب أن لا يعطى شيء لمدينتي طرابلس وصيدا فهذه المبالغ مخصصة للأرياف اللبنانية لأن كل مدينة لها اعتماداتها. أعتقد أنه كان من الواجب أن يترك الزملاء هذه المبالغ للمناطق المحرومة. ولكن هذه الاعتمادات لو تركت لهذه المناطق لكانت القضية محلولة من ذاتها. لذلك نطلب أن يعاد النظر في هذا الأمر.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور نزيه البزري.

نزيه البزري: إنني أريد أن أوضح الفكرة المتعلقة بطرابلس وصيدا فأقول إنهما لم يأخذا حقهما بالمعنى الصحيح ومع ذلك فقد رضيت صيدا ورضيت طرابلس على اعتبار أنه سيصار بذلك إلى إنصاف القرى.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير الأعور.

بشير الأعور: أعتقد أنه من السهل أن نصل إلى نتيجة فيما لو أردنا إنصاف المناطق. إنصاف المناطق أيها السادة لا يكون بتوزيع الأموال بالتساوي. المناطق تختلف عن بعضها البعض لأننا لم نكن مقتنعين بأن هذه المنطقة المعينة مثلاً هي بحاجة لهذه الملايين. فالواقع أنه توجد بعض مناطق هي بحاجة إلى طرق أكثر من غيرها. والبعض الآخر بحاجة إلى مشاريع الري والزراعة أكثر من تلك لذلك فإنني أرجو الزملاء الكرام أن ينصفونا مثلما أنصفناهم.

الرئيس: قدم النائب المحترم السيد بشير العثمان اقتراحاً بقفل باب المناقشة.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده: لقد اعترض الوزير المسؤول أي وزير الأشغال العامة على كيفية هذه الاعتمادات ولقد نص قانون ديوان المحاسبة على أن البنود وال فقرات التي ترد في الموازنة لا تعدل ويجعل التصرف بهذه الاعتمادات خارجاً عن النطاق.

الرئيس: من يوافق على قفل باب المناقشة يرفع يده.

أكثرية

الرئيس:

قبل الاقتراح.

البند الثاني والأربعون - إنشاءات جديدة ٨٦٤٤٠٠٠ ل. ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس:

قبل البند الثاني والأربعون. ألخ...

الرئيس:

قبل البند الثاني والأربعون.

أهنتكم بانتهاء الموازنة.

حضرات النواب المحترمين، أود بعد انتهاء درس الميزانية أن أبث كلمة شكر خاص باسم المجلس للجهود المتواصلة التي بذلها رئيس اللجنة المالية ومقررها كما نرف شكرنا الخالص لمعالي وزير المالية وأود أن يسجل ذلك في محضر الجلسة ليكون ناطقاً بالفضل الذي أظهره والعمل المثمر الذي أبدوه.

والآن نعود إلى مشروع القانون المتعلق بالمطبوعات.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد غسان تويني.

غسان تويني: أولاً أهنتكم على جودة صوتكم وأشكر لكم والزملاء الذين تباحثوا بشأن المادة المتعلقة بالمطبوعات.

وقد وضعت اللجنة نزولاً عند رغبة الحكومة والمجلس الكريم مشروعاً بتعديل قانون المطبوعات مؤلفاً من مادة وحيدة هذا نصها:

مادة وحيدة - أضيف إلى المادة ٤٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ٤ الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الأول سنة ١٩٥٢ المتعلق بالمطبوعات الفقرة التالية:

«لا يتخذ بحق الصحفي المنسوب إليه جرم أو مخالفة تتعلق بالمطبوعات تدبير التوقيف الاحتياطي».

(البقي بدون تعديل).

الرئيس:

الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: نحن لا نعدل مرسوماً اشتراعياً لا بالنسبة لظرف معين أو لشخص معين بل للمستقبل ونعلم أن فخامة الرئيس لم يستعمل حقه ولم يطلب توقيف أي صحفي وأعلن ذلك من على منبر هذا المجلس الكريم عندما اضطلع بمسؤوليات الرئاسة. ولكن من الحكمة أن نضع هذا النص للمستقبل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إميل البستاني.

إميل البستاني: أنا أخالف دولة رئيس الوزراء كل المخالفة لأن رئيس الجمهورية هو مسؤول. هذا هو رأيي لأنه يتأسس مجلس الوزراء.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حميد فرنجية.

حميد فرنجية: سيدي الرئيس، لي تعديل على اقتراح الأستاذ تويني وهو أن يزداد على آخر المادة: على أنه لا يجوز التوقيف الاحتياطي في جرائم المطبوعات إلا في الحالات المنصوص عنها في المواد ٢٧٠ إلى ٣٢١ من قانون العقوبات والمادة ٣٧ من قانون المطبوعات أو في حال التعرض لشخص رئيس الدولة.

الرئيس: يتلى مشروع القانون كما عدلته اللجنة وكما عدله الأستاذ فرنجية.

فتلا الكاتب مشروع القانون التالي:

قانون

مادة وحيدة - يضاف للمادة الواحدة والأربعين من المرسوم الاشتراعي رقم ٤ بتاريخ ٢٢ تشرين الأول سنة ١٩٥٢ الفقرة التالية:

«على أنه لا يجوز التوقيف الاحتياطي في جرائم المطبوعات إلا في الحالات المنصوص عنها في المواد ٢٧٠ إلى ٣٢١ من قانون العقوبات والمادة ٣٧ من قانون المطبوعات أو في حال التعرض لشخص رئيس الدولة».

الرئيس: من يوافق على هذه المادة الوحيدة كما تليت عليكم يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة.

القانون مطروح للتصويت بالمناداة بالأسماء.

فنادى الكاتب على النواب بأسمائهم.

الإجماع

الرئيس: قبل القانون بالإجماع وامتنع السيد إميل البستاني.

يتلى ملخص محضر الجلسة

فتلي الملخص التالي:

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.
 - ٢ - تصديق مشروع القانون المربوط بالمرسوم رقم ٤٦٧٨.
 - ٣ - تصديق مشروع القانون المربوط بالمرسوم رقم ٤١٥٥.
 - ٤ - تصديق مشروع القانون المربوط بالمرسوم رقم ٤٧٨٨.
 - ٥ - تعديل المادة ٤٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ٤ سنة ١٩٥٢.
 - ٦ - تصديق موازنة الأشغال العامة.
 - ٧ - تصديق القسم الثالث من مشروع موازنة سنة ١٩٥٤.
- عقد مجلس النواب جلسته الثانية والعشرين من العقد العادي الأول في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في ٥ أيار سنة ١٩٥٤ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.
- تغيّب السادة: كامل الأسعد، أحمد الأسعد، أديب الفرزلي، رؤوف حنا، كمال جنبلاط.
- واعتذر السيدان: صبري حمادة، عبد الله الحاج.
- وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد عبد الله اليافي وبحضرات الوزراء السادة: النقاش، الهراوي، سالم، الخليل، وأرسلان.
- صدق محضر الجلسة السابقة وبادر المجلس إلى البحث بجدول الأعمال حسبما يلي ملخصه:
- فصدق مشاريع القوانين الواردة بالمراسيم ٤٦٧٨ و ٤١٥٥ و ٤٧٨٨.
- الأول يتعلق بنقل اعتماد ١٧٥ ألف ل. ل. في موازنة وزارة الدفاع لشراء زورق بخاري.
- والثاني يتعلق بتصديق الاتفاقية بين شركة كهرباء نهر البارد وبين مصرف سوريا ولبنان بفتح اعتماد ٤ ملايين ل. ل. إلى الشركة.
- والثالث يتعلق بفتح اعتماد ٥٠٠٠ ل. ل. لمعالجة الأستاذ شربل.
- ثم انتقل المجلس إلى البحث والمصادقة على موازنة وزارة الأشغال والباب الثالث من الموازنة.

وأخيراً صدق المجلس بعد التعديل على اقتراح مشروع القانون المقدم من حضرات النواب: التويني، البستاني وتوسباط المتعلق بتعديل المادة ٤٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ٤ سنة ١٩٥٢.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة ٨ بعد الظهر بعد أن تقرر يوم الجمعة في ٧ أيار سنة ١٩٥٤ الساعة ١٠ صباحاً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر؟

سكوت

الرئيس: إذا لم يكن صدق المحضر.

ورفعت الجلسة على أن تعقد نهار الجمعة الواقع في ٧ أيار ١٩٥٤ في الساعة العاشرة قبل الظهر.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة بعد الظهر بعد أن تقرر يوم الجمعة في ٧ أيار سنة ١٩٥٤ الساعة العاشرة صباحاً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

عادل عسيران

أمين السر

كلوفيس الخازن

ناظم القادري

مدير عام المجلس النيابي

رياض أرسلان

رئيس أعمال المحاضر

عبد الرزاق الحفار

الجلسة الثالثة والعشرين المنعقدة في الساعة العاشرة من قبل ظهر يوم الجمعة الواقع في ٧ أيار سنة ١٩٥٤

المواضيع المبحوثة:

- ١ - مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٥٠٠٠.
- ٢ - مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٥٠٠١.
- ٣ - مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٤٨٨٨.
- ٤ - تعديل المرسوم الاشتراعي رقم ٣٥.
- ٥ - متابعة النظر في مشروع قانون موازنة الدولة.
- ٦ - تصديق موازنة الواردات.
- ٧ - تصديق الجدولين (أ وب) وقانون الموازنة.
- ٨ - تلاوة رسالة فخامة رئيس الجمهورية.
- ٩ - كلمة عطوفة رئيس مجلس النواب.
- ١٠ - كلمة حضرة رئيس مجلس الوزراء.
- ١١ - اقتراح النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.
- ١٢ - تلاوة ملخص الجلسة الحاضرة.

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة والعشرين من العقد العادي الأول في الساعة العاشرة من قبل ظهر يوم الجمعة الواقع في ٧ من أيار سنة ١٩٥٤ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: كامل الأسعد، ريمون إده، سامي الصلح، كمال جنبلاط، موسى دركالوسيان.

واعتذر السادة: أحمد الأسعد، عبد الله الحاج، هاشم الحسيني.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد عبد الله اليافي وبحضرات الوزراء السادة: المر، سالم، الهراوي، نقاش، كرامة، الخليل.

الرئيس:

افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين.

الغائبون تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس:

المعتذرون تتلى أسماؤهم

تليت

الرئيس:

ملخص محضر الجلسة السابقة تلونه في الجلسة السابقة وهناك رسالة وجهها صاحب الفخامة

رئيس الجمهورية إلى مجلسكم الكريم سأتلوها عليكم في نهاية هذه الجلسة.

والآن ننتقل إلى درس الواردات.

جوزف شادر: مقاطعاً - يجب التصويت على الباب التاسع عشر هو آخر باب من موازنة النفقات.

بيار إده:

نريد التقارير.

الرئيس:

بينما يأتينا التقرير نصوت على الباب التاسع عشر.

الفصل الأول - احتياطي لنفقات طارئة

البند الحادي والسبعون - احتياطي لنفقات طارئة ٣٧٣٣٢٠ ل. ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس:

قبل البند الحادي والسبعون.

الرئيس:

الآن ننتقل لدرس الواردات.

الباب الأول - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها

الفصل الأول - الضرائب المباشرة

البند الأول - ضريبة الأملاك المبنية

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده:

حضرة الرئيس، كنت أود أن أستمع إلى التقديرات التي زيدت في الواردات وكيف نبررها ولماذا

لم توضع في التقديرات عندما وضع مشروع الموازنة؟ وأعتقد أن بحث الواردات هو من أهم

الأمور لأنه يشكل الأساس في توازن الموازنة.

الرئيس:

الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: إني أريد أن أطمئن المجلس بأن كفتي الموازنة في تعادل وهي متوازنة تمام التوازن.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جوزف شادر.

جوزف شادر: إن التقديرات النهائية للواردات التي اعتمدها اللجنة المالية هي تقريباً التقديرات نفسها الواردة في كافة بنود مشروع الموازنة. أما الزيادات الأخرى فهي عائدة إلى ضريبة الأملاك المبنية. وهذه الزيادة ناتجة عن ضريبة الأملاك المبنية في هذه السنة كما في السنين السابقة. أما من جهة الرسوم المتعلقة بحاصلات أملاك الدولة غير الغابات فقد زيدت عما كانت عليه مبلغ ٣٥٠ ألف ليرة.

أما فيما يتعلق بالجمرك فإن الواردات كانت تقدر بمبلغ ٣٥٧٥١٠٠٠ ل. مع أن متوسط الواردات لسنة ١٩٥١ و ١٩٥٢ هو الذي كان يجب أن يؤخذ أساساً لوضع هذه الموازنة. وقد رأت اللجنة المالية أن تزيده وفقاً للقانون. وهذا ما حصل.

وإنني أطمئن الزميل السيد بيار إده بأن هذه الموازنة ستعطي واردات أكثر من السنين السابقة. الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

الرئيس:

إنني أشكر معالي وزير المالية ورئيس اللجنة المالية لهذه الإيضاحات وإنني بدوري مطمئن إلى التوازن لأنني مقتنع بأن هذه الموازنة لن تنفق.

بيار إده:

الرئيس: الباب الأول - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها.

الفصل الأول - الضرائب المباشرة.

البند الأول - ضريبة الأملاك المبنية ٤١٠٠٠٠٠ ل. ل.

من يوافق على هذا البند يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول. أ.خ. . .

الرئيس: قبل البند السابع.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد صبري حمادة.

صبري حمادة: إنني أريد أن أسأل الحكومة عما إذا كانت تقصد بهذا البند الجزاوات التي فرضت على المخالفين الذين قطعوا الأحرار وأعني بهم قاطني منطقة خاصة.

يجب أن يعلم هذا المجلس وهذه الحكومة أن عدد الأحكام التي صدرت بهذا الخصوص في منطقة الهرمل هي أكثر من عدد الأشخاص المقيمين في المنطقة وأن الحكومة منذ خمس سنوات

إلى الآن لم تحصل من المخالفين بارة الفرد. هذا من جهة التحصيل، أما من جهة تنفيذ الأحكام فقد مضى على كل حكم زمن طويل.

لذلك أرجو من الحكومة أن تعفي جميع المخالفات التي لم تتمكن حتى الآن من تنفيذها إن كان من جهة عجز المحكومين عن التسديد أو من جهة أخرى. وأني أطلب من الحكومة جواباً على هذا الموضوع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: أؤيد حضرة الزميل صبري بك حمادة في طلبه وأرجو من الحكومة أن تنظر في قانون حماية الملكية.

ثم إن الأحكام الصادرة بحق أبناء منطقة الهرمل يستوجب إصدار عفو عنها لأنها تشكل أعمالاً اعتباطية في الأساس وقد حكم بها لمصالح خاصة معلومة.

رئيس الحكومة: الجداول موجودة ولم يمر عليها الزمن كما ذكر الزميل صبري حمادة أما في جوهر الموضوع فأنا أرجو من الزميل أن يقدم لنا جدولاً بأسماء الأشخاص المحكومين ونحن مستعدون أن ننظر بها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد صبري حمادة.

صبري حمادة: حضرة الرئيس، أظن أنك أسأت التعبير عن فكري إذ إنني لم أطلب من الحكومة أن تقرر مرور الزمن على الأحكام بل طلبت إليها أن تعفي عن المحكومين.

أديب الفرزلي: مقاطعاً - أطلب أن يسجل في محضر الجلسة أن الحكومة وعدت بدرس الموضوع.

الرئيس: يسجل في محضر الجلسة أن الحكومة وعدت بدرس الموضوع ويأعطاه الاهتمام اللازم.

يتلى مشروع القانون بتحديد الموازنة.

فتلي المشروع التالي:

نص مشروع القانون المعدل

المادة الأولى - حددت موازنة الدولة عن السنة المالية التي تبتدىء في أول كانون الثاني سنة ١٩٥٤ وتنتهي في ٣١ كانون الأول سنة ١٩٥٤ وفقاً للأحكام التالية:

المادة الثانية - قدرت واردات الموازنة عن سنة ١٩٥٤ بمبلغ ١٢٣٤٠٠٠٠٠٠ مائة وثلاثة وعشرين مليون وأربعمئة ألف ليرة لبنانية وفقاً للجدول (أ) الملحق بهذا القانون.

المادة الثالثة - تفتح اعتمادات مجموعها ١٢٣٤٠٠٠٠٠٠ مائة وثلاثة وعشرون مليون وأربعمئة ألف ليرة لبنانية

- للمصنفين وللأمر بصرف الموازنة عن سنة ١٩٥٤ وفقاً للجدول (ب) الملحق بهذا القانون.
- المادة الرابعة - تجاز وفقاً لأحكام هذا القانون والقوانين النافذة أو التي ستُنشر فيما بعد جباية مختلف الضرائب والرسوم والحاصلات والعائدات المبينة في الجدول (أ) الملحق بهذا القانون.
- الرئيس: من يقبل بالمادة الأولى كما تليت عليكم يرفع يده.
- أكثرية
- الرئيس: قبلت المادة الأولى.
- من يقبل بالمادة الثانية كما تليت عليكم يرفع يده.
- أكثرية
- الرئيس: قبلت المادة الثانية.
- من يقبل بالمادة الثالثة كما تليت عليكم يرفع يده.
- أكثرية
- الرئيس: قبلت المادة الثالثة.
- من يقبل بالمادة الرابعة كما تليت عليكم يرفع يده.
- أكثرية
- الرئيس: قبلت المادة الرابعة.
- الآن القانون معروض للتصويت بالمناداة بالأسماء.
- فنودي على حضرات النواب بأسمائهم.
- أكثرية
- الرئيس: قبل القانون بالأكثرية وعارض النائبان المحترمان السيدان بيار إده وموريس زوين.
- بينما يحضر الكتبة محضر الجلسة أتلو عليكم الرسالة الكريمة التي وجهها إليكم حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية.
- فتلا حضرة الرئيس الرسالة التالية وقوفاً مع النواب والنظارة:
- حضرة رئيس مجلس النواب،
- حضرة النواب المحترمين،
- منذ عشرات السنين فتحت بلدان عظيمة مضيافة صدرها الخير النبيل وضمت إليه مئات الألوف من

اللبنانيين، فساوتهم بأبنائهم، وروتهم روحياً ومادياً من مناهلها العذبة، فنموا وكبروا وتكاثروا وعلا شأنهم في ظلهم، وكانت لهم وطناً سخيّاً ثانياً، فصاروا لها أخلص المواطنين.

هذه البلدان الشريفة، لنشأتها على التمسك بالمثل العليا والعدالة الحقّة، ولصلة القربى القائمة بينها وبيننا على مغتربينا، كانت ولم تزال، للبنان بالذات، نعم مثل الصديق.

فكان على لبنان وهو الحريص على القضايا العربية العامة، وقضية فلسطين خاصة وحرصه على شؤون الحيوية عينا، ما دام مصير هذه القضايا يتأرجح في ميزان المطامع والأهواء الدولية، أن لا يضمن بجهد في سبيل توثيق علاقات القربى والصداقة التي تربطه بتلك البلدان وتعزيز روح الوفاء المتبادل لموجبات هذه العلاقة، لفائدة العدالة الدولية والمثل العليا المشتركة، وفائدة لبنان وفائدة العرب أجمعين.

وذلك الشطر الذي لا يتجزأ من لبنان، الشطر المغترب، لم يفتأ يقدم البرهان الفعلي تلو البرهان، على إخلاصه للوطن، وتفانيه في حبه، وحفاظه على صلات النشأة والدم والروح التي تشده إليه وثيقة العرى لا تنفصم، يشاركه الأفراح والأفراح، يجذل لهنائهم ويشقى لبلوهم، ويلبي في كل آن نداءه، يهب ليقيله من العثرات، ويمد إليه يده في الملمات، وهو إلى هذا حامل مشعل النبوغ اللبناني المشع، ورافع لواء النشاط اللبناني المقدام، في كل أرجاء العالمين القديم والحديث، وسفير لبنان وشقيقاته العربيات الأول والدائم، قبل أن بعث أو بعث في العصر الحديث بالسفراء، وبعد.

فكان على لبنان، في مطلع استقلاله وبداية نهضته أن يدعم ويثبت الصلات بينه وبين هذا الشطر الحبيب من أبنائه، فيستزيد من فضلهم، ويعزهم كما أعزوه. لكل هذا، لببت الدعوة الكريمة التي تفضلت بها جمهوريات البرازيل والأرجنتين والأرغواي، صديقة لبنان ومضيفه أبنائه.

وإنني إذ أبارح أرض الوطن للقيام بهذا الواجب، تاركاً مقدراته الغالية، أمانة في عنق الحكومة ورعايتكم، ممثلي الشعب، وفقاً للدستور، وحاملاً إلى الجمهوريات الثلاث الداعية، عواطف المودة والتقدير وأطيب التمنيات من لبنان، شعباً ومجلساً وحكومة، وإلى اللبنانيين المغتربين أخلص الشوق والإخاء والإعجاب من اللبنانيين المقيمين، أدعو الله أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه السعادة والخير والعزة للوطن المفدى.

عاش لبنان

بيروت في ١٩٥٤/٥/٧

رئيس الجمهورية

كميل شمعون

ثم رد حضرة الرئيس بالكلمة التالية:

**جواب حضرة رئيس المجلس الأستاذ عادل عسيران
على رسالة فخامة رئيس الجمهورية الأستاذ كميل شمعون
في جلسة ٧ أيار سنة ١٩٥٤**

يسمح لي حضرات النواب المحترمين، بعد الرسالة القيمة التي وجهها إلى مجلسكم الكريم حضرة صاحب
الفخامة رئيس الجمهورية الأستاذ كميل شمعون، وبواسطتكم، إلى الشعب اللبناني النبيل الذي تمثلون في هذه
الندوة، أن أشكره عظيم الشكر، باسمكم وباسم الشعب اللبناني، على هذه العواطف الطيبة القائمة على
الإخلاص والمحبة، لكم جميعاً ولشعب لبنان، مقيماً ومغترباً، وللعرب أجمعين.

لقد ضمن فخامته هذه الرسالة الأسباب التي دعت إلى مبارحة هذا الوطن الحبيب من أجل تمكين العلاقات
بين لبنان ودول أميركا الجنوبية، ولكي يوثق رباط العاطفة بين المقيمين والمغتربين وبين هؤلاء جميعاً والدول
المضيافة.

وما لا شك فيه أن رحلة فخامته ستأتي على لبنان وعلى إخواننا في ديار الهجرة وعلى البلاد العربية جميعها
بجليل الفوائد.

وإني إذ أبعث باسمكم جميعاً وباسم الشعب اللبناني أحسن التمنيات لإخوان دفعهم طموحهم وإبائهم إلى
الهجرة المريّة، فرفعوا حيث ما نزلوا اسم هذا الوطن عالياً محترماً، أسأل الله ختاماً أن يوفق فخامته في رحلته
الميمونة ويسدد خطاه ويعيده إلى ظلال الأرض سالماً موفقاً متمماً الرسالة السامية التي سجلها على نفسه في سبيل
لبنان وفي سبيل العرب.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: أظن أن حضرة رئيس مجلس النواب بعد سماعنا رسالة فخامة رئيس الجمهورية قد عبر عن
عواطفنا كلنا. إننا نتبع فخامة الرئيس في رحلته هذه في قلوبنا وفيما نحن نتمنى على الله أن
يوفقه في هذه المهمة التي سيذهب من أجلها نحمله رسالة إعجاب واحترام وتقدير إلى إخواننا
المغتربين في المهجر الذين لم يرفعوا اسم لبنان فقط بل واسم لبنان والعروبة معاً.

ونحمله أيضاً رسالة شكر وتقدير إلى حكومات البرازيل والأرجنتين والأرغواي التي تربطنا بها
روابط صداقة متينة والتي فتحت قلوبها لاستقبال إخواننا المهاجرين الذين عاملتهم معاملة رعاية
وفيما نحن ندعو الله أن يعود إلينا فخامة الرئيس سالماً بالهناء والسعادة نرجو أن يوفقنا الله إلى ما
فيه خير لبنان، عاش لبنان.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: لنا بدورنا ملء الثقة بنجاح رحلة فخامة الرئيس بوصفه يتحلى بصفات خاصة وبوصفه رئيس الجمهورية ونتمنى لفخامته سفراً سعيداً ميموناً يكون موفقاً. وإني رأيت أن أطرح على مجلسكم الكريم تسجيل هذه العبارة التالية:

«إن مجلس النواب بعد الاطلاع على رسالة فخامة الرئيس يتمنى لفخامته سفراً موفقاً سعيداً وهو في الوقت الذي يعتبر فيه الشطر المغترب جزءاً حيوياً من لبنان يحيي مع فخامة الرئيس المغتربين جميعاً طالباً لهم اطراد النجاح والتوفيق».

الرئيس: أظن أن جميعكم موافقون على اقتراح حضرة الزميل أديب الفرزلي.

النواب: موافقون.

الرئيس: قبل الاقتراح بالإجماع ويسجل في محضر الجلسة.

قرار مجلس النواب المتخذ في جلسة ٧ أيار سنة ١٩٥٤ بمناسبة سفر فخامة رئيس الجمهورية إلى أميركا اللاتينية

«إن مجلس النواب بعد الاطلاع على رسالة فخامة الرئيس يتمنى لفخامته سفراً موفقاً سعيداً وهو في الوقت الذي يعتبر فيه الشطر المغترب جزءاً حيوياً من لبنان يحيي مع فخامة الرئيس المغتربين جميعاً طالباً لهم اطراد النجاح والتوفيق».

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة.

فتلي الملخص التالي:

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تصديق مشروع القانون الوارد بالمرسوم ٥٠٠٠.
- ٢ - تصديق مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٥٠٠١.
- ٣ - تصديق مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٤٨٨٨.
- ٤ - تعديل المرسوم الاشتراعي رقم ٣٥.
- ٥ - متابعة النظر في مشروع قانون موازنة الدولة.
- ٦ - تصديق موازنة الواردات.

٧ - تصديق الجدولين (أ وب) وقانون الموازنة.

٨ - تلاوة رسالة فخامة رئيس الجمهورية.

٩ - كلمة عطوفة رئيس مجلس النواب.

١٠ - كلمة رئيس الحكومة.

١١ - اقتراح النائب أديب الفرزلي.

١٢ - تلاوة هذا الملخص.

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة والعشرين من العقد العادي الأول سنة ١٩٥٤ في الساعة العاشرة من قبل ظهر يوم الجمعة الواقع في ٧ أيار سنة ١٩٥٤ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيان.

تغيّب السادة: كامل الأسعد، ريمون إده، سامي الصلح، كمال جنبلاط، موسيس دركالوسيان.

واعتذر السادة: أحمد الأسعد، عبد الله الحاج، هاشم الحسيني.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد عبد الله اليافي وحضرات الوزراء السادة: جبرائيل المر، نقولا سالم، جورج الهراوي، ألفرد نقاش، رشيد كرامة، كاظم الخليل.

بادر المجلس إلى البحث بجدول الأعمال حسبما يلي ملخصه:

بحث وتصديق مشاريع القوانين المربوطة بالمراسيم ٥٠٠٠ و ٥٠٠١ و ٤٨٨٨ والثاني يتعلق بفتح اعتماد ٢٩٤٠٠٠٠ ل. ل. نفقات تجهيزات للجيش والثالث يتعلق برفع النسبة المئوية للعقارات الإدارية والفنية من ٥ إلى ١٠ بالمائة والرابع يتعلق بتعديل المرسوم الاشتراعي رقم ٣٥ سنة ١٩٥٣.

وأخيراً انصرف المجلس إلى المصادقة على مشروع قانون موازنة سنة ١٩٥٤ بصورة عامة مع ملحقاته وجدوليه أ وب.

وهنا تليت كلمة حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية ورد عليها بكلمة مناسبة كل من حضرة رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء وحضرة النائب السيد الفرزلي الذي تقدم باقتراح تبناه المجلس.

ورفعت الجلسة في الساعة الواحدة بعد الظهر.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد غسان تويني.

غسان تويني: أود أن يسجل في المحضر المطول أسماء الذين لم يوافقوا على الموازنة وأنا من جملتهم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد إميل البستاني.

إميل البستاني: أنا من جملة الذين لا يوافقون على الموازنة وآسف ألا أكون حاضراً وإذا سجلت أسماء المعارضين على الموازنة فأنا من جملتهم.

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر .

سكوت

الرئيس: إذا صدق المحضر مع تسجيل أسماء الذين لم يوافقوا على الموازنة .

رفعت الجلسة على أن تعقد فيما بعد وأنا أبلغكم موعدها في حينه .

ورفعت الجلسة في الساعة الواحدة بعد الظهر .

رئيس المجلس

عادل عسيران

أمين السر

كلوفيس الخازن

ناظم القادري

مدير عام المجلس النيابي

رياض أرسلان

رئيس أعمال المحاضر

عبد الرزاق الحفار

الجلسة السادسة عشرة

المنعقدة في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع

في ٢٨ كانون الأول سنة ١٩٥٤

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.
 - ٢ - تلاوة الأوراق الواردة والمناقشة فيها.
 - ٣ - بحث مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٧٦٠٠ بفتح اعتماد الفي ليرة في موازنة وزارة الدفاع لسنة ١٩٥٤.
 - ٤ - بحث مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٧٦٠٧ بتدوير اعتمادات واردة في الجزء الثاني من موازنة سنة ١٩٥٤.
 - ٥ - بحث مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٧٦٦٣ بفتح اعتماد عشرة آلاف ليرة في موازنة رئاسة مجلس الوزراء المساعدات اجتماعية وحالته على لجنة الإدارة والعدلية.
 - ٦ - بحث وتصديق مشروع قطع حساب سنة ١٩٥٣.
- عقد مجلس النواب جلسته السادسة عشرة من العقد العادي الثاني في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثامن والعشرين من كانون الأول سنة ١٩٥٤ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.
- تغيب السادة: ناظم القادري، أحمد الأسعد، ونصوح الفاضل.
- واعتذر السيدان: أحمد البرجاوي وغسان تويني.
- وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد سامي الصلح وبحضرات الوزراء السادة: جبرائيل المر، محي الدين النصولي، الفرد نقاش، رشيد كرامي، سليم حيدر وموريس زوين.
- الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

الغائبون تتلى أسماءهم

تليت

الرئيس: المعتذرون تتلى أسماؤهم

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلى ملخص المحضر التالي:

المواضيع المبحوثة:

١ - تلاوة الأوراق الواردة والتعليق عليها.

٢ - بحث وتصديق مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١٤٨١٠ المتعلق بشركات الضمان.

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة عشرة من العقد العادي الثاني في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الحادي والعشرين من كانون الأول ١٩٥٤ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.

تغيب السادة: نقولا سالم، أحمد الأسعد، كامل الأسعد، جورج هراوي، حميد فرنجية وسعيد طوق.

واعتذر السادة: جان حرب، ديكرا توسباط، غسان تويني، أحمد البرجاوي وصبري حمادة.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد سامي الصلح وبحضرات الوزراء السادة: جبرائيل المر، الفرد نقاش، محي الدين النصولي، سليم حيدر، مورييس زوين ونعيم مغيب.

وبعد تلاوة الأوراق الواردة والتعليق عليها بادر المجلس إلى بحث ومناقشة المشروع الوارد بالمرسوم رقم ١٤٨١٠ المتعلق بشركات الضمان فأقره بالإجماع بعد التعديل مادة مادة.

ورفعت الجلسة في الساعة السابعة مساءً بعد أن تقرر يوم الخميس في ٢٣ ك١ سنة ١٩٥٤ الساعة الرابعة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر؟

سكوت

الرئيس: إذا لم يكن صدق المحضر

الرئيس: تتلى الأوراق الواردة

فتليت الأوراق الواردة. الخ. . .

مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم ٦٦٣٢ يتعلق بقطع حساب موازنة سنة ١٩٥٣

يتلى مشروع القانون

فتلي المشروع

مشروع قانون بقطع حساب موازنة سنة ١٩٥٣

المادة الأولى - يقطع حساب موازنة سنة ١٩٥٣ كما يلي: مع الاحتفاظ بعمليات التصحيح التي يقررها ديوان المحاسبة.

ق. ليرات لبنانية

أ - بلغ مجموع الرسوم والايادات الموضوعة قيد التحصيل بما فيها البقايا المدورة من السنين السابقة بعد تنزيل المبالغ الساقطة بمرور الزمن وبلغت المأخوذات من مال الاحتياط بلغ مجموع الواردات المحققة بما فيه المأخوذات من مال الاحتياط.

١٧٩١٧٥٥١٨،٢٥

وبلغت الأموال الباقية بدون تحصيل في ختام السنة وقد حوت إلى حساب سنة ١٩٥٤

١٦٢٥١٧٧٢٦،٦٢

الأموال المحصلة

ب - بلغ مجموع المصروفات بما فيها ٣٩٦٧٧٧،٥٨ ليرة لبنانية وهي قيمة الحوالات التي صدرت خلال السنة ولم يتقدم أصحابها لقبضها قبل ١٦ أيار سنة ١٩٥٤

فتكون زيادة الواردات على المصروفات بما فيه المأخوذات من مال الاحتياط

٦٦٢٠٨٧٥٨،٢٠

بناء عليه ينقل مبلغ ٣٦٩٧٧٧،٥٨ ليرة لبنانية الميين أعلاه إلى حساب خصوصي تدفع منه نفقات السنين السابقة لغاية سقوطها بمرور الزمن.

المادة الثانية - ان الفرق بين مجموع الواردات ومجموع المدفوعات وقدره ٦٦٢٠٨٧٥٨،٢٠ ليرة لبنانية يؤخذ ايراداً في السحاب الخصوصي المسمى «مال الاحتياط»

المادة الثالثة - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

الرئيس: تقرير لجنة المالية والموازنة يتلى

فتلى التقرير التالي:

تقرير لجنة المالية والموازنة

على قانون قطع حساب موازنة سنة ١٩٥٣

بتاريخ ٣ تشرين الثاني سنة ١٩٥٤ عقدت لجنة المالية جلسة برئاسة الاستاذ جوزف شادر وبحضور مدير المالية العام ودرست مشروع القانون الوارد إلى المجلس بالمرسوم رقم ٦٦٣٢ تاريخ ١٩ تشرين الأول سنة ١٩٥٤ والقاضي بقطع حساب موازنة سنة ١٩٥٣ :

المشروع بعد تعديله في الشكل أثناء درسه

المادة الأولى - يقطع حساب موازنة ١٩٥٣ كما يلي مع الاحتفاظ بعلميات التصحيح التي يقرها ديوان المحاسبة.

أ - الواردات

ق. ليرات لبنانية

بلغ مجموع الرسوم والايادات الموضوعة قيد التحصيل بما فيها البقايا المدورة من السنين السابقة بعد تنزيل المبالغ الساقطة بمرور الزمن.

وبلغت المأخوذات من مال الاحتياط

يكون المجموع

وبلغت الأموال الباقية بدون تحصيل في ختام السنة وقد حولت إلى حساب سنة ١٩٥٤

ب - النفقات:

بلغ مجموع النفقات المصروفة بما فيها ٣٩٦٧٧٧,٥٨ ليرة لبنانية وهي قيمة الحوالات التي صدرت خلال السنة ولم يتقدم أصحابها قبل ١٦ أيار سنة ١٩٥٤.

فتكون زيادة الواردات (بما فيه المأخوذات من مال الاحتياط) على النفقات المصروفة

بناء عليه ينقل مبلغ ٣٩٦٧٧٧,٥٨ ليرة لبنانية المين أعلاه إلى حساب خصوصي تدفع منه نفقات السنين السابقة لغاية سقوطها بمرور الزمن.

المادة الثانية - ان الفرق المين أعلاه وقدره ٦٦٢٠٨٧٥٨,٢٠ ليرة لبنانية يؤخذ ايراداً في الحساب الخصوصي المسمى «مال الاحتياط».

ملاحظات على قطع حساب موازنة سنة ١٩٥٣

أولاً: في باب الواردات:

ومما يسترعي الانتباه هو حالة البقايا دون تحصيل فيلاحظ في ضريبة الأملاك المبنية بأنه من أصل مبلغ ٧٥١٩٧٠,٥٨ لم يحصل إلا مبلغ ٤٤٨١٠٢٢,٦٧ بما فيه المبالغ الهالكة فتكون المبالغ الباقية قيد التحصيل الواجب تدويرها للسنة التالية هي: ٣٠٣٨٦٨,٩١ ل.ل. أي نحو ٤٠٪ من أصل هذه الضريبة بما فيه الحقوق المترتبة عليها والمدورة من السنة السابقة.

وكذلك فيما يتعلق بضريبة الدخل من أصل مجموع قدره ٣٢٠٦٧٢٥٣,٧٠ ل.ل. لم يحصل إلا ٢٠٠٦٥٢٦٥,٥٤ ل.ل. فيبقى ١٢٠٠١٩٨٨,١٦ ل.ل. أي بنسبة (٣٥٪)

وكذلك فيما يتعلق بضريبة الأراضي التي يبقى من أصل ١٩٩٣٤٢١,١٤ ل.ل. مبلغ قيد التدوير للسنة التالية وقدره ١٤٦٤٦٢٧,٣٢ ل.ل. أي بنسبة ثلاثة أرباع.

وان ضريبة الأغنام التي ألغيت في سنة ١٩٥٢ والتي كان باقياً منها دون تحصيل في السنين السابقة مبلغ ١٣٣٦٣٢ / ٠٩ ل.ل. لم يحصل منها إلا مبلغ ٨١٤٦,٣٥ ل.ل. وان المبالغ الباقية وقدرها ١٢٥٤٧٥,٧٤ ل.ل. معدة للتلاشي بحكم مرور الزمن ان لم تحصل في حينه.

ورب قائل يقول بان تراكم البقايا لا يمكن اعتباره نقصاً بالتحصيل لأن قطع الحساب نظم في شهر تشرين الأول ويبقى لنهاية السنة ثلاثة أشهر يحصل منها قسم كبير ان لم يكن القسم الأكبر من البقايا. ومما لا ريب فيه بأن التحصيل قد تحسن وهو في تحسن مستمر بالنسبة للماضي على ان البقايا مهما كانت أسبابها لا يبررها مبرر. ولا بد من الإشارة بصدد واردات الضرائب غير المباشرة إذ ان هناك خطأ في التقدير أي ان المحقق فعلاً من هذه الضرائب قد زاد زيادة محسوسة على التقديرات.

فرسوم المواد الملتهبة قدرت بمبلغ ١٤٥٠٠٠٠٠ وأعطت بالواقع ١٧٤٦٩٢٧٨,٣٢ أي بزيادة تقارب ثلاثة ملايين ليرة.

ورسوم الجمارك قدرت ٣٤٠٠٠٠٠٠ فأعطت أكثر من خمسة وأربعين مليون ليرة أي بزيادة ١١ مليون ليرة. ويلاحظ في الفصل الأول من الباب الرابع - إيرادات متفرقة في البند ٩ باب مدفوعات الشركات ذات الامتياز كانت مليون ليرة فاصبحت ٥١٣٩٦٧,٩٧.

ان سبب هذه الزيادة يرجع بأن مدفوعات شركة راديو اوريان كانت على سبيل الامانة فأصبحت إيراداً وان سبب زيادة الخمسين ملايين يرجع إلى استيفاء الايرادات عن سنين سابقة وكذلك يلاحظ في البند ١٢ من الفصل ذاته أن سبب الزيادة يرجع إلى ان هذه المبالغ كانت أمانة فأصبحت إيراداً.

ويلاحظ في الفصل الثاني من الرسوم الخاصة بوزارة الاقتصاد إلى ان رسم رخص الاستيراد قدر بـ ٢٠٠٠٠٠٠ فلم يحصل إلا ٨١،٨٧٨٥ وهذا راجع إلى الغاء رخص الاستيراد.

ومن ذلك يتبين لنا اثباتاً لعنصر الخطأ في التقدير بأن الضرائب والرسوم غير المباشرة قدرت بمبلغ ٦٦٦٠٠٠٠٠ فحصل منها ٩٨،٨٣٠٦١٧٠٩ أي ان خطأ التقدير بلغ أكثر من ثلث ذلك التقدير مما يحق تلافيه مستقبلاً وان تكون التقديرات على حقيقة الواردات.

وما يقال عن الخطأ في التقدير في الضرائب والرسوم غير المباشرة يقال عنه أيضاً في حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار التي قدرت ٣٩٩٠٠٠٠ فبلغت تحصيلاً ٥٤٦٩٤٢١،٠٧ وكذلك عن إيرادات متفرقة قدرت بـ ١٢٢١٦٠٠٠ فبلغت ١٦٥١٧٩٩١،٠٠.

ولا بد بصدد التحدث عن رسوم المواد الملتهبة من الاشارة بأن مادة المازوت قد حلت بقسط وافر مكان مادة البنزين وانه رغم ان ذلك توفير على السيارات فانه بالتالي سيخفف مستقبلاً هذه الواردات وعلى الحكومة منذ الآن ان تتخذ الحيلة الكفيلة بعدم طغيان هذه المادة على مادة البنزين فضلاً عن أنه أصبح من الضروري تخفيض أسعار النقل على الخطوط الكبرى من جراء استعمال هذه المادة.

ثانياً: في باب النفقات

وفي باب النفقات يلفت النظر بصورة خاصة إلى وضعية يمكن وصفها بالشاذة وهي ان كامل الاعتمادات المرصودة للنفقات غير المجدية قد انفقت كلها أو انفق القسم الأكبر منها بينما الاعتمادات المرصودة للمشاريع المجدية لا ينفق منها إلا نصفها تقريباً وان الاعتمادات الأولى تستنفد ثلاثة أرباع الموازنة بينما الثانية لا تستنفد أكثر من الربع وتدللياً على ذلك سأعطي المجلس الكريم بعض الأمثلة.

- ١ - في موازنة الدرك رصد الانشاءات الجديدة ٢٧٠٠٠٠ ل.ل لم ينفق منها شيء.
- ٢ - رصد في موازنة الجيش للتجهيزات ١١٧٠٠٣٨٨،٠٠ لم ينفق منها إلا ٤٥٢١٦٥٣،٦١.
- ٣ - في التعليم الابتدائي والثانوي من موازنة وزارة التربية رصد للانشاءات الجديدة ٢٦٤٨١٣،٠٠ لم ينفق منها إلا ٥٠٣١١،٦٣ ل.ل.
- وفي التعليم المهني رصد للانشاءات الجديدة ٧٠٠٠٠ لم ينفق منها شيء.
- ٤ - وقد رصد للانشاءات الجديدة في المفوضية العامة للسياسة والاصطيف والاشتاء مبلغ ١٣٠٠٠٠ لم ينفق منها شيء.

- ٥ - وقد رصد للتجهيزات في وزارة الانباء مبلغ ١٣١٤٥٥ لم ينفق منها إلا ٨٤٧٦,٦٠ .
- ٦ - في وزارة الاشغال العامة (الطرق والمباني) رصد للانشاءات مبلغ ١٠٥١٦٩٦,٠٠ لم ينفق منها إلا ٣٢٧٤١٩٨,٥٥ أي ان الاتفاق يوازي ٢٥٪.
- وفي مديرية الشؤون المائية والكهربائية رصد للانشاءات ١٢٨١٩٣٧ لم يتفق منها إلا ٧٠٨٨٢٢. وهكذا إذا ما تابعنا نتصفح جداول قطع الحساب ووقع نظرنا على مبالغ كبيرة مدورة لأدركنا فوراً بأن الاعتماد الذي لم ينفق بكامله أو بالجزء الأكبر منه كان معدلاً لمشروع منتج.
- وفي الخلاصة نرى مع الأسف بأن الطابع المميز لموازنتنا أصبح في باب الواردات تحصيلاً ناقصاً وتقديراً خاطئاً وما الأمثلة التي ضربتها أنفاً إلا دليلاً صادقاً على ذلك.
- وفي باب النفقات (انفاق غير مجد) كقبض الرواتب والنفقات الادارية والدعاية والتمثيل والنفقات السرية.
- إذا كانت الموازنة هي المرآة التي تنعكس عليها حالة البلاد فقد أصبح من أهم الواجبات التي تترتب على الحكومة ان تتحاشى مثل هذه النواقص القاتلة في موازنتها والتي تنعكس أيضاً صورتها عند قطع حساب هذه الموازنات.

بيروت في ٢٤ ت ٢ سنة ١٩٥٤

مقرر لجنة المالية والموازنة

فؤاد غصن

الرئيس: استمعتم إلى تقرير قطع حساب موازنة سنة ١٩٥٣ هل من بحث في الموضوع؟

الكلمة لحضرة وزير المالية

وزير المالية: حضرات الزملاء، موازنة سنة ١٩٥٣ كانت موازنة فوق العادة صرفت على القاعدة الاثني عشرية ونحن نوافق المقرر على ما قاله وستتلافى كل ذلك في المستقبل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي

جورج هراوي: ملاحظة بسيطة في الفصل الثاني بند ٢٢. لم يصرف من هذا البند إلا مليوناً ليرة. والشيء الذي لفت نظري هو كيف يجوز ان نضع هذه الاعتمادات ولا يصرف من بعضها إلا ٢٠٪ أو ٢٥٪ مع انها خلقت لمشاريع منتجة؟

الرئيس: المادة الأولى كما تليت عليكم من يوافق عليها يرفع يده.

اكثريه

الرئيس: قبلت المادة الأولى

المادة الثانية كما تليت عليكم من يوافق عليها يرفع يده.

اكثريه

الرئيس: قبلت المادة الثانية.

القانون مطروح للتصويت بالمناداة بالأسماء

فنادى الكاتب على حضرات النواب بأسمائهم فخالف السيد ريمون اده والسيد ديكران توسباط، وامتنع السيد جورج هراوي.

الرئيس: قبل القانون بالأكثرية

والآن نصدق محضر الجلسة

ليتل ملخص محضر الجلسة

فتلي ملخص المحضر التالي:

المواضيع المبحوثة

- ١ - تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.
 - ٢ - تلاوة الأوراق الواردة والمناقشة فيها.
 - ٣ - بحث وتصديق مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٧٦٠٠ بفتح اعتماد الفي ليرة في موازنة وزارة الدفاع لسنة ١٩٥٤ .
 - ٤ - بحث وتصديق مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٧٦٠٧ بتدوير اعتمادات واردة في الجزء الثاني من موازنة سنة ١٩٥٤ .
 - ٥ - بحث وتصديق مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٧٦٦٣ بفتح اعتماد عشرة آلاف ليرة في موازنة رئاسة مجلس الوزراء لمساعدات اجتماعية واحالته على لجنة الادارة والعدلية.
 - ٦ - بحث وتصديق مشروع قطع حساب سنة ١٩٥٣ .
- عقد مجلس النواب جلسته السادسة عشرة من العقد العادي الثاني في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الثامن والعشرين من كانون الأول سنة ١٩٥٤ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران.
- تغيب السادة: ناظم القادري، أحمد الأسعد، ونصوح الفاضل.
- واعتذر السيدان: أحمد البرجاوي وغسان تويني.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد سامي الصلح وبحضرات الوزراء السادة: جبرائيل المر،
محي الدين النصولي، الفرد نقاش، رشيد كرامي، سليم حيدر وموريس زوين.

صدق محضر الجلسة السابقة وبعد تلاوة ملخص الأوراق الواردة والمناقشة فيها، صدق المجلس بالاجماع
المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٧٦٠٠ بفتح اعتماد الفي ليرة في موازنة الدفاع لسنة ١٩٥٤، ثم أقر بالأكثرية
المشروع رقم ٧٦٠٧ بتدوير اعتمادات وصوت بالأكثرية بعد المناقشة على اقتراح باحالة المشروع رقم ٧٦٣٦ لجنة
الادارة والعدلية وصوت بالأكثرية على مشروع قطع الحساب لسنة ١٩٥٣ وتلي هذا الملخص.

الرئيس: هل من اعتراض على المحضر؟

سكوت

الرئيس: إذا لم يكن صدق المحضر

أتمنى لجميع حضرات النواب سنة سعيدة. والجلسة المقبلة سنعنيها لكم بعد عيد رأس السنة.
ورفعت الجلسة في الساعة السابعة مساء.

رئيس المجلس

عادل عسيان

مدير عام المجلس النيابي

رياض ارسلان

امين السر

كلوفيس الخازن

ناظم القادري

رئيس اعمال المحاضر

عبد الرزاق الحفار